كلية الدراسات العليا

برنامج الدراسات الدولية

رسالة ماجستير بعنوان: "العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام 1949 حتى العام 2004"

إعداد: شيرين "محمد نايف" رشيد لحام

اشراف: د. جوني عاصي

شتاء 2007

"العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام 1949 حتى العام 2004"

"The Chinese-Israeli relations since 1949 till 2004"

إعداد الطالبة: شيرين "محمد نايف" رشيد اللحام

الرقم الجامعي: 1025159

تاريخ المناقشة: 2007/1/17.

لجنة الإشراف والمناقشة

رئيس اللجنة: د. جوني عاصي

_____

عضو لجنة: د. روجر هيكوك **عضو لجنة: د. هيلغا بومغارتن**

_____ _____

"قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كليـــة الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين"

الإهداء

إلى من هو ظلي في الحياة

إلى من نمى في مبادئي

إلى من زرع في التحدي والمثابرة

إلى الذي إفتخر بي على الدوام

إلى الذي دعمني طوال وقت عملي

أتمنى أن أكون وأبقى عند حسن ظنه

إلى أكبر معطاء

إلى الذي علمني العطاء

شكر وتقدير

بفضل الله وحمده ...

بفضل كل من شاركني بدعمه وملاحظاته أقدم لكم أطروحتي...

إن هذه الأطروحة كانت محور فاصل في حياتي، تعلمت من خلالها الكثيـــر، الإجتهـــاد، المثابرة، الصبر، الدقة والموضوعية.

وهنا أود ان أقدم شكري وإمتناني لكل من ساعدني وشجعني لإخراج هذا العمل:

- بداية أشكر **عائلتي العظيمة** لما قدمته لي من دعم وعون على الدوام.

- أشكر بعمق معلمي الفاضل **الدكتور جوني عاصـــي** لملاحظاتـــه القيمـــة، وإرشـــاداته وتوجيهاته المفيدة ولطفه بإعطائي الكثير من وقته وجهده لإخراج هذه الرسالة على ما هي عليه.

-أشكر الأساتذة الأفاضل المشرفيين (د. **روجر هيكـــوك**) **و** (**د. هيلغـــا بومغـــارتن**) لدعمهم وملاحظاتهم.

-أشكر جامعتي بما وفرته لى من مراجع وتسهيلات علمية وعملية.

-ولن انسى الآنسة "ناهدة صباح" التي كانت يد العون لي في الإرشاد منذ لحظة إنضمامي إلى البرنامج.

-إلى صديقاتي وأصدقائي.

حفظكم الله جميعا...

- **Abstract**

"The Chinese – Israeli relations since 1949 till 2004"

This study will approach the development of the Israeli – Chinese relations and come through the goals that each party seeks to achieve through its foreign policy and the other defined factors that influence this policy on the internal and external level. Also here the international political circumstances will be explained which china through it became an international pole, and the role of Israel to achieve its long term goals that give it the reason to draw attention to the cooperation with china, at the same time china seeks to achieve its goals in completing the internal renewing operation to be a great pole with an international and regional power and influence.

Also this thesis will study the development on the Israeli – Chinese relations related to the soft and hard powers.

The importance of this study is in its independence that addresses the development of the Israeli – Chinese relations where China is considered to be one of the biggest potential forces in the global system, that because of this it is under the spot of the other countries. Israel had seen china as a goal to achieve its purposes while china is working to achieve its goals in completing the internal renewing program and to keep a stable international environment to achieve this, another importance for this study is that it is considered one of the intellectual trials that seek to discover many important axes in this relation.

The aim of this study represents following up the development of the Israeli – Chinese relation reaching its formalization as a result of the motivations and interests of both parties in different fields. As within this thesis the foreign policy for china and Israel will be studied, and clarifying the goals each party is seeking to achieve through the external and internal factors that influence this relation.

The problem in this thesis lies in studying the development of the Israeli – Chinese relation by addressing the internal and external repercussions that promoted the Israeli – Chinese relations to be crystallized, and then to address those relations from different aspects with the presence of many internal and external constrains that control it.

For the hypotheses, there are some hypotheses that the study seeks to verify them, there is correlation between what china experienced from internal transformation and the development of the Israeli – Chinese relation. From the hypotheses that this study seeks to prove that if there is a correlation between the American- Chinese relations and the Israeli – Chinese relations, it is found that if the American- Chinese relations are improved, they will open more areas for the Israeli – Chinese relations, and there is an inverse relationship between the Israeli – Chinese relations and the relation between China and the middle east in general and with Palestine in particular.

In this study the methodology and the scientific methods were used including the historical-analytical-descriptive methodology, and by addressing the literature review (books, articles, documents), as well as the adoption of system analysis which is built on the interests and

objectives of the two parties which have crystallized the relations between them.

This study adopted the international realistic theory as an international theory to explain the Israeli – Chinese relations, which in turn explains the relations between countries depending on increasing the power to maintain survival through achieving the interests.

This study comes into three chapters, each one is subdivided into several sub chapters; chapter one explains the history of the Israeli – Chinese relations and the internal constrains, chapter two explains the international and regional external constrains in the Israeli – Chinese relations, chapter three shows the cooperation fields between Israel and China. Finally conclusions and recommendations were put.

- **ملخص باللغة العربية:**

العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ عام 1949 حتى العام 2004

ستتناول هذه الدراسة تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية وبيان الأهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها من خلال السياسة الخارجية والعوامل المحددة والمؤثرة على تلك السياسة داخلياً وخارجياً. وسيتم بيان الظروف السياسية الدولية التي أصبحت الصين من خلالها قطباً دولياً، ودور إسرائيل لتحقيق أهدافها بعيدة المدى؛ مما دفعها أن تولي الصين إهتماماً من خلال العمل على توطيد التعاون مع الصين، في الوقت الذي تسعى به الصين إلى أن تحقق أهدافها في إتمام عملية التحديث الداخلي ولكي تكون قوة عظمى ذات وزن مؤثر إقليمياً وعالمياً، حيث ستتناول الدراسة تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية من ناحية القوى الصلبة والمرنة (الناعمة).

تنبع **أهمية هذه الدراسة** من أنها دراسة مستقلة تتطرق إلى تبلور تطور العلاقة ما بين الصين وإسرائيل، حيث تعتبر الصين أحد أهم القوى الكبرى المحتملة والمرشحة في النظام العالمي، وبالتالي فهي محط أنظار العديد من الدول، وقد رأت إسرائيل في الصين هدفاً لتحقيق العديد من الأهداف والمصالح ، كما تسعى الصين من خلال علاقتها مع إسرائيل إلى تحقيق أهدافها بإتمام برنامج التحديث الداخلي والحفاظ على بيئة دولية مستقرة لتحقيق ذلك، فتأتي أهمية هذه الدراسة بإعتبارها واحدة من المحاولات الفكرية التي تسعى للكشف عن العديد من المحاور الهامة في هذه العلاقة .

وتمثل **أهداف الدراسة** تتبع تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى حين تبلورها والتي نتجت عن العديد من الدوافع والمصالح لكلا الطرفين في العديد من المجالات، فسيتم من خلال الدراسة تناول السياسة الخارجية لكل من الصين وإسرائيل، وبيان الأهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها من خلال تلك العلاقات والعوامل المحددة والمؤثرة على تلك السياسة داخلياً وخارجياً. و بيان الظروف السياسية الدولية التي أصبحت الصين من خلالها قطباً دولياً، وكيفية سعي الصين لتطوير نفسها داخلياً، وتحديث نفسها صناعياً وإقتصادياً، كذلك مدى تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية من ناحية القوى الصلبة والمرنة (الناعمة)، وأهمية كل منهما وأثر كل منهما على تطور العلاقات والمحاور الأكثر أهمية.

أما **إشكالية الدراسة** فتكمن في دراسة تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية من خلال تناول التداعيات الداخلية والخارجية التي إستدعت تبلور العلاقات الصينية الإسرائيلية، ومن ثم تناول تلك العلاقات من جوانب متعددة وبوجود العديد من المحددات الداخلية والخارجية التي تحكمها.

وبالنسبة **لفرضيات الدراسة**، فسوف يتم التطرق إلى بعض الفرضيات التي تسعى الدراسة إلى التحقق منها إن هناك علاقة طردية بين ما شهدته الصين من تحول داخلي وتطور العلاقة الصينية الإسرائيلية، ومن الفرضيات التي تسعي هذه الدراسة لإثباتها أيضا ان هناك علاقة طردية ما بين العلاقات الأمريكية الصينية وبين العلاقات الإسرائيلية الصينية،

فكلما تحسنت العلاقات الأمريكية الصينية فتحت مجالات أكثر للعلاقات الإسرائيلية الصينية. وأن هناك علاقة عكسية ما بين العلاقات الصينية الإسرائيلية والعلاقات الصينية الشرق أوسطية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص.

سيتم في هذه الدراسة استخدام **المناهج والأساليب العلمية**، منها المنهج التاريخي- التحليلي- الوصفي، وذلك من خلال تناول العديد من الأدبيات من كتب ومقالات ووثائق تتعلق بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما سيتم أيضا إتباع منهج تحليل النظم، والمبني على تشكل مدخلات والتي تتمثل في هذه الدراسة في المصالح والأهداف للطرفين التي بلورت العلاقات ما بين البلدين.

تبنت هذه الدراسة **النظرية الواقعية** كنظرية دولية لتفسير العلاقة الصينية الإسرائيلية والتي تفسر العلاقات بين الدول بناء على زيادة القوة للحفاظ على البقاء عن طريق تحقيق المصالح؛ وهكذا فالدول تسعى دوما إلى تعزيز قوتها، فهي تسعى دوماً للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار، وترى الواقعية بأنه إذا لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات.
نظرية اللعبة والدول ضمن هذه النظرية تسعى إلى محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

وستعتمد **هيكلية هذه الدراسة** على ثلاث فصول تتفرع كل منها إلي عدة مباحث وعناوين فرعية حيث يبحث الفصل الأول في تاريخ العلاقات الصينية الإسرائيلية، أما الفصل

الثاني فيشرح المحددات الخارجية الدولية والإقليمية للعلاقات الصينية الإسرائيلية، فيما يختص الفصل الثالث بتبيان مجالات التعاون بين الصين وإسرائيل وأهم تلك المجالات.

الفهرس :

الإهداء
شكر وتقدير
ملخص باللغة الإنجليزية
ملخص باللغة العربية

المقدمة أ

الفصل الأول: تاريخ العلاقات الصينية الإسرائيلية **1**

المبحث الأول: تبلور العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ العام 1949 **1**

- العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ إعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 حتى سياسة الإصلاح والإنفتاح عام 1978: 2
  * العامل الأمريكي 3
  * الحرب الكورية 6
  * مؤتمر باندونغ والعدوان الثلاثي 10
- العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ سياسة الإصلاح والإنفتاح عام 1978 حتى إعلان العلاقات الدبلوماسية عام 1992: 15
  * سياسة الإصلاح والإنفتاح 16
  * الإنفتاح على الغرب 17
  * عملية التسوية السلمية 18
- العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ إعلان العلاقات الدبلوماسية عام 1992حتى عام 2004: 21

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإسرائيلية وحدود العوامل الداخلية **24**

- أسس تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية 25
- نظرية الأمن والتوسع 28
- العامل الإقتصادي 34
- العامل التكنولوجي والعسكري 38
- العامل الديني والثقافي 40

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الصينية وحدود العوامل الداخلية **42**

- العامل الأيديولوجي 42
- تعزيز المكانة الإقليمية 44
- المحافظه على بيئة دولية سلمية ومستقرة 46
- التحديث الداخلي 50
- العامل الإقتصادي والعسكري 52

الفصل الثاني: محددات العلاقات الصينية الإسرائيلية الإقليمية والدولية **59**

المبحث الأول: المحدد الدولي المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية **59**

- العلاقات الصينية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 60
- نقاط الإلتقاء والإختلاف بين الصين والولايات المتحدة 65
- إسرائيل والحليف الإستراتيجي الأمريكي 71
- العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء العامل الأمريكي الضاغط 74
- المحدد الأمريكي في العلاقات الصينية الإسرائيلية العسكرية 78
- مستقبل العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد الدولي الأمريكي 84

المبحث الثاني: المحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط **89**

- أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية 90
- الموقف الصيني من الصراع العربي الإسرائيلي 94
- العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط 96
- فترة الإصلاح والإنفتاح في الصين – التحديث الداخلي 101
- العملية السلمية 103

- المسألة الإيرانية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإسرائيلية 108
* علاقة الصين مع إيران 109
- مستقبل العلاقات الصينية الشرق أوسطية 114

- المسألة الفلسطينية وأثرها على العلاقات الصينية الإسرائيلية 117
* العلاقات الصينية الإسرائيلية في ظل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال فترة ماوتسي تونغ وحتى سياسة الإصلاح والإنفتاح 117
* العلاقات الصينية الإسرائيلية في ظل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال فترة الإصلاح والإنفتاح وحتى عملية التسوية السلمية 123
* العلاقات الصينية الإسرائيلية في ظل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال مرحلة التسوية السلمية 126
- مستقبل العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد المتعلق بالقضية الفلسطينية 134

الفصل الثالث: مجالات التعاون ما بين الصين وإسرائيل 138

المبحث الأول: القوى الصلبة (Hard Power) في العلاقات الصينية الإسرائيلية 140
- العلاقات العسكرية والتقنية 141
* أهمية العلاقات العسكرية بالنسبة لإسرائيل 141
* أهمية العلاقات العسكرية بالنسبة للصين 142
* الأهداف الإسرائيلية من إقامة العلاقات العسكرية مع الصين 143
* الأهداف الصينية من إقامة العلاقات العسكرية مع إسرائيل 144
* العلاقات العسكرية ومجالات التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل 146

- العلاقات الإقتصادية 157
* الإقتصاد الصيني 157
* الإقتصاد الإسرائيلي 162
* العلاقات الإقتصادية الصينية الإسرائيلية 164

المبحث الثاني: القوى المرنة (Soft Power) في العلاقات الصينية الإسرائيلية 170

- العلاقات الدينية 171
* أهمية الدين في إسرائيل 171
* أهمية الدين في الصين 173
* اليهودية وأثرها في الصين 176

- العلاقات الثقافية والعلمية 180
العلاقات الصينية الإسرائيلية الثقافية والعلمية 183

النتائج والتوصيات **193**
- النتائج 193
- التوصيات 200

المراجع والدوريات **203**

المقدمة:

الحرب العالمية الثانية، المحور الذي غير ملامح النظام الدولي تغيرا جذريا، والذي أدى إلى ميلاد نظام دولي جديد ترأسته الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي غابت عن الساحة الدولية كل من ألمانيا واليابان وإهتزت مكانة بريطانيا وفرنسا ووقف الإتحاد السوفييتي على أنقاض أوروبا المهدمة، وهكذا فقد تحول النظام الدولي من تعددي القطبية إلى أحادي القطبية، حيث شكلت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً دولياً يقوم على القيم الخاصة بها مما يضمن لها الهيمنة على كل زاوية من زوايا العلاقات الدولية.

وبناء على ذلك فقد تم إعادة ترسيم السياسات الخارجية للدول لموائمة تلك التغيرات الدولية، وقد كانت الصين حينها دولة عريقة في ثقافتها وعلومها وتجارتها، وتميزت السياسة الخارجية للصين آنذاك بالإنعزال نظرا لعدم إحتكاك الشعب الصيني مع غيره من الشعوب بشكل واسع، فقد بقي المجتمع الصيني منغلقا على نفسه وعلى حضارته وقيمه القائمة على الكونفوشيوسية، وكان ثقل الصين على المسرح الدولي يأتي من تحالفها مع الإتحاد السوفييتي عندما كانت تضيف قوة إلى قوته، لكن الصين ما لبثت أن إنشقت عن الإتحاد السوفييتي في مطلع الستينات وأخذت تعيش عزلة دولية، واجهت الصين خلالها العديد من التحديات كالثورة الثقافية والتهديدات الأمريكية إبان حرب فيتنام إضافة إلى التهديدات السوفييتية. وعمدت الصين في تلك المرحلة إلى إيجاد جبهات مع أحزاب ودول في العالم الثالث، أحرجت بتلك الجبهات الإتحاد السوفييتي، إلا أن ذلك لم يخرج الصين من عزلتها ولم يوجد لها صوتاً دولياً. إلا أن سياسة الصين الخارجية أخذت تصبح ذات بال بعد حرب فيتنام، حيث خرجت الصين من حرب فيتنام قطباً دولياً بفضل إستراتيجية نيكسون، وساعد على ذلك إحتلالها لمقعد الصين الدائم في مجلس الأمن، وكذلك الأجواء الدولية التي صاحبت نهاية حرب فيتنام.

وأصبحت الصين منذ مطلع السبعينات ركيزة من ركائز النظام الدولي، وطرفاً من أطراف الموقف الدولي، فقد كان إخراج الصين كقطب دولي من أعمال السياسة الدولية، وقد أهل الصين لهذا الإخراج موقعها الإستراتيجي، حجم سكانها، قدراتها الكامنة التي يمكن تطويرها في المستقبل، تطلعاتها السياسية ومصالحها الآسيوية، إضافة إلى عدائها المستحكم وبعيد المدى للإتحاد السوفييتي. إلا أن الصين لم تكن بقدراتها في ذلك الوقت قادرة على ملء المركز الذي دفعت إليه، ولا حتى لملء مركز دولة إقليمية عظمى، وهكذا فقد سعت الصين على تأهيل نفسها بتطوير متسارع لقدراتها، و بدأت تتفرغ للإصلاحات التي بدأت منذ عام 1978، والتي رأت الصين أنها ستضعها في حال إنجازها في مصاف الدول العظمى، وقد أصبحت الصين في منتصف التسعينات بما تملك من قوة ومن طموحات تربط الحاضر بالماضي دولة إقليمية عظمى، تمارس بعضويتها الدائمة في مجلس الأمن وتمتعها بحق النقض الفيتو دوراً عالمياً، وهكذا فليس من العسير على الصين إذا ما إستكملت بناء قوتها الداخلية أن تصبح قطباً إقليمياً بمجال حيوي واسع، فبالتالي الصين سعت ومازالت تسعى لبناء نفسها داخلياً بحيث تعتبر ذلك هو أساس قوتها وتقدمها، وقد بدأت الصين بتطبيع العلاقات مع العالم الخارجي، وإتسمت سياستها الخارجية بالحياد والموضوعية وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبالرغم من أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي إلا أنها نادراً ما لجأت لإستخدام حق النقض الفيتو، وعملت الصين على إقامة علاقات إقتصادية وسياسية وتكنولوجية وعسكرية مع العديد من الدول، وبالتالي إقامة نظام سياسي وإقتصادي عالمي جديد تتحول من خلاله الصين إلى قطب دولي مؤثر وفاعل، وقد بدأت العلاقات ما بين إسرائيل والصين؛ لتحقيق العديد من المنافع للصين على المستويين الداخلي والخارجي.

أما بالنسبة لإسرائيل، فإن رصيد علاقاتها الخارجية بالعديد من دول العالم خاصة الكبرى منها من أكثر الأمور تعقيداً لما تتضمنه ملفات تلك العلاقات من خفايا سياسية لا يمكن الكشف عنها بأي شكل من الأشكال، وعادة ما تسعى إسرائيل إلى التقرب من الدول خاصة الكبرى والمحتملة لتحقيق أهداف

بعيدة المدى في صالح المشروع الإستيطاني الصهيوني، مما دفعها أن تولي الصين إهتماما وتعمل على توطيد التعاون معها، في الوقت الذي تسعى به الصين إلى أن تكون قوة عظمى ذات وزن مؤثر في السياسة العالمية.

وكما نعلم فإن لكل دولة سياسة عامة تتحدد من خلالها سياساتها الداخلية والخارجية، والسياسة الخارجية للدولة تعتبر أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، وللسياسة الخارجية دوراً في تأمين المصالح الداخلية والخارجية للدولة، وفي تحقيق التكامل القومي والإستقرار السياسي، وفي إعطاء الدولة مكانة دولية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، كما تعمل عملية صنع السياسة الخارجية على تدعيم القيادة السياسية داخلياً وخارجياً. (سليم 1998: 78-81)

وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من التعريفات التي تم طرحها من قبل المختصين، يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها. (سليم 1998: 11-13)، فالبعض يعرف السياسة الخارجية بأنها "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف"،(بدوي وآخرون 2003: 397)، ومن خلال هذا التعريف فإن عملية رسم السياسة الخارجية للدول تنطوي على عنصرين رئيسيين، أولهما تحديد الأهداف الخارجية، وثانيهما إختيار الوسائل أو الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية بشكل يكفل حماية المصالح الوطنية للدولة وتحقيق أهدافها، ومن وجهة نظري فإن الهدف الأساسي لأي دولة هو حماية مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الداخلية، ومن ثم تنطلق إلى الخارج لترسيم السياسة الخارجية مع الدول الأخرى، فنجاح أي دولة يكمن في نجاحها وإستقرارها الداخلي وتحقيقها لمصلحتها الوطنية.

ويدعم ذلك بدوي بإعتباره "المصلحة الوطنية" محرك للسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية من جانب ما تعرف بأنها: "فن التعامل مع الأعداء على مقتضى المصالح الوطنية"، فيرى بدوي أن حماية

المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال سياستها الخارجية، ويمكن تعريف المصلحة الوطنية: " كل قيمة ذات أهمية للدولة تسعى إلى تحقيقها أو الحفاظ عليها أو العمل على زيادتها"، فالعلاقات ما بين الدول عادة ما تنطوي على خليط من المصالح المتوافقة والمتعارضة أحياناً، حتى بين الأصدقاء أو الحلفاء، كما أن ثمة إحتمالات أيضاً لحدوث توافق في المصالح أحياناً أخرى حتى بين الأعداء، وعادة ما يقوم صانعو السياسة الخارجية بتصوير مضمون المصلحة الوطنية للدولة في صورة أهداف قومية خارجية محددة تعمل الدولة على تحقيقها وهو ما يتوافق مع ما ذكر أعلاه. (بدوي وآخرون 2003: 396-397)

والسياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل أو المحددات والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، ألا وهي: المحددات الخارجية؛ وهي المحددات التي تكون من خارج الدولة، من بينها صورة توزيع القوى في النسق الدولي الإقليمي والعالمي وأنماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي. المحددات الداخلية؛ وهي التي تنبع من داخل الدولة ذاتها وتتعلق بظروفها وأوضاعها الداخلية ومنها، المحددات الجغرافية كالموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات إقتصادية كالندرة أو الوفرة في الموارد الإقتصادية أو كفاءة الأداء الإقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم والأيديولوجيا.(المرجع السابق: 397-400).

وهناك أدوات يتم عن طريقها تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ألا وهي(الأداة الدبلوماسية، الأداة الاقتصادية، الأداة الدعائية، الأداة العسكرية)، وتعد الأداة الدبلوماسية من أقدم أدوات تنفيذ السياسات الخارجية، أما الأداة الإقتصادية أو ما يسمى أحيانا بالدبلوماسية الإقتصادية فهي إستخدام القدرات والإمكانيات الإقتصادية المتاحة للدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى على النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وحماية مصالحها، وتعد الأداة الإقتصادية من أهم أدوات تنفيذ السياسات الخارجية، وأؤيد الكاتب هنا فالإقتصاد هو من الأدوات الرئيسية التي تحكم علاقات الدول من الناحيتين الإيجابية والسلبية، أما الأداة العسكرية فهي الأداة الإستراتيجية، وتعرف على أنها

إستخدام القوة المسلحة أو العنف في إطار تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.(بـــدوي وآخـــرون 2003: 406-411).

وأضيف على تلك الأدوات الأداة التكنولوجية والتقنية، والتي تتصدر في الوقت الحالي المركز الأول في تنفيذ السياسة الخارجية والقرارات السياسية للدولة، ففي الوقت الحالي أصبحت الدول تلهث وراء التسابق للحصول على الأدوات التكنولوجية والتقنية.

لقد تبلورت فكرة البحث لما إرتأيته من **أهمية الدراسة** لتناول دراسة مستقلة تتطرق إلى تبلور تطور العلاقة ما بين الصين وإسرائيل، حيث تعتبر الصين أحد أهم القوى الكبرى المحتملة والمرشحة فـــي النظام العالمي، وبالتالي فهي محط أنظار العديد من الدول، وقد سعت إسرائيل ورأت في الصين هدفا لتحقيق العديد من الأهداف والمصالح التي سأتناولها من خلال هـــذه الدراســـة بإعتبارهـــا الحليـــف المستقبلي لها، كما أن الصين لديها العديد من الأهداف والمصالح الإستراتيجية والتي ســـتتحقق مـــن خلال علاقتها مع إسرائيل، فتأتي أهمية هذه الدراسة بإعتبارها واحدة من المحاولات الفكريـــة التـــي تسعى للكشف عن العديد من المحاور الهامة والتي تكمن فيها أهميـــة الدراســـة والمتمثلـــة بتطـــور العلاقات الصينية الإسرائيلية على العديد من المحاور والمتمثلة في:

1- التغير الصيني الداخلي ومدى تأثيره على السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول، وبالتـــالي الموقف الصيني تجاه تطوير علاقتها مع إسرائيل ومدى ذلك التطور وفقـــاً لـــذلك التغيـــر الداخلي.
2- التغير في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بوجود قطبين دوليين ومن ثـــم إنهيـــار الإتحاد السوفييتي كأحد أقطاب النظام الدولي ومدى تأثير ذلك على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية.

3- تناول أثر العديد من الأحداث الدولية ومنها الحرب الكورية ومؤتمر باندونغ والعدوان الثلاثي وعملية التسوية السلمية على مدى تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية.

4- العلاقات الصينية الأمريكية والتي مرت بالعديد من المراحل ومدى تأثير طبيعة تلك العلاقات على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية.

5- العلاقات الإستراتيجية ما بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على إعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الإستراتيجي لإسرائيل، بحيث تسعى الأخيرة دوماً ومن خلال سياستها الخارجية إلى تأمين عنصر الأمن من خلال المحافظة على وجود حليف إستراتيجي يساعدها ويدعمها لتحقيق ذلك، وبالتالي بيان مدى تأثير كل ذلك على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية.

6- الموقف الصيني تجاه الشرق الأوسط ومدى تأثيره على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية.

7- الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية ومدى تأثيره على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية، وبيان طبيعة الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية إن كان ثابتاً أم متغيراً، وإن كان وفقاً للمتغيرات الدولية أم هو مجرد موائمة للموقف الفلسطيني.

8- بيان كيفية تعامل الأدبيات المحلية والعربية مع الموقف الصيني تجاه قضايا الشرق الأوسط من جهة وتجاه القضية الفلسطينية من جهة أخرى، وذلك من ناحية حجم الإهتمام وطبيعة الموقف.

أما **أهداف الدراسة** فهي تتمثل في تتبع تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى حين تبلورها والتي نتجت عن العديد من الدوافع والمصالح لكلا الطرفين في العديد من المجالات، فسيتم من خلال الدراسة تناول السياسة الخارجية لكل من الصين وإسرائيل، وبيان الأهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها من خلال السياسة الخارجية والعوامل المحددة والمؤثرة على تلك السياسة داخلياً وخارجياً. وسيتم بيان الظروف السياسية الدولية التي أصبحت الصين من خلالها قطباً دولياً، وكيفية سعي

الصين لتطوير نفسها داخلياً، وتحديث نفسها صناعياً وإقتصادياً، بحيث دخلت الصين بعد ذلك مرحلة التكنولوجيا العالية وفرضت نفسها في الأسواق العالمية لكي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبالتالي دخلت مرحلة الدخول الى النظام العالمي كدولة عظمى، وإنشاء علاقات مع الدول والإنفتاح على العالم الخارجي، وقد كان الشرق الأوسط من المحاور الأساسية التي تم إنفتاح الصين عليها.

وستتناول الدراسة تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية من ناحية القوى الصلبة والمرنة (الناعمة)، وأهمية كل منهما وأثر كل منهما على تطور العلاقات والمحاور الأكثر أهمية، فمن ناحية القوى الصلبة، شكلت العلاقات الإقتصادية المقدمة الطبيعية لإقامة شبكة العلاقات في كافة المجالات الأخرى مابين الصين وإسرائيل؛ فإسرائيل ترى في الصين قوة إقتصادية كبيرة، والأهم لإسرائيل الإستفادة من السوق الصينية جغرافيا وديمغرافيا والسوق الآسيوية المجاورة، وذلك لظهور آسيا كقوة إقتصادية عظمى مع التقدم الملحوظ في مجالات التكنولوجيا والتطور المماثل في الصناعات العسكرية، فإسرائيل تنظر بإهتمام إلى السوق الصيني الواسع المتقدم، والذي يمكن لإسرائيل أن تحتل موقعا متميزا فيه، فهي تسعى للإستفادة من السوق الصينية الضخمة والسوق الآسيوية التي تشكل القوة العالمية الإقتصادية البارزة في القرن القادم.

كما سعت إسرائيل من تلك العلاقات إلى التقارب مع الدول العظمى بما يخدم مصلحة إسرائيل على المدى البعيد ويحقق أهداف مشروعها الإستيطاني الكبير، وتؤكد إسرائيل من خلال تلك العلاقة للولايات المتحدة الأمريكية أنها مستقلة، كما تسعى إسرائيل من خلال تلك العلاقات إلى إمتناع الصين عن ممارسة الضغط عليها كواجب أدبي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث أنها تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي؛ مما يؤدي إلى إستفادة المفاوض الإسرائيلي بشكل كبير.

أما الصين فسيتم التطرق إلى المحور الأساسي الدافع لتطوير علاقاتها مع إسرائيل خاصة من الناحية الإقتصادية والتقنية والتكنولوجية، فعملية تحديث صناعات الصين العسكرية من خلال العديد من

التقنيات دفعها للتعاون الكبير مع إسرائيل كمدخل لتلك التقنيات، فلم تعمل الصين على شراء التقنيات الإسرائيلية فحسب، وإنما عملت على شراء بعض نظم التسلح فيها أيضاً، وهكذا فقد رأت الصين في إسرائيل المنفذ الوحيد للحصول على التقنيات العسكرية الغربية دون أية إرتباطات سياسية، ونظراً لسوء علاقتها بالدول الغربية فقد إرتأت أن إسرائيل هي المنفذ لها للحصول على تلك التقنيات؛ فالصين تسعى من خلال علاقتها مع إسرائيل إلى تحديث أسلحتها وجيشها، وتسعى إلى الحصول على أنظمة متقدمة لإعادة تشكيل موازين القوى في منطقة جنوب آسيا لصالح الصين خاصة مع وجود النزاع مع تايوان، كما تهدف إلى تعزيز العلاقات الإقتصادية، وهي تسعى بذلك إلى إرسال رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومفادها أن الصين سوف تحصل على السلاح الغربي من أقرب المنافذ للولايات المتحدة الأمريكية ألا وهي إسرائيل.

كما سيتم تناول العلاقات الصينية الاسرائيلية من ناحية القوى الناعمة، فعلى الصعيد الأكاديمي والعلمي، فهناك تعاون أكاديمي علمي بين الصين وإسرائيل يتمثل في العديد من أوجه التعامل على مستوى تبادل الطلبة والإجتماعات والأبحاث المشتركة...الخ، مما خلق تبادل ثقافي ما بين الصين وإسرائيل. أما من الناحية الدينية فقد كان للصين سابقاً موقف متشدد من الديانات نظراً للنظام الشيوعي الذي كانت تطبقه، إلا أنها أصبحت أقل تشدداً في ظل الإنفتاح على العالم الخارجي، ومن الجدير بالذكر أن هناك خلاف صيني إسرائيلي على التواجد اليهودي في الصين، علماً أن هناك الكثير من الشخصيات الإسرائيلية والمتواجدة حاليا في إسرائيل كانت تقطن الصين، كما سيتم توضيحه لاحقا من خلال الدراسة، وسيتم تناول المصالح والأهداف المتبادلة من العديد من النواحي ما بين الطرفين وما تم تحقيقه من تلك الأهداف على المستويين المحلي والإقليمي والعالمي.

كما سيتم التعرف من خلال الدراسة على العديد من المحددات الخارجية للعلاقات الصينية الإسرائيلية، وذلك بالتطرق إلى المحدد المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط وأثرهما على العلاقات الصينية الإسرائيلية، كما سنتناول تأثر تلك العلاقة بالعلاقات الصينية الأمريكية

والعلاقات الإسرائيلية الأمريكية والعلاقات الصينية الشرق أوسطية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص.

وقد تم الإطلاع على العديد من الأدبيات المنشورة بخصوص موضوع الدراسة والتي أطمح أن أكون قد تناولت معظمها فيما يتعلق بالعلاقات الصينية الإسرائيلية مع الإدراك التام أنه من الصعوبة تغطية كافة تلك الأدبيات، فقد رأيت من خلال البحث أن هنالك العديد من المراجع التي تتناول السياسة الخارجية للصين ولإسرائيل بشكل عام، والسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط وقضاياه، والسياسة الإسرائيلية تجاه القوى العظمى، إلا أنه لا يوجد أدبيات مما بين يدي تتناول الموضوع مباشرة وبشكل أساسي، علما بأن الكتب التي تتطرق إلى العلاقات الأمريكية الصينية تتناول الجانب الإسرائيلي في علاقته مع الصين؛ وذلك لوجود علاقة إستراتيجية إسرائيلية أمريكية، وبالتالي فقد لاحظت وجود نقص ملحوظ في الأدبيات العربية التي تتناول العلاقات الصينية الإسرائيلية بشكل مباشر من كافة الجوانب مع دراسة محددات تلك العلاقات، ومع وجود عدد من الكتب الأجنبية تتناول ذلك الموضوع، علما أن هناك عدة باحثين تناولوا الموضوع مباشرة من خلال العديد من المقالات المنشورة، مما يشير إلى أهمية موضوع الدراسة والبحث، وإنني آمل من خلال التطرق لدراسة الموضوع إثراء البحث العلمي، وبأن تقدم الدراسة للباحثين تفاصيل وحيثيات العلاقات بين الصين وإسرائيل.

أما بالنسبة **لحدود الدراسة** فسوف تتطرق الدراسة إلى العلاقة ما بين الصين وإسرائيل منذ عام 1949 وحتى عام 2004، وقد تم إختيار هذا العام كأساس زمني للدراسة؛ حيث أنه في ذلك العام كانت إسرائيل دولة فتية بمرور عام واحد فقط على نشوء الكيان الصهيوني الإسرائيلي وإعلان قيام دولة إسرائيل، كما أنه في نفس ذلك العام تم نشوء جمهورية الصين الشعبية برئاسة ماوتسي تونغ بعد إنتصار الثورة الشيوعية، بحيث سيتم تناول تطور تلك العلاقات منذ ذلك الوقت وفقا للعديد من

المعطيات في العديد من المجالات، بحيث أنه ومنذ ذلك العام برزت ضرورات إقامة تلك العلاقات من أحد الجانبين أو كلاهما بسبب العديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي سيتم إيضاحها من خلال الدراسة.

وبالتالي تشكلت تلك العلاقات وفقاً للعديد من المعطيات والمصالح المتبادلة، مع التنويه إلى أن العلاقات الصينية الإسرائيلية شهدت العديد من المنعطفات منذ نشأتها عام 1949 ، والتي بقيت ضمن المحدد الصيني الأيديولوجي التي كانت الصين تتعامل على أساسه، ومن ثم شهدت تلك العلاقات منعطفاً في نهاية السبعينات وذلك بعد وفاة ماوتسي تونغ وبدء فترة الإصلاح والتحديث الداخلي وتسلم دينغ شياو بينغ الحكم، حيث حدث تطور على العديد من النواحي خاصة الناحية الإقتصادية والتقنية التكنولوجية والإنفتاح على العالم الخارجي.

وبعد ذلك ووفقاً للتغيرات الداخلية التي حدثت وفقا لذلك المنعطف إضافة إلى العديد من التغييرات على الساحة الدولية، فقد كان العام 1992 عاماً حاسماً للعلاقات الصينية الإسرائيلية بحيث تم في 1992/1/24 إعلان إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين وإسرائيل، وقد تعمقت تلك العلاقات بعد بداية عملية التسوية السلمية بإقامة مؤتمر مدريد وكامب ديفيد وبالتالي تطورت وتضاعفت مجالات التعاون بين الصين وإسرائيل خاصة على الصعيدين العسكري والإقتصادي.

أما **إشكالية الدراسة** فتكمن في دراسة تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية من خلال تناول التداعيات الداخلية والخارجية التي إستدعت تبلور العلاقات الصينية الإسرائيلية، ومن ثم تناول تلك العلاقات من جوانب متعددة وبوجود العديد من المحددات الداخلية والخارجية التي تحكمها، وسوف يتم من خلال الدراسة الإجابة على العديد من الأسئلة:

- ما هي الفترة الزمنية التي تبلورت ونمت فيها العلاقات ما بين الصين وإسرائيل؟

- ما هي التغيرات الدولية التي أثرت على تطور العلاقات ما بين الصين وإسرائيل خلال تلك الفترة؟
- ما هي العوامل الداخلية الإسرائيلية والصينية التي دعت إلى تبلور وتطور تلك العلاقات؟
- ما هي الدوافع والمصالح الأساسية الداخلية والخارجية التي بلورت العلاقات الصينية الإسرائيلية؟
- ماهو دور المحدد الأمريكي على العلاقات الإسرائيلية الصينية؟
- ما هو مدى تأثير الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية على العلاقات الإسرائيلية الصينية؟
- ما هي مجالات التعاون الإسرائيلية الصينية؟
- وبعد ذلك سيتم تناول الإجابة على التساؤل التالي: ما هو مستقبل العلاقات الإسرائيلية الصينية؟

وعليه فسوف يتم من خلال الدراسة الإجابة على تلك الأسئلة التي تكمن فيها إشكالية البحث.

وبالنسبة **لفرضيات الدراسة**، فسوف يتم التطرق إلى بعض الفرضيات التي تسعى الدراسة إلى التحقق منها في إطار دراسة تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية وتتمثل تلك الفرضيات بما يلي:

1- إن هناك علاقة طردية بين ما شهدته الصين من تحول داخلي وتطور العلاقة الصينية الإسرائيلية؛ ونعني من خلال هذه الفرضية أن التحول الداخلي الذي حدث في الصين والمتمثل في أن الصين كانت بداية يتم تشكيل علاقاتها الخارجية وفقاً وبناءاً على العامل الأيديولوجي الذي كان محدد لعلاقات الصين مع العالم الخارجي، وبالتالي كان عاملا طارداً وليس جاذباً لتوطيد وتطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية. إلا أنه وبعد الثورة الثقافية وبعد وفاة ماوتسي تونغ وتولي دينغ شياو بينغ الحكم في الصين وما أفرزه ذلك من تغيرات على السياسة الداخلية الصينية المتمثلة بعملية الإصلاح والتحديث الداخلي والتي أثرت بشكل

مباشر على السياسة الخارجية الصينية بإنفتاح الصين على الخارج وتصدر مصالح الصين الداخلية على العامل الأيديولوجي، مما أثر على العلاقات الصينية الإسرائيلية وبالتالي تراجع العامل الأيديولوجي؛ وبالتالي فعملية التحول الداخلي المتمثلة في عملية التحديث الداخلي كانت عاملاً دافعاً وجاذباً لتطور العلاقات الصينية الإسرائيلية. وهكذا فتفترض الدراسة أن ذلك التحول كان له أثر إيجابي على العلاقات الصينية الإسرائيلية، وهكذا فإن عملية التحديث الداخلي في الصين هي الدافع الأساسي لسياسة خارجية صينية تهدف لخلق بيئة دولية مسالمة وملائمة لإستمرار عملية التحديث مما كان له أثراً ايجابياً على العلاقات الصينية الإسرائيلية.

2- هناك علاقة طردية ما بين تصدر الصين في النظام الدولي وبين العلاقات الصينية الإسرائيلية، فتفترض الدراسة أن تصدر الصين في النظام الدولي كان عاملاً دافعاً لإسرائيل لإقامة علاقات معها. فإسرائيل تحاول بكافة الطرق والوسائل تحقيق أهدافها التوسعية وتأكيد وجودها بسعيها الدائم للإرتباط بالقوى العظمى والمحتملة، وبالتالي ولوجود الصين في مصاف الدول العظمى، فقد كان ذلك دافعاً رئيسياً لسعي إسرائيل لتوطيد علاقتها مع الصين.

3- هناك علاقة طردية ما بين العلاقات الأمريكية الصينية وبين العلاقات الإسرائيلية الصينية، فكلما تحسنت العلاقات الأمريكية الصينية فتحت مجالات أكثر للعلاقات الإسرائيلية الصينية. كما تفترض الدراسة بوجود علاقة عكسية ما بين العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وبين العلاقات الإسرائيلية الصينية، فتفترض الدراسة أنه وكلما توطدت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تصبح إسرائيل لا تولي اهتماماً لعلاقتها مع الصين؛ أي كلما توطدت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية أثر ذلك على الإهتمام الإسرائيلي تجاه الصين.

4- هناك علاقة عكسية ما بين العلاقات الصينية الإسرائيلية والعلاقات الصينية الشرق أوسطية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص، وتنطلق هذه الفرضية من أنه كلما توطدت العلاقات الصينية الإسرائيلية فإن الصين تبتعد عن تأييد القضايا الشرق أوسطية خاصة القضية الفلسطينية، ولا تولي تلك القضايا إهتماماً بعدم وضعها ضمن أولوياتها.

وهكذا ستعالج الدراسة تلك الفرضيات بإثباتها أو دحضها عن طريق دراسة العديد من المحاور والتي ستناقش تلك الفرضيات.

وسيتم من خلال الدراسة إتباع العديد من **المناهج والأساليب العلمية**، فسوف يتم إستخدام منهجاً علمياً مركباً ألا وهو المنهج التاريخي- التحليلي- الوصفي، بحيث سيتم جمع العديد من الحقائق والمعلومات التي لها علاقة بالموضوع وذلك من خلال تناول العديد من الأدبيات من كتب ومقالات ووثائق تتعلق بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وسوف يتم من خلال المنهج المذكور فهم طبيعة العلاقات الصينية الإسرائيلية من خلال دراسة النظام الدولي الذي ساد العالم ضمن العديد من المتغيرات الدولية في تلك الفترة، والمكانة الدولية للصين وإسرائيل ومدى تأثر وتأثير كل من الطرفين على الساحة الدولية، والسياسة الخارجية التي ينتهجها كل طرف من الطرفين ومحددات تلك السياسة، كما أنه ومن خلال المنهج المذكور سيتم بيان كيفية التحول في السياسة الخارجية الصينية من سياسة تعتمد على الأيديولوجيا على سياسة تسعى إلى التحديث الداخلي، وبالتالي ولتحقق ذلك وجب الإنفتاح على العالم الخارجي سياسياً وإقتصادياً. وأن الصين تنتهج سياسة خارجية سلمية ومستقلة وهي مستعدة لتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع كافة دول العالم على أساس المبادىء الخاصة بها، وللوصول إلى أهدافها في تحقيق عملية التحديث الداخلي.

ومن ثم سيتم تناول محاور تلك العلاقات ما بين البلدين منذ عام 1949، بعد ذلك سيتم تناول التطورات التي مرت بها تلك العلاقة من نواح عدة، وسيتم تناول تأثير وتأثر تلك العلاقات بالعديد من

المحددات والجوانب، ومن ثم سيتم تحليل وتفسير تلك التطورات والتأثيرات من عدة نواحي من خلال التغيرات الدولية والسياسية الخارجية سيتم التطرق إليها من خلال الدراسة ومن ثم نقدها.

وسيتم العمل على وصف العلاقات الصينية الإسرائيلية من العديد من النواحي، فبداية سيتم تناولها من ناحية القوى الصلبة؛ الدبلوماسية والعسكرية والتقنية والإقتصادية، وسيتم تناول القوى الناعمة؛ العلمية والدينية والثقافية والقيم المعيارية التي يدعو إليها كل من الطرفين، وبالتالي فهم العديد من جوانب ودوافع تلك العلاقة بمراحلها وأشكالها المختلفة، وسيتم دراسة العلاقات المتبادلة ما بين الصين وإسرائيل وتحليلها والتعمق بها لمعرفة المصالح والمنافع المتبادلة من تلك العلاقات؛ ومن ثم سيتم التطرق إلى تأثير تلك الإرتباطات على كل من الطرفين داخلياً وخارجياً.

كما سيتم أيضا إتباع منهج تحليل النظم، والمبني على تشكل مدخلات والتي تتمثل في هذه الدراسة في المصالح والأهداف للطرفين التي بلورت العلاقات ما بين الدولتين، وبناء على ذلك تتم عملية تفاعلية لتلك المصالح في النظام السياسي الدولي المتواجد فيه الطرفين وآتى آثاره التي أثمرت العلاقات الصينية الإسرائيلية بشكلها الحالي في العديد من نواحي التعاون، ومن ثم تأثرت تلك العلاقات بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية سواء من الصين أو إسرائيل أو من عوامل أخرى في البيئة الخارجية؛ ألا وهو النظام العالمي التي كان له تأثير مباشر و غير مباشر على تلك العلاقات، وبالتالي فإن تلك المخرجات أو النتائج التي تثمرها تلك العلاقات تعود لتشكل مدخلات لعملية تفاعل جديدة.

ومن الجدير بالذكر أن منهج التحليل النظمي يفترض أن ثمة متغيرات خارجية تشكل مدخلات لوسط نظامي تدخل عناصره في عملية تفاعلية (Process) لتأتي بنتائج محددة يطلق عليها إصطلاحاً بمخرجات النظام، وهذه المخرجات أو النتائج تعود لتشكل بدورها مدخلات لعملية تفاعل يترتب عليها نتائج جديدة وهو ما يطلق عليه بإستعارة مصطلحات نظرية النظام بالتغذية العكسية أو الراجعة (منهجي 1999:15)، في سياق محاولة التأكد من صحة الإفتراضات التي تقدمت بذكرها آنفاً من خلال هذا المنهج والذي تكمن فائدته في محاولة إستقراء الأحداث التاريخية وتحليلها للوصول إلى

نتائج منطقية بشأنها. كما تم الإستعانة بمنهج التحليل النظمي لفهم حقيقة كيف تمخضت عملية تفاعل الأحداث والمعطيات التاريخية مع بيئتها المحلية والإقليمية والدولية لتأتي بنتائج محددة.

وفيما يتعلق **بالإطار النظري للدراسة** وبعد الإطلاع على العديد من المنشورات والدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة بشكل أو بآخر، ويعتبر الإطار النظري للعلاقات الدولية هو الإطار الذي يساعد على فهم وتفسير الظاهرة السياسية والعلاقات الدولية وهيكلها وتطورها، لا سيما تحديد العوامل الحاسمة التي تؤثر فيها، وللدول أهداف ومصالح مختلفة تسعى تلك الدول لإتباع مسالك وطرق عدة لتحقيقها، وإلقاء الضوء على النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية، إن جميع النظريات في العلاقات الدولية تؤكد على أنها قادرة ليس فقط على قراءة الأحداث الدولية، وإنما هي أيضا قادرة على التنبؤ بما سيحصل في المستقبل.(Gaddis 1992: 50)، وليس من المنطقي القول أن نظرية واحدة تستطيع تفسير أحداث العلاقات الدولية، والنظريات الدولية تتداخل مع بعضها البعض في لحظات تاريخية معينة، فالدراسة تتناول فترتين زمنيتين مختلفتين بالنسبة للنظام الدولي والتي قسمت إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من ظهور شكل محدد للنظام الدولي بوجود قطبين دوليين، أما الفترة الزمنية الثانية وهي فترة ما بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي وما ترتب عليه من متغيرات جديدة فرضت نفسها على الساحة الدولية وأدت إلى حدوث تغييرات جذرية وعميقة على النظام الدولي بإنهيار أحد أقطاب ذلك النظام ليصبح نظام أحادي القطبية.(حقي 2000: 71)، وهناك إجماع لدى غالبية دارسي العلاقات الدولية بأن النظرية الأقدر على تفسير مجريات ذلك هي النظرية الواقعية، فالنظرية التي تم تبنيها في هذه الدراسة هي النظرية الواقعية والتي تفسر العلاقات بين الدول بناء على زيادة القوة للحفاظ على البقاء عن طريق تحقيق المصالح، فالنظرية الواقعية تنطلق من الإفتراض الذي يتمحور حول الطبيعة الإنسانية التي ينظر إليها عبر منظور سلبي، فهذه الطبيعة الإنسانية تحث الإنسان على السيطرة والقوة، وبسبب ذلك فالعلاقات الإنسانية هي علاقات من أجل

القوة، والمنظرين الرئيسيين في النظرية الواقعية إبتداءاً من (مورجون) ينطلقون من الإفتراضات التي إفترضها كل من (نيوسيدس) و(ميكافيللي) و(هوبز) فيما يتعلق بالصراع من أجل القوة، فيحاول القوي أن يسيطر على الضعيف، ولهذا يلجأ كل طرف إلى القوة المادية وذلك من منطلق الحفاظ على الحياة بما يتطابق ومهمتهم الطبيعية.(Laferrer 1999: 88)، ومن جانب آخر وحسب وجهة نظر الواقعية في العلاقات الدولية التي تعتبر مركز العلاقات ما بين الدول؛ فالدول في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل القوة، ودور الدولة في هذه الحالة يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى، وهذا مرادف للأمن القومي الذي يتمحور حول إمتلاك القوة الكفيلة لحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، مما يفرض على الدولة أن تزيد من محددات قوتها حتى تستطيع حماية نفسها ومصالحها، كما أنها بحاجة إلى قرارات عقلانية حول الأمن والهدف من ذلك هو سعيها لتعزيز مصالحها.(Donnelly 2000: 32)، وهكذا فالدول تسعى دوما إلى تعزيز قوتها، ومن أبرز من تحدث عن ذلك (هانزموركنثا) والذي أكد على أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما القوة والمصلحة، وأن الدول تسعى دوماً للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار، كما أن التفسير حول لماذا تسعى الدول للبحث عن القوة يرتبط بطبيعة الإنسان، فالإنسان يبحث عن القوة إما بوصفها غاية أو بوصفها وسيلة، وأن سلوك الدولة هو مجرد إمتداداً لسلوك الإنسان، وترى الواقعية بأنه إذا لم تبحث الدول عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات، وإذا لم تقم الدول بذلك في الوقت الذي تقوم به دول أخرى فإنه سيكون محكوما عليها بالإنحدار وحتى الإندثار.(حقي 2000: 93)، وهذا ما يؤيده هوبز الذي ينطلق من مقولة أن الإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك إما في البحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه أو طمعاً في المجد. (ميرل 1999: 31).

وهنا وبعد تناولنا لنبذة عن النظريات والنظرية الواقعية بشكل خاص، والتي يتشكل إطار الدراسة من خلالها، فإن زيادة القوة للدولة تكمن في الحفاظ على بقائها بالعمل على تأمين مصالحها، وبالتالي وفي

الدراسة التي بين أيدينا فإن العلاقات الصينية الإسرائيلية تحكمها النظرية الواقعية؛ حيث أن الصين وفي طور عملية التحديث الداخلي التي تسعى الصين لإنجازها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية بتقوية نفسها داخلياً والتصدر ما بين الدول من الناحية الإقتصادية، فهي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال توطيد علاقتها مع إسرائيل والمتمثلة بإنجاز عملية التحديث الداخلي، وبالتالي فإنها تسعى للمحافظة على بنية دولية سلمية لإتمام عملية التحديث. كما أن إسرائيل تسعى لتحقيق مصالحها في تطوير علاقتها مع الصين بالسعي للتحالف مع القوى العظمى أو المحتملة لتحقيق أهدافها في البحث عن الحليف الإستراتيجي لتحقيق أمنها.

أما عند تناول المحددات العلاقة، وتطور تلك العلاقات في إطار وجود علاقات صينية أمريكية وعلاقات إسرائيلية أمريكية وعلاقات صينية شرق أوسطية وفلسطينية فإننا نتحدث هنا عن نظرية اللعبة والتي كان من المساهمين في تطويرها مارتن شوبيك وأوسكار مورغن ستيرن وكارل دويتس، فالدول ضمن هذه النظرية تسعى إلى محاولة تعظيم المكاسب إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وتقوم النظرية على أسس ثلاثة ألا وهي الخيارات؛ بحيث أن لكل دولة أولويات وخيارات وأمامه فرص لإختيار بدائل متاحة. الأهداف؛ بحيث تسعى كل دولة لتحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من المكاسب وتقليل الخسائر. والعقلانية؛ والتي تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن الدولة من تحقيق تلك الأهداف، والسلوك العقلاني يعني بأن كل دولة في السياسة الدولية وكل دولة تمتلك مجموعة من القيم والأهداف المحددة وتقرر الدول سياستها وفقا لذلك.(حقي 2000: 124–126)، وبالتالي وضمن كل ذلك فإن الأهداف والمصالح تتصدر التأثير على تطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية.

أما **هيكلية الدراسة** وعلى ضوء كل ما ذكر من الإشكاليات والفرضيات التي تم إستعراضها سيتم تحديد هيكلية الدراسة، كما أن المنهجية التي تم إتباعها في الدراسة فرضت علينا التسلسل الفصلي للدراسة كالتالي، بحيث سوف تتوزع الرسالة على ثلاثة فصول:

الفصل الأول سيتناول تاريخ العلاقات الصينية الإسرائيلية وذلك من خلال تناول تبلور العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ العام 1949 – 2004، ضمن العديد من المحاور الداخلية والخارجية لكلا البلدين، والعديد من التغيرات على النظام الدولي، أما المبحث الثاني فسوف يتم التناول من خلاله السياسة الخارجية الإسرائيلية والصينية وحدود العوامل الداخلية لكلا البلدين.

أما الفصل الثاني فسيتم من خلاله تناول المحددات الخارجية الدولية والإقليمية للعلاقات الصينية الإسرائيلية بحيث سيتم التطرق إلى المحدد الدولي المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال تناول العلاقات الصينية الإسرائيلية الأمريكية ونقاط الإلتقاء والإختلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم سيتم تناول العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء العامل الأمريكي الضاغط.

أما المبحث الثاني فسيتم من خلاله تناول المحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط، بحيث سيتم تناول أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية، والموقف الصيني من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم سيتم تناول العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط، بعد ذلك سيتم تناول المسألة الإيرانية، بعد ذلك سيتم التطرق إلى المسألة الفلسطينية لبحث حيثيات العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد الإقليمي المتعلق بالمسألة الفلسطينية.

أما الفصل الثالث فسيتم من خلاله تناول مجالات التعاون بين الصين وإسرائيل، حيث سيتم بداية تناول القوى الصلبة من خلال تناول العلاقات العسكرية والتكنولوجية والإقتصادية، وبعد ذلك سيتم تناول القوى المرنة من خلال تناول العلاقات الثقافية والعلمية والدينية، وأهم محاور ومجالات التعاون مابين الصين وإسرائيل.

ومن ثم سيتم تناول جملة من النتائج التوصيات.

الفصل الأول

تاريخ العلاقات الصينية الإسرائيلية

سيتم من خلال الفصل الأول تناول المدخل إلى تاريخ العلاقات الصينية الإسرائيلية، وذلك بـــالتطرق في المبحث الأول إلى تاريخ تلك العلاقات منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية عام 1949 و بوجـــود العديد من المنعطفات في تلك العلاقة منذ بدايتها، والتي نتجت عن العديد من المتغيرات الجذرية التي حدثت في السياسة الخارجية الصينية، فضلا عن العديد من المتغيرات الدولية التي حدثت فـــي تلـــك الفترة وأثرت على تطور العلاقات مابين الدولتين، وكذلك العديد من الأحداث الدولية التي تعتبر نقاط فاصلة في العلاقات ما بين الدولتين.

أما المبحث الثاني فسينطلق من العوامل الداخلية التي تبلورت من خلالها السياسة الخارجية لكل مـــن الدولتين تجاه الأخرى، وبالتالي بلورت العلاقات الصينية الإسرائيلية ضمن تلك العوامل الداخلية لكلا الدولتين، وسيتم تحديد العوامل التي تتصدر ترسيم السياسة الخارجية للبلدين والتي أدت إلـــى بلـــورة العلاقات الصينية الإسرائيلية.

المبحث الأول

تبلور العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ العام 1949

سيتم التناول من خلال المبحث الأول تاريخ العلاقات الصينية الإسرائيلية من خلال تبلـــور وتفاعـــل العلاقات بين الدولتين، والمصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها من خلال توطيـــد وتطـــوير تلـــك العلاقات. وبالتالي سأتناول في هذا المبحث كيفية تبلور تلك العلاقات ونشأتها منذ البداية، مع التنويـــه

إلى أنه ومن خلال الدراسة سيتم تقسيم الفترات وفقا لما إقتضته حدود الدراسة، فكما هو الحال في العلاقات ما بين الدول، فقد شهدت مسيرة العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل العديد من المنعطفات الخطيرة والإختلافات العميقة طيلة عقود طويلة إمتدت من أوائل الخمسينات، فقد تباينت رؤية الدولتين وأسلوبيهما وموقفيهما من عملية إقامة علاقاتهما الدبلوماسية، ولذلك فقد إتسم الأداء النظري والعملي الدبلوماسي من جانب الدولتين بالتناقضات الصارخة من حيث "الإيجابية والسلبية"، "التقدم والتراجع"، "الحماسة والفتور" و" الإقدام والإحجام".

وقد حكم مسار تطور العلاقات بين تل أبيب وبكين آلية معقدة، إبتدأت بممانعة صينية وإقبال إسرائيلي في الخمسينات والستينات مروراً بغزل صيني إسرائيلي متبادل، وعلاقات سرية في السبعينات والثمانينات وصولاً إلى مصاهرة وتطبيع في عقد التسعينات على المستويات كافة، وربما إبرام تحالفات إستراتيجية في المستقبل.(تنيره 1988: 71)

العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ إعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وحتى سياسة الإصلاح والإنفتاح عام 1978:

سيتم من خلال هذه الجزئية تناول تاريخ العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ إعلان جمهورية الصين الشعبية برئاسة الزعيم ماوتسي تونغ، كما أنه وفي تلك السنة كان قد مر على نشأة إسرائيل عام واحد فقط، وستمتد هذه الجزئية حتى عام 1978 والتي حدث خلالها تغير جذري على السياسة الخارجية الصينية، نظرا لوفاة ماوتسي تونغ وتولى دينغ شياو بينغ الحكم والذي إتبع ومنذ عام 1978 سياسة الإصلاح والإنفتاح، وفيما يلي سيتم تناول العلاقات بين الدولتين ضمن العديد من التغيرات الدولية التي حدثت في تلك الفترة من تأثير العامل الأمريكي والحرب الكورية إلى مؤتمر باندونغ والعدوان الثلاثي والتي تعتبر نقاط فاصلة في العلاقات ما بين الدولتين.

العامل الأمريكي:

كانت أولى المراحل في عملية تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية وإسرائيل مرحلة "السبق الإسرائيلي" و"التراجع الصيني" في الخمسينات، فقد كانت الصين بعيدة وغامضة في الشؤون الخارجية الإسرائيلية، وبعد ذلك وقعت الصين ضمن مجال الشؤون الخارجية البحتة ليضطلع بأمرها ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها ووزير خارجيته شاريت، وهما يعتبران من متخصصي الشؤون السياسية والخارجية في المرحلة التمهيدية لتأسيس الدولة اليهودية، وقد تباينت رؤية الأحزاب السياسية في إسرائيل حول الإعتراف بالصين الشعبية عند تأسيسها عام 1949، وكانت الأحزاب اليسارية والإشتراكية من أقوى الأصوات المطالبة والمؤيدة للصين الشيوعية؛ فقد ألح اليسار (مابام وماكي) على الحكومة الإسرائيلية حتى تعترف بنظام الحكم في بكين انطلاقا من أن إسرائيل بحاجة إلى الإحتفاظ بمدخل إلى كلا المعسكرين (روسيا وأمريكا) الذين ساهم زعماؤهما كثيرا في تحقيق إستقلال إسرائيل وإستمرار بقائها، ولم تكن هناك معارضة ملحوظة من جانب الأحزاب الإسرائيلية الأخرى للإعتراف بالصين سوى حزب حيروت الذي كان يحذر من أخطار "الطريق إلى بكين". وذكر آري آلتان من حزب حيروت: " لماذا نتسرع في الإعتراف بالصين قبل دول أخرى كثيرة؟ إذا كنا نريد علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، فينبغي أن نعلم أن 79% من الأمريكيين يعارضون الاعتراف بالصين، فهل هذا يسهم في تحسين علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة؟". ومع اختلاف الآراء التي كان يدافع عنها اليمين واليسار، فإنهما كانا يشتركان في إدراك أن العنصر البارز في تشكيل القرار الاستراتيجي لإسرائيل بشأن الصين هو "العامل الأمريكي" وكانا يختلفان فقط في موقفهما إزاء هذا العامل؛ فكان اليسار يرغب في تجاهل أو رفض ذلك العامل الضاغط، على حين كان اليمين يلح في أن تذعن إسرائيل له. (بريتشر 1973: 145)، ومن هنا ألاحظ أن القرار الإسرائيلي حينها – أي في بداية نشوء دولة إسرائيل – كان المحدد الأساسي في

تشكيله والتأثير فيه هو العامل الأمريكي، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الإستراتيجي لإسرائيل والذي تسعى إسرائيل لإيجاده لتحقيق عنصر الأمن.

كما أن ترسيخ الوجود الإسرائيلي الواقعي على الأرض على المستوى الإقليمي والعالمي هو أحد أهداف المشروع الصهيوني، والذي أنشئت دولة إسرائيل على أساسه، وهذا ما يؤكده الأسدي في مقالته التي يتناول بها العلاقات الصينية الإسرائيلية بأن المصلحة الوطنية لإسرائيل تستلزم الإعتراف بنظام الحكم الفعلي في الصين إنطلاقاً من وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن ذلك يدعم مطالب إسرائيل بقبولها بصفة شرعية في المجال الدولي، كما أن الإعتراف بالصين يرضى المطالب الصريحة لحزب مابام اليساري الإشتراكي الذي كان يمثل ثاني اكبر قوة سياسية منظمة في إسرائيل في ذلك الوقت، (بريتشر 1973: 144)

وهكذا فإن السبب الرئيس وراء الإحجام الإسرائيلي كان قد كشف النقاب عنه ياكوف شيموني، أحد موظفي الخارجية الإسرائيلية المتخصصين في الشؤون الآسيوية، والذي عزا إحجام إسرائيل عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع بكين إلى "أسباب سياسية" قائلاً:"إن مجرد الاعتراف بالصين الشعبية قد أغضب الولايات المتحدة، ومن ثم فإن إقامة علاقات دبلوماسية معها قد يعتبر عملاً غير ودي، وقد تكون له عواقب وخيمة".(بريتشر 1973: 159)، وهذا ما جعل بعض الأحزاب الإسرائيلية حينها ترفض الإعتراف بالصين؛ حرصا على العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن إسرائيل عادت وحسمت أمرها وأدركت أن لا سبيل للجيوبوليتيكيا الإسرائيلية في آسيا من دون تسلق سور الصين، فكانت إسرائيل أول دولة تعترف بالصين في الشرق الأوسط وثامن دولة خارج الكتلة الشيوعية في أكتوبر عام 1949، وشرعته بإعتراف رسمي في ما بعد في يناير عام 1950. وجاء في رسالة بعث بها موشيه شاريت، أول وزير خارجية لإسرائيل، إلى نظيره الصيني، شواين لاي:"إن حكومة إسرائيل قررت الإعتراف رسميا بحكومة الصين"، وقد كافأها الرئيس الصيني حينها

ماوتسي تونغ بخطاب شكر على ذلك دونما الإعتراف بها، والملاحظ أن رسالة شاريت لم تتطرق البتة إلى موضوع العلاقات الدبلوماسية، بقدر ما سعت لتكريس وجود إسرائيل كدولة حديثة النشأة، صغيرة المساحة، قليلة السكان تعترف بدولة مترامية الأطراف، كثيرة السكان؛ حيث كان ذلك الإعتراف إستجابة للمبدأ الدولي القائل بأنه: " يتعين الإعتراف بكل دولة قائمة فعلاً وبكل حكومة تسيطر على أرضها وعلى شعبها بلا منازع ".

وكانت إسرائيل تأمل من وراء هذا الإعتراف أن يتم الإعتراف بها دولياً بالإضافة إلى محاولتها لإيجاد علاقات ودية مع الشعب الصيني على أساس أن الصين ستصبح في المستقبل قوة عالمية كبرى ". (حكيم 1972: 246-247).

وعندما سئل بن غوريون:" لماذا إعترفت إسرائيل بالصين الشعبية في عام 1950 ؟أجاب بقوله :"لسبب بسيط، وهو: "ولماذا لا تعترف؟"، ثم أردف:"كذلك فإنك لا تستطيع إعتبار فرموزا (تايوان) مثل الصين الشعبية. فإن هناك 600 مليون شخص في الصين. وإن عدم الإعتراف بها يعتبر إهانة لهم ". وفي مناسبة أخرى، قال بن غوريون: "إن الحكومة الموجودة في بكين تسيطر على البلاد، وكان لا بد لنا أن نعترف بها كحقيقة قائمة وهامة. وأن الصين إستحقت أن تأخذ مكانها الشرعي في العالم".(بريتشر 1973: 147)، ما يعني تكريس للجيوبوليتيكا الإسرائيلية في المجال الإقليمي، وتحديدا في المجال الآسيوي، وذلك لا يعني تجاهل العامل الأمريكي، حيث إصطدم السعي الإسرائيلي لإقامة علاقات مع الصين بممانعة أمريكية قوية.(الاسدي 2000: 150).

وبالرغم من أن إسرائيل أخذت بأسباب "السبق السياسي " وإعترفت بالصين الشعبية، غير أنها كانت مترددة بشأن إقامة علاقات معها. كما أنه وإضافة إلى العوامل السابقة فإن الجالية اليهودية في الصين كانت صغيرة جداً، وهناك دول أخرى ذات أهمية كبرى لإسرائيل ألا وهي الدول التي تحتضن جاليات يهودية كبيرة.(بريتشر 1973: 159)، ومن هنا فقد إتسمت الفترة المذكورة بالسبق

الإسرائيلي الذي كان محددا ضمن إطار العامل الأمريكي رغم وجود العديد من المصالح التي تدعو إسرائيل لإقامة علاقات مع الصين.

الحرب الكورية:

ألقت الحرب الكورية عام 1950 بالإضافة إلى العامل الأمريكي بظلالها الداكنة على مسيرة العلاقات الصينية–الإسرائيلية في مراحلها المبكرة، فقد ساندت إسرائيل الولايات المتحدة في حملتها الشرسة ضد التدخل الضخم "للمتطوعين الصينيين"في الحرب الكورية (Liem 1993: 67)، والذي كبح من الإقبال الإسرائيلي على الصين، لا، بل جعل إسرائيل تنتقم من البرود الصيني تجاهها، فقد أعلن أبا إيبان، وزير الخارجية آنذاك:" إن التدخل الصيني غير شرعي ومن المستحيل إنكار وجوده". وتطور الموقف الإسرائيلي إلى حد التصويت على سلسلة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمعارضة للسياسة الصينية في كوريا. (الاسدي، 2000: 150)، وبالتالي فقد تطور الموقف الإسرائيلي وأصبح من الضرر على إسرائيل أن تقيم علاقات مع الصين التي أدانتها الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة. (حكيم، 1972: 247)، وهكذا فقد أثرت الحرب الكورية على إقامة العلاقات بين الدولتين، ووضعت إسرائيل في محك الإختيار، حيث إضطرت إسرائيل للإلتزام بالموقف الأمريكي والتصويت في الأمم المتحدة إلى جانب القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لإدانة الصين بالعدوان على قوات الأمم المتحدة في كوريا(Brechar 1974: 111)، فقد صوتت إسرائيل مع المقررات التي تخول قوات الأمم المتحدة إجتياز خط العرض 38 لوصم الصين بالاعتداء(جانسن 1972: 157)، وأيدت إسرائيل مشروع قرار غربي في عام1951 لفرض الحظر على شحنات المواد الحربية إلى الصين الشعبية وكوريا الشمالية. وعلى هذا النحو، أصبحت إسرائيل تدور في فلك الغرب، أو كما ذكر مسؤول إسرائيلي:" أصبح الإسرائيليون كلباً يجري في ركب الإمبريالية الأمريكية. (الوادي 2004: 125).

وقد غضبت الصين لوقوف إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد السياسة الصينية في الأزمة الكورية؛ مما أدى إلى تجميد الخطط الإسرائيلية الرامية لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية، (الوادي 2004: 125)، في المقابل وعندما أرسلت إسرائيل معونات طبية إلى كوريا الجنوبية، إتخذت الصحافة الصينية من هذا الموضوع مادة خصبة للنشر على نطاق واسع جداً، مما أضر بالإسرائيليين ضرراً جسيماً في أعين الصينيين وبالتالي أثر سلبيا على إمكانية تطوير أي علاقات بين الصين وإسرائيل. (بريتشر 1973: 167).

وقد حاولت تل أبيب شرح موقفها ذاك، من خلال إختلاق ذريعة – لا تزال دارجة في الدبلوماسية الإسرائيلية إزاء الصين حتى اليوم –وهي أن إسرائيل كانت مجبرة على إتخاذ موقف معاد للصين الشعبية بسبب الضغوط الأمريكية. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 28)، وفي ظل هذا المناخ المشحون بالتوتر على المحاور الإقليمية والدولية، تدهورت العلاقات بين إسرائيل والصين، وهنا ألاحظ أن إندلاع الحرب الكورية قد أربك الخطط الإسرائيلية، فقد كشفت إسرائيل عن حقيقتها الإستعمارية عبر إنحيازها الكامل إلى جانب الولايات المتحدة في عدوانها على كوريا، وبات واضحاً أن الجلد "الإشتراكي التحرري" الذي لبسته إسرائيل، ما هو في الواقع سوى قناع لخداع قوى التحرر والإشتراكية في العالم، لتحقيق أهدافها في تكريس وجودها.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد بعثت الحكومة الصينية برسالة متأخرة في العام 1952 إلى الحكومة الإسرائيلية تهنئها فيها بعيد إستقلالها، وكانت هذه إشارة أولى إلى أن الصين كانت متفتحة الذهن تجاه دولة إسرائيل.(شينخوا 1952: وكالة أنباء الصين).

إلا أن الوضع بين إسرائيل والصين تطور إبتداءاً من 1953 بعد أن تمت هدنة باتمونجون، حيث جرت إتصالات في رانجون بين ممثلي إسرائيل والصين إنتهت بالسير تدريجياً في موضوع إقامة علاقات دبلوماسية مع البدء بتبادل بعثات تجارية وبعثات صداقة، فتوجهت إلى الصين في فبراير 1953 بعثه إقتصادية إسرائيلية برئاسة (دافيد هاكوهين)، وقوبلت هذه البعثة بكل ضروب المجاملة

مما شجع إسرائيل في إبريل عام 1953 لمفاتحة الصين لإقامة علاقات دبلوماسية ولكنها لقت رداً صينياً يتصف بالمراوغة ومؤداه:"أن الوقت لم يحن بعد". (Brechar 1974: 112)

في نهاية 1953 بدأت الصين في جس النبض بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وذلك في ضوء التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية، فقد توقفت الحرب الكورية، في الوقت الذي دعت فيه بكين إسرائيل لأن ترسل بعثة صداقة إلى الصين في عام 1954.(شينخوا 1952: وكالة أنباء الصين)، وهكذا فقد كان دافيد هاكوهين بمنزلة القوة الدافعة للإتصالات المتبادلة بين الدولتين والمنسق الأول لتلك الإتصالات، وإتخذ خطوة جريئة وقام بزيارة السفير الصيني ياو تشونغ منغ وأعرب هاكوهين لنظيره الصيني عن أمل إسرائيل في تكوين روابط أوثق مع بكين وأكد له أنه مكلف من قبل دولته بإيجاد علاقات طيبة مع ممثلي الصين وأن المستقبل سيشهد إتصالات أوثق وأعمق بين الدولتين.(وثائق المؤتمر الشعبي الأول 1954)، وقد كتب السفير الصيني ياو رسالة إلى هاكوهين قال فيها: "إن جمهورية الصين الشعبية تفترض أن حكومة إسرائيل الراغبة في إقامة وتعزيز العلاقات المتبادلة مع الصين سوف تتخذ في المستقبل موقفاً لائقاً فيما يتعلق بوضع الصين في الأمم المتحدة". كما قامت الصين بدعوة وفد إسرائيلي لزيارتها بغية مناقشة المسائل التي تهم الدولتين، وفي 29 يونيو 1954، التقى هاكوهين مع شواين لاي، وبحث الطرفان زيارة الوفد التجاري الإسرائيلي لبكين. ، وأعرب (شواين لاي) عن إرتياحه لإتخاذ مثل هذا القرار في مؤتمر عقد في بكين في سبتمبر من نفس العام، مما يدل على أنه لا يوجد شك في نوايا الصين الشعبية ورغبتها في تأسيس علاقات مع إسرائيل، ولكن إسرائيل توقفت عن تنفيذ هذه الخطوة لسبب غضب والاس وزير الخارجية الأمريكية.(صحيفة الاتحاد الإماراتية أكتوبر 1993)

إلا أنه سرعان ماتدهورت العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل؛ ففي 21 سبتمبر 1954، صوتت إسرائيل إلى جانب القرار الأمريكي الذي ينص على عدم تمثيل نظام الحكم في الصين في الدورة التاسعة لإنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وذكرت مصادر إسرائيلية في ذلك الوقت أن التعليمات

صدرت إلى أبا ايبان الممثل الإسرائيلي في الأمم المتحدة بألا يعارض، ولكنه تعرض لضغط أمريكي جسيم، مما أجبره على تغيير موقف إسرائيل. وكانت إسرائيل صوتت على ذلك القرار في العامين 1950، 1951، مما أدى إلى إستياء الصينيين ولكنهم كانوا مصممين على ألا يحيدوا عن طريقهم، فبعد يومين من التصويت الإسرائيلي في الأمم المتحدة، أبلغ شواين لاي الحاضرين بالجلسة الأولى للمؤتمر الشعبي الوطني في خطاب له عن السياسة الخارجية الصينية العليا أنه:"تجري إتصالات بغية إقامة علاقات طبيعية بين الصين وأفغانستان، وكذلك بين الصين وإسرائيل ".(وثائق المؤتمر الشعبي الأول 1954)

وفي نوفمبر عام 1954 قبلت الحكومة الإسرائيلية دعوة بكين، وأصدرت قرارها الذي نص على تعيين وفد تجاري على مستوى متوسط دون أن تكون له صلاحيات كبيرة للتفاوض، ولكن يضم دبلوماسيين لإستطلاع النوايا الخفية لبكين. ووصل الوفد إلى بكين يوم 31 يناير 1955، حيث كان في إستقباله (لي جين مين) نائب وزير التجارة الخارجية الصيني الذي أكد للوفد الإسرائيلي أن الصين الشعبية تهتم بتنمية العلاقات التجارية مع جميع الدول، وأن كل من الصين وإسرائيل لهما تقاليد عريقة، وأن الصينيين يحترمون اليهود بسبب صلابتهم خلال ما تعرضوا له من تجارب ومحن.(صحيفة الاتحاد الإماراتية أكتوبر 1993)، وعاد الوفد الإسرائيلي إلى بلاده ولديه إنطباع بأن الصين ترغب في إقامة علاقات مع إسرائيل، وألح هاكوهين في ضرورة إتخاذ قرار عاجل من الجانب الإسرائيلي بتبادل السفراء مع الصين، وأرسل هاكوهين فيضا من البرقيات والرسائل إلى القدس، جاء فيها:" علينا أن نتذكر دائماً المهمة التي قام بها هذا الوفد ولا تكون مثل قصة قديمة سوف يطويها النسيان على مر الأيام، فنفقد كل قيمة لها بسبب التسويف من جانبنا، وربما أيضاً بسبب الضغط الخارجي. إنني أرى أنه لن نستطيع إحراز أي تقدم في مجال العلاقات السياسية والتجارية والثقافية مع الصين إذا لم تتخذ الخطوة الحاسمة بتبادل السفراء".(جانسن 1972: 158)، وقد صدقت نبوءة هاكوهين فلم تشهد العلاقات بين الصين وإسرائيل ثمة تطور في أعقاب زيارة الوفد التجاري

الإسرائيلي، وشعر راسمو السياسة الخارجية في إسرائيل بالأسف، وقال بن غوريون في مقابلة أجريت معه عام 1966: " كان قراراً خاطئاً وغلطة رهيبة "، وذكر مسؤول إسرائيلي آخر : " إذا عدنا إلى تاريخ الأحداث الماضية نجد أن نكوصنا عن إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين كان غلطه كبيرة وخطيرة . ولو كنا قد أقمنا تلك العلاقات لكن هذا عملاً ممتازاً جديراً بأن يغير مركز إسرائيل في آسيا وفي العالم الثالث بصفة عامة "(عبد العزيز 1998: 132)، ومن خلال تحليل كل ما سبق بخصوص العامل الأمريكي ألاحظ الفرق ما بين الخطاب السياسي الذي تنادي من خلاله إسرائيل إلى التحررية، وما بين الجوهر الفعلي لها المتمثل بحرصها الشديد على رضى حيلفها الإستراتيجي الأول ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان العامل الأمريكي وكما أشارت الأحداث ضاغطا تجاه عدم إقامة علاقات دبلوماسية في تلك الفترة على الرغم من أن المصلحة الوطنية الإسرائيلية كانت تتطلب من إسرائيل السعي وراء تحقيق وإقامة تلك العلاقات.

مؤتمر باندونغ والعدوان الثلاثي:

أصيبت المحاولات الإسرائيلية للإنفتاح على الصين بنكسة جديدة عقب مؤتمر باندونغ الذي عقد في أندونيسيا في نيسان عام 1955، فقد أعلن شواين لاي – رئيس وزراء الصين ورئيس الوفد الصيني إلى المؤتمر –إلتزام بلاده بمناصرة الحقوق العربية. وطرح الزعيم الصيني على المؤتمر قراراً يساند حقوق الشعب الفلسطيني. كما أصيبت العلاقات الإسرائيلية مع الصين بنكسة أخرى إثر قيام إسرائيل بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. (الوادي 2004: 127–128).

حيث أن السياسة الخارجية الصينية كانت تقوم في تلك الفترة على أساس العامل الأيديولوجي الذي كان ينادي بدحض الإمبريالية، ودعم الشعوب والحركات الثورية للتحرر والتخلص من الإستعمار، بحيث كانت تعتبر الصين إسرائيل أداة من أدوات الإستعمار الغربي، ويؤكد الأسدي على ذلك حين يوضح أن السياسة الخارجية الصينية تميزت إبان مرحلة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ، بالتركيز

على مكانة الصين في العالم الاشتراكي بغية جعلها مركزا فكريا وتنظيميا للحركة الإشـــتراكية فـــي العالم، مما يعني أن سياسة الصين الداخلية إنعكست على سياستها الخارجية التـــي أعطـــت أولويـــة خاصة لعلاقاتها مع حركات التحرر الوطني، ومن هنا برز موقف الصين من الصـــراع العربـــي – الصهيوني في شكل واضح حيث أيدت الصين القضية الفلسطينية في مؤتمر باندونغ 1955. (الأسدي 2000: 149).

وبالتالي فقد شهدت العلاقات بين الدولتين تطوراً خطيراً وإنتكاسة كبيرة في أعقاب إنعقاد مؤتمر باندونغ في أندونيسيا والذي إعتبر أول مؤتمر للدول غير المنحازة، وأدركت الصين أن العرب كثيرون وأنهم يمكن أن يكونوا قوة وأنهم أرادوا علاقات صداقة مع الصين. وأهم من ذلك أن الصين أدركت أن الأنظمة العربية الجديدة أنظمة قومية تريد ضرب سيطرة الإمبريالية الغربية على الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مبادرة الصين في المؤتمر إلى إتخاذ قرار بشأن حقوق الفلسطينيين. وأعلن شواين لاي التزام الصين بقرار المناصر للقضية العربية في باندونغ ووقع على قرار معاد لإسرائيل.(جانسن 1972: 157–158)

وبعد "الهزيمة السياسية" لإسرائيل في مؤتمر باندونغ صدقت الحكومة الإسرائيلية على قرار شاريت بنقل رغبة إسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين إلى المسئولين الصينيين، فقام رئيس الإدارة الآسيوية بوزارة الخارجية الإسرائيلية بإبلاغ نظيره بوزارة الخارجية الصينية في 29 ابريل عام 1955 بأن حكومة إسرائيل ترغب في "إقامة علاقات دبلوماسية كاملة". وكان رد بكين غير الملزم عام 1955 هو آخر إتصال رسمي بشأن مسألة العلاقات الثنائية. (ايبان 1966: 22)

وبعد ذلك كانت هناك زيارات إسرائيلية غير رسمية للصين، أهمهـــا زيـــارات الحـــزب الشـــيوعي الإسرائيلي، والذي طالب أثناء حضوره للمؤتمر الشيوعي الصيني في الثامن مـــن ســـبتمبر 1956 بإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والصين، إلا أن مواقف إسرائيل آنفة الـــذكر أدت إلـــى عـــدم حدوث تقارب سياسي، وشكل هذا تصوراً لدى القيادة الصينية حول طبيعة إسرائيل بإعتبارها دولـــة

حليفة وأداة للإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، مما يتعارض وكما تناولنا سابقا مع الأيديولوجية التي كانت الصين تقيم على أساسها بنيتها السياسية الخارجية.

وفي العام 1961 صوتت إسرائيل إيجابياً تجاه تمثيل الصين الشيوعية في الأمم المتحدة مرة واحدة فقط، ولكن هذا كان وسيلة دبلوماسية مكشوفة لأن إسرائيل أيدت قبل هذا الإقتراع بقليل إقتراحاً أمريكيا مؤداة أن التغيير في تمثيل الصين يتطلب تأييد أغلبية الثلثين، وعندما صوتت إسرائيل إيجابياً كانت متأكدة من أنه لم تكن هناك غالبية مؤيدة تبلغ الثلثين. وعند إقتراب التصويت على هذه المسألة في العام 1965 إنتقلت إسرائيل من الإمتناع إلى التصويت ضد الصين الشيوعية، والحجة الإسرائيلية الجديدة هي أنها تحبذ الآن تمثيل كل من الصين الشيوعية وفرموزا، إلا أنها راعت في ذلك مصالحها في إرضاء الولايات المتحدة. (جانسن 1972: 157)

وإزاء ذلك قامت الصين بعدة إجراءات أهمها الترحيب بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وتأييدها للكفاح المسلح وتأييد المواقف العربية، وكان من جراء هذا الموقف أن إقترعت إسرائيل لأول مرة ضد قبول الصين في عضوية الأمم المتحدة يوم1965/11/17، الأمر الذي ترتب عليه تعادل الأصوات المعارضة مع الأصوات المؤيدة لها، إذ حصل الإقتراع الأفرو–آسيوي على 47 صوتاً مقابل 47 صوتاً معارضاً، وامتناع 20 دولة عن التصويت (الوادي 2004: 128)

وإسرائيل رغم كل ذلك كانت تعلم أن الصين هي من الدول التي لها أهمية إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل ، فقد قال بن غوريون في الصين عام 1963: "ربما تصبح الصين بعد عقد من الزمن في مصاف أعظم بلدان العالم أهمية "، ثم قال في عام 1965: "أن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط يمر عبر بكين ".(جانسن 1972: 157)

وفي 16 يونيو 1965 سعت إسرائيل بنفسها هذه المرة وأخذت بزمام المبادرة وطلبت من الصين إقامة علاقات دبلوماسية معها، فقد كتب ليفي أشكول رئيس وزراء إسرائيل الأسبق رسالة هي الرسالة الثانية إلى شواين لاي داعياً إلى إقامة العلاقات مع حكومة بكين ، وإقترح أشكول على

شواين لاي تطبيع العلاقات بين الدولتين لما في ذلك مصلحة مباشرة للبلدين ومساهمة لتحسين الوضع في دول الشرق الأوسط عامة. كما طلب اشكول إرسال وفد من بلاده ذي طابع رسمي أو شبه رسمي أو خاص لزيارة الصين، ليساعد في إقامة العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وإسرائيل. (عبد العزيز 1998: 132)

ولم تيأس إسرائيل واستمرت في محاولاتها للدخول إلى الصين، ولكن هذه المرة المحاولات أصيبت بنكسة جديدة إثر إنكشاف أمر صفقات السلاح التي قدمتها إسرائيل للهند في الستينات. فقد أدركت بكين خلال المعارك التي إندلعت بين قواتها والجيش الهندي أن إسرائيل زودت الهند بكميات كبيرة من الأسلحة. إضافة إلى ذلك فقد دانت الصين بشدة العدوان التي شنته إسرائيل في حزيران عام 1967 ضد كل من سوريا ومصر والأردن. وبعد ذلك عاشت الصين الشعبية تحت وطأة الثورة الثقافية التي جمدت معظم علاقات الصين الشعبية الخارجية، بما في ذلك الخطط الإسرائيلية الرامية إلى التقارب مع الصين.(الوادي 2004: 126)؛ مما يعني أن المتغيرات الإقليمية والدولية كان لها دورا مهما في عدم وجود علاقات دبلوماسية حتى تلك الفترة بين الدولتين، وقد فسرت جريدة جيروزاليم بوست الموقف الصيني بعدم إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بأنه وليد إعتبارين هما:

1. إزدياد عداء الصين الشعبية لإسرائيل.
2. إزدياد مساعدة الصين للدول العربية.

وكانت الجريدة قد كشفت القناع بأن حكومة الصين الشعبية رفضت جميع العروض التي قدمتها إسرائيل بشأن الإعتراف الدبلوماسي بها، ووصل الأمر بالصين إلى حد الإمتناع عن الرد على إسرائيل، كما أنها رفضت إقامة أي نوع من العلاقات مع إسرائيل، ويرى الحكيم أن المتغيرات الإقليمية والدولية جعلت كل طرف يتجه إلى سياسته الفعلية على أرض الواقع ضمن الإطار الدولي والإقليمي، (حكيم 1972: 245)، إلا أنني أضيف على ذلك بأن الصين بقيت ضمن الإطار الأيديولوجي الذي حددته لسياستها الخارجية في تلك الفترة، ولكن إسرائيل وكما سعت دوما وتسعى

إلى إرضاء حليفها الإستراتيجي، ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، مع إصرارها المستمر على إقامة علاقات مع الصين؛ لتحقيق أهدافها التوسعية والتحالفية مع الدول العظمى أو المحتملة إقليميا وعالميا.

إلا أن عرى التفاهم الإستراتيجي بين الصين الشعبية والولايات المتحدة توثقت في إطار دبلوماسية "البنغ بونغ"، والتي أدت إلى زيارة هنري كيسنجر لبكين في يوليو 1971 وزيارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين في 1972، والذي أجرى محادثات مع ماوتسي تونغ بغية تطبيع العلاقات بين الدولتين. ولذلك خفت حدة " العامل الأمريكي " ولم يعد عقبة كبرى أمام إسرائيل، وأصبحت واشنطن تبارك بصورة ضمنية خطوات إسرائيل في هذا الإتجاه.(صحيفة الاتحاد الإماراتية أكتوبر 1993)

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن الإشارة إلى تاريخ محدد لبداية العلاقات بين الصين وإسرائيل، ولكن يمكن الإشارة إلى أن تصويت إسرائيل لصالح قبول الصين في الأمم المتحدة (76مع، 3 ضد، وإمتناع 17)؛ كان له أثر كبير في تذويب الثلج الذي كان يحيط بعلاقات الدولتين. وقد إتخذت الصين موقعها في الأمم المتحدة يوم 25 أكتوبر عام 1971، وقد كانت إسرائيل ضمن من وافق على قبول الصين في عضوية الأمم بعد أن إمتنعت عن ذلك في الماضي. (حكيم 1972: 246)، ونتيجة لذلك فقد أعلن راديو موسكو في نوفمبر لعام 1973 الموجه إلى الشرق الأوسط إن قادة الصين يجرون إتصالات سرية مع إسرائيل وأن مندوبين إسرائيليين زاروا الصين خلال السنوات الأخيرة، وأن منظمة أسترالية ماوية قامت بالوساطة بين الجانبين. (صحيفة معاريف الإسرائيلية مارس 1993).

وبناء على ما سبق أرى أن الفترة الواقعة ما بين تأسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة زعيمها آنذاك ماوتسي تونغ وحتى وفاته، كانت فترة تجاذب وتباعد بذات الوقت ما بين الصين وإسرائيل؛ بحيث كان العامل الأيديولوجي أساس رسم السياسة الخارجية الصينية، وهو الحاكم على تلك العلاقات من وجهة النظر الصينية، وهكذا فرغم المساعي الإسرائيلية الدءوبة لإقامة علاقات مع الصين، إلا أنها جوبهت بالرفض حينا وبالفتور حينا آخر من الصين؛ نظرا للعديد من الأسباب أجملها بالتالي:

- أن الصين إعتبرت إسرائيل أداة من أدوات الإمبريالية الغربية التي كانت تشكل المعسكر الآخر مقابل المعسكر الشيوعي التحرري الذي يناصر الحركات التحررية الثورية المعادية للإستعمار.
- الموقف الصيني المؤيد للعرب والقضية الفلسطينية والذي يعتبر موافقا لأيديولوجيتها.
- الثورة الثقافية التي جمدت علاقات الصين الخارجية.
- المواقف الإسرائيلية الموالية للغرب.

أما إسرائيل فقد كانت المبادرة في أغلب الأحيان لعرض إقامة العلاقات مع الصين، وقد كانت واقعة تحت العديد من الضغوط أهمها: "العامل الأمريكي"؛ فإسرائيل في ذلك الحين كانت بأمس الحاجة إلى حشد تأييد دولي لوجودها عن طريق تأييدها المطلق لحليفها الإستراتيجي؛ ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أن إسرائيل كانت دولة فتية حديثة النشأة، ورغم أنها كانت بحاجة دائمة إلى كسب تاييد أكبر قدر ممكن من الدول خاصة دولة لها وزن إقليمي ودولي كالصين، إلا أن الأولوية كانت لعدم إغضاب ذلك الحليف الذي يحقق لها عنصر الأمن الذي تسعى إلى تحقيقه.

العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ سياسة الإصلاح والإنفتاح 1978 وحتى إعلان العلاقات الدبلوماسية عام 1992:

إن السياسة الخارجية الصينية كانت تعتمد وحتى وفاة ماوتسي تونغ على الأيديولوجيا كمحدد أساسي لرسم تلك السياسة، إلا أنه ومع وفاة ماوتسي تونغ ومن ثم الإنفتاح على العالم الخارجي، سعت الصين إلى رسم سياستها لتحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية، ومن ثم مصالحها الإقليمية والدولية، وبالتالي فقد كانت فترة السبعينات هي الفترة التي بدأ فيها التطور الفعلي للعلاقات الصينية الإسرائيلية كما سنرى لاحقا.

سياسة الإصلاح والإنفتاح:

في بداية عقد السبعينات لاحت في الأفق بوادر التحول السريع في سياسة الصين الخارجية وبدأت بكين تبحث عن مصالحها الوطنية وتضعها ضمن أولوياتها، وإتخذت موقفاً معتدلاً وإنتهجت سياسة "مرنة" إزاء العديد من المشكلات بصفة عامة. (صحيفة الاتحاد الإماراتية مارس 1992)، وقد كانت وفاة ماوتسي تونغ في سبتمبر عام 1976 نقطة تحول للسياسة الخارجية الصينية،(مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 29)، وهكذا فإن بداية العلاقات الإسرائيلية الصينية الفعلية يمكن الإشارة إليها من خلال مؤشرين هامين في السبعينات:

الأول: تصويت إسرائيل لصالح قبول الصين في الأمم المتحدة (76 مع، 3 ضد، وإمتناع 17)، وذلك في أكتوبر 1971. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 29)، فقد إتخذت الصين مقعدها في الأمم المتحدة في 1971/10/25 ، وقد كانت إسرائيل ضمن من وافق على قبول الصين في عضوية هيئة الأمم بعد أن إمتنعت عن ذلك في الماضي كما ذكرت آنفا.(حكيم 1972: 246).

الثاني: وفاة ماوتسي تونغ في سبتمبر لعام 1976 وحل مكانه الزعيم دينغ شياو بينغ، صاحب المقولة المشهورة:"ليس المهم إن كانت القطة سمراء أو بيضاء المهم أن تأكل الفئران"، وقد رافق إنتقال القيادة تطلعها للبحث عن ركائز جديدة لدعم الركائز الطبيعية (المساحة الجغرافية والعدد السكاني)، وأدى هذا التطلع في النهاية إلى بداية نسج الخيوط في إقامة العلاقات الصينية مع إسرائيل في نهاية السبعينات، والتي قامت على أساس نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة إلى الصين.(مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 29)، فقد أثرت سياسة الانفتاح في توجهات سياسة الصين الخارجية، وبدأت بكين تميل تدريجياً إلى إعطاء صورة جديدة لنفسها أمام دول العالم، ومن بينهما إسرائيل.(صحيفة الاتحاد الإماراتية مارس 1992)، وهنا أشير إلى أن العامل الأيديولوجي الذي كانت الصين تعتمد عليه في رسم سياستها الخارجية تراجع وحل محله المصالح الوطنية وتحقيقها، فالصين سعت لتطوير وتحديث نفسها داخليا من خلال الإستفادة من علاقاتها الخارجية.

الإنفتاح على الغرب:

إضافة إلى كل ذلك كان هناك عامل إيجابي ألا وهو الإنفتاح الصيني على الغرب، بحيث يؤكد الخبير الإسرائيلي في الشؤون الصينية البروفسور تسفى تسيفيرين كما تم الذكر في صحيفة الإتحاد الإماراتية:"إن إنفتاح الصين على الغرب أثر بصورة إيجابية على العلاقات الصينية الإسرائيلية ونشوء شبكة العلاقات الطيبة بينهما ".(صحيفة الاتحاد الإماراتية مارس 1992)

ونتيجة لكل ذلك وبعد سياسة الإصلاح والإنفتاح التي بدأها الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ عام 1978، بدأت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الصينية، ولا سيما وأن الحظر التي كانت تفرضه واشنطن على إسرائيل بمنعها من إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية قد زال، بإعتبار أن الولايات المتحدة نفسها أقامت علاقات مع الصين، وإستمرت إسرائيل في محاولاتها من أجل فتح ثغرة في سور الصين والتسلل إلى هذا البلد.(الوادي 2004: 128–129).

ومن الناحية العملية يعود الفضل في المرحلة الأولى لتطوير العلاقات بين الدولتين إلى رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول آيزمبرغ الذي سافر مع الوفد الإسرائيلي الذي ضم أغلبية عسكرية في آذار عام 1979، بحيث نجح الوفد الإسرائيلي بعقد إتفاقات عسكرية تم على أساسها تزويد الصين بأجهزة مضادة للأجهزة السوفيتية، وقد بلغت قيمة الصفقات حتى النصف الأول من الثمانينات ما يقارب 3.5 مليار دولار. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 29–30).

وهكذا فإن تلك العوامل جميعها إضافة إلى التحسن المضطرد للعلاقات الصينية الأمريكية وإنهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان يحرج الصين، ويحد من إنفتاحها على إسرائيل، كل ذلك أدى إلى نضوج الظروف لإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية.

عملية التسوية السلمية:

لقد بقيت بكين ترفض مبدأ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب، وذلك انطلاقاً من حرصها على العلاقات مع الدول العربية، ومعرفتها لحقيقة الدور الذي تمارسه إسرائيل في الشرق الأوسط، وكذلك بسبب الجرائم التي ترتكبها قوات الإحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، إلا أنه وفي نهاية السبعينات، بدأ التدهور في الموقف العربي المعادي لإسرائيل، حيث تم التوقيع على إتفاقيات كامب ديفيد التي أفضت إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل، ثم إنطلقت مسيرة السلام في مؤتمر مدريد والتي مثلت حوار جماعي مباشر بين العرب وإسرائيل، وتبع ذلك إتفاقيات أوسلو ووادي عربة، وإقامة علاقات كاملة بين كل من السلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.

وشعرت بكين أنه ما دام بعض العرب قرر الإعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، فلماذا لا تقتدي الصين بالعرب، ثم إن أصحاب القضية إختاروا المفاوضات والسلام مع إسرائيل. (الوادي 2004: 129)، وبذلك خسر العرب –كعادتهم– إستثمار الصين إلى جانبهم، وهو ما حصل مع العديد من الدول التي كانت مقاطعة لإسرائيل ثم ما لبثت أن غيرت موقفها لتحقيق مصالحها، وبسبب الإهمال العربي لتنمية تلك العلاقات.(باكير 2004. www.almoslim . net)،

وبدأت السياسة الصينية تميل نحو تطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية، فقد أيدت الصين مبادرة السادات وكامب ديفيد وأصبحت تدعو إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي بصورة سلمية بعد أن كانت ترفض ذلك تماماً وتصر على الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة كشرط لا غنى عنه للإعتراف بإسرائيل. (صحيفة الإتحاد الإماراتية مارس 1992)، مع التنوية إلى أن العرب أنفسهم وخاصة القيادة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات طلبت من الصين الإعتراف بإسرائيل، (الوادي 2004: 126)، كما سنفصل لاحقا من خلال الدراسة.

في نهاية ديسمبر 1978 قام وفد يمثل الكنيست الإسرائيلي برئاسة اسحق شامير رئيس الكنيست آنذاك بزيارة عدد من الدول في شرق آسيا، والتقى الوفد الإسرائيلي بشخصيات صينية لم يكشف النقاب عن هويتها، وذلك بناء على مبادرة من الجانب الصيني بغيه بحث مستقبل العلاقات بين الجانبين. وكانت أهم تلك الإتصالات في السبعينات قد تمت في 14 يناير 1979، عندما زار دبلوماسي صيني يدعى "اس.ف .ليو " إسرائيل بناء على تعليمات من الحكومة الصينية، وبحث مع مسئولي الخارجية الإسرائيلية إمكانية قيام علاقات دبلوماسية بين الجانبين، وهذا ما أكدته صحيفة "معاريف الإسرائيلية حيث ذكر أنه: " متفائل جدا من حدوث تطور في العلاقات بين الصين وإسرائيل وستكون هذه العلاقات على مستوى كبير ".(صحيفة معاريف الإسرائيلية مارس 1993)

ويمكن القول بأن الصين أرادت من خلال هذه الزيارة جس نبض رد الفعل العربي على العلاقات الصينية الإسرائيلية. فالصين بدأت في الإنفتاح على العالم الخارجي في مطلع الثمانينات، وفي أيلول 1988 تم أول إتصال رسمي بين الصين وإسرائيل وذلك على هامش إجتماعات الجمعية العامة، حيث إجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز مع نظيره الصيني (كيان كي تشين)، حيث أكد الطرفان أن اللقاء جاء لدفع جهود السلام في الشرق الأوسط وقد ربطت الصين في حينه إقامة علاقات مع إسرائيل بعقد المؤتمر الدولي الخاص بالعملية السلمية في الشرق الأوسط وهو ما كان يرفضه رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه اسحق شامير.(بارزيلاي 1998: هآرتس)، ففي يناير 1989 التقى وزير الخارجية الصيني كي تشين بنظيره الإسرائيلي موشي أرنز في باريس حيث دلت التصريحات الصادرة بعد ذلك على إمكانية إقامة العلاقات بين الدولتين، ولكن بشرط وجود التقدم لعقد مؤتمر دولي، كما إتفق الطرفان على فتح قناة إتصال دائم من خلال بعثتيهما في الأمم المتحدة.(صحيفة هآرتس 1989/1/10).

وفي مطلع الثمانينات دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية مرحلة جديدة لأول مرة منذ إعتراف إسرائيل بالصين، وتجسد ذلك بصورة واضحة في توسيع آفاق التعاون العسكري بين الجانبين

وخرجت علاقاتهما الثنائية وتعاونهما المشترك من دهاليز الخفاء والسرية إلى حيز الوجود والعلانية. (صحيفة معاريف الإسرائيلية مارس 1993)

وأستنتج من ذلك أن العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل شهدت تطوراً ايجابياً في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات تمثل في إزالة أكبر عقبتين كانتا تعترضان مسيرة علاقاتهما وإتصالاتهما المتبادلة وهما:"العامل الأمريكي " و" الصراع العربي الإسرائيلي"، وذلك في ضوء المتغيرات التي شهدتها الصين على الصعيد الداخلي، ناهيك عن المتغيرات الدولية المتمثلة في تفكك الإتحاد السوفييتي وأثرها على توجهات السياسة الخارجية للصين، مما مهد ذلك الطريق أمام مسئولي الدولتين لإجراء مزيد من الإتصالات المباشرة وغير المباشرة بهدف توسيع آفاق التعاون الثنائي وتقوية عرى التفاهم بينهما من أجل إرساء قواعد متينة لعلاقات قويه في حقبة الثمانينات. (صحيفة معاريف الإسرائيلية مارس 1993)، وأرى من خلال ماسبق أنه وخلال فترة إعتلاء دينغ شياو بينغ للحكم، حدثت العديد من التغيرات في الفكر السياسي الصيني وفي السياسة الخارجية الصينية، فإتجهت الصين في سياستها الخارجية إلى الإصلاح والتحديث الداخلي والإنفتاح على الخارج، وبالتالي خرجت الصين من عزلتها الدولية.

وبناء على ما سبق فقد تراجع العامل الأيديولوجي في هذه الفترة، إضافة إلى خفة الضغط الناتج عن العامل الأمريكي الضاغط بإتجاه عدم إقامة علاقات بين إسرائيل والصين، حيث أن الولايات المتحدة نفسها أقامت علاقات معها إضافة إلى تحسين العلاقات العربية الإسرائيلية، فقد بدا ذوبان الثلج يزول نهائيا وتنفرج العلاقات بتبادل الوفود التجارية والدبلوماسية الكاملة بينهما على الرغم من التعاون في العديد من المجالات، كل تلك العوامل إجتمعت وتمخضت عن إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الصين وإسرائيل في 24 يناير 1992.

العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ إعلان العلاقات الدبلوماسية عام 1992 حتى عام 2004:

في مطلع التسعينات كرست إسرائيل جهودها للإتصال مع القادة الصينيين، إذ كان إفتتاح الممثلية الإسرائيلية في بكين عام 1990 إنقلاباً حقيقياً في العلاقة، وشهد عام 1991 إتصالات دبلوماسية مكثفة بين الصين وإسرائيل لوضع اللمسات الأخيرة وبناء جسور الثقة وتعميق التفاهم بهدف إقامة علاقاتهما الدبلوماسية ومن ثم أعلنت الدولتان بشكل رسمي إقامة علاقات دبلوماسية بينهما.(القرالة 2000: www.almoslim . net)، فقد شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية تطوراً متسارعاً بعد برنامج التحديثات كان ذروتها إعلان الصين الإعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها عام 1992،

بدأت العلاقات الدبلوماسية الكاملة الإسرائيلية الصينية في عام 1992، وكان ذلك نتاج لكافة العوامل والأمور التي تم ذكرها سابقا، وحينها بدأ ديفيد ليفي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الإسرائيلي بزيارة إلى الصين وقع خلالها مع وزير الخارجية الصيني آنذاك (تشيان تشي شن) على نص البيان التالي لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل، وقد صدر البيان المشترك لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين والذي نص على: "إن حكومة جمهورية الصين الشعبية ودولة إسرائيل، قررتا إقامة علاقات دبلوماسية بينهم على مستوى السفراء في 24 كانون الثاني عام 1992، إن حكومة دولة إسرائيل تعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية الصين الشعبية"، وإتفقت الحكومتان على تطوير علاقات الصداقة والتعاون بين الدولتين والشعبين على قاعدة الإعتراف الشامل بمبادئ الإحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الإعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وقد حرر هذا البيان في 24 كانون الثاني عام 1992 باللغات الصينية والعبرية والإنجليزية، ولكل من هذه اللغات الصلاحية القانونية المتساوية، وفي حال وجود أي خلاف يعتمد النص الإنجليزي. (الوادي 2004: 129-130).

وبإقامة العلاقات الدبلوماسية، دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية مرحلة جديدة من التعاون والتطور العلني على الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية والسياحية، وغير العلني في المجالات العسكرية والأمنية وبعض التقنيات العالية. (الوادي 2004: 130)، وهكذا فإن الصين وكما رأيت من خلال تسلسل بدء العلاقات بين الدولتين، ترتبط مع إسرائيل بعلاقات لا بأس بها في العديد من المجالات، حيث تشير المصادر الإسرائيلية بأن حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل قد تطور على الوجه التالي:

عام 1995 بلغ 215 مليون دولار، ووصل عام 2000 إلى 864 مليون دولار، وإرتفع في العام 2001 ليصل إلى 1086 مليار، وقد وصل عام 2004 إلى نحو 2 مليار دولار. ويبلغ عدد الشركات الصينية التي إفتتحت فروعاً ومكاتب لها في الصين حتى غاية عام (2004) : 133شركة، (عبد العزيز 1998: 127)، كما وقعت الصين مع إسرائيل عدداً كبيراً من الإتفاقيات في العديد من المجالات كما سنرى لاحقا. (الوادي 2004: 137)، مما يدل على التزايد المطرد والسريع في نمو العلاقات من العديد من النواحي، وأشير إلى أن موافقة الصين على إقامة علاقات مع إسرائيل، قبل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وعقد المؤتمر الدولي الذي كان أحد الشروط الصينية لإقامة علاقات مع إسرائيل، هو إنجاز للدبلوماسية الإسرائيلية. ومن ناحية موضوعية فإن إقامة العلاقات الإسرائيلية الصينية كانت نتيجة للعديد من الأمور:

1- المحادثات المستمرة بين الطرفين وإستمرار التعاون بينهما في المجال التجاري والعسكري والزراعي والعلمي والتقني.

2- تعتبر إقامة علاقات إسرائيلية صينية إحدى نتائج المتغيرات الدولية التي حدثت في أوائل التسعينات، من إنهيار للمنظومة الإشتراكية حيث كانت الدول الغربية هي الرابح الوحيد بما في ذلك إسرائيل والتي كان إعتراف الصين بها أحد نتائج تلك المرحلة. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 31)، إضافة الى التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط.

وأضيف إلى ذلك الإصرار الإسرائيلي لخرق سور الصين وتسلله من خلال إقامة علاقات مع دولة عظمى إقليمية وقوة عالمية محتملة، ودولة لها وزن إقتصادي إستراتيجي.

وتدل المؤشرات الحالية على مدى التطور الهام للعلاقات، إذ قام رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في أكتوبر 1993 بزيارة للصين دفعت بإتجاه تعزيز العلاقات خاصة في المجالات العلمية، أما نتنياهو فقد قام بزيارتين للصين الأولى زيارة خاطفة إستمرت لعدة ساعات في (1997/8/23) والثانية في (1998/5/25) إستمرت لمدة أربعة أيام وقد كان هدف الزيارتين الأساسي هو منع وصول التكنولوجيا المتطورة لدول الشرق الأوسط والتأثير على تصويت الصين في الأمم المتحدة. (بن 2000: هآرتس)

كما عكست زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمن لإسرائيل (11-2000/4/17) مدى تطور العلاقات بين الدولتين، علما بأنه قد رافق الرئيس الصيني ضمن زيارته لإسرائيل، عشر وزراء. (بن 2000: هآرتس)

وقد أكدت إسرائيل أن موافقة الصين على إقامة علاقات معها، قبل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وعقد المؤتمر الدولي، والذي هو أحد الشروط الصينية لإقامة علاقات مع إسرائيل هو إنجاز للدبلوماسية الإسرائيلية، ولكن فيما يبدو، ومن ناحية موضوعية فإن إقامة العلاقات الإسرائيلية – الصينية كان نتيجة طبيعية للمحادثات المستمرة بين الطرفين، وإستمرار التعاون بينهما في المجال التجاري والعسكري والزراعي والعلمي. (بارزيلاي 1998: هآرتس)

وبعد إقامة العلاقات، حاولت إسرائيل الإستفادة سياسياً من الصين ذات العلاقات الجيدة مع الدول الشرق أوسطية للضغط على هذه الدول لإقامة علاقات مع إسرائيل، بالإضافة إلى التأثير على تصويت الصين في الأمم المتحدة، فيما يتعلق بإسرائيل، وهو ما حاولته الوفود الإسرائيلية المختلفة أثناء زياراتها للصين. (شحرد 1995: 55)، وكل ذلك يشير إلى رؤية الصين لأهمية علاقتها بإسرائيل والعكس صحيح، وهكذا فقد أقيمت العلاقات كاملة ما بين الدولتين نتيجة لأمور عديدة داخلية

في الدولتين ووفقا لمتغيرات عديدة على المستوى العالمي، وقد وجدت كل منهما العديد من الرؤى والمصالح التي ممكن تحقيقها من خلال توطيد علاقاتهما.

وهكذا فنرى أن مسيرة العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل شهدت العديد من المنعطفات الخطيرة والإختلافات العميقة طيلة عقود طويلة تمتد من أوائل الخمسينات حتى مطلع التسعينات، فقد تباينت رؤية الدولتين وأسلوبهما وموقفهما من عملية إقامة علاقاتهما الدبلوماسية. ولذلك إتسم الأداء النظري والعملي الدبلوماسي من جانب الدولتين بالتناقضات الصارخة، وأصبح المشوار الصيني الإسرائيلي أكثر طولاً وأمداً في تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين (عبد العزيز 1998: 127)، فالعلاقات الصينية الإسرائيلية ورغم أنها مرشحة لمزيد من النمو خلال الفترة المقبلة لأسباب إقتصادية وأمنية تخص الدولتين، فإن هذه العلاقات أيضا معرضة للتراجع والإنتكاس بسبب تشابكها وتأثيرها بالعلاقات الوثيقة بين واشنطن وتل أبيب، فإذا كانت إسرائيل بحاجة إلى الصين فإنها أكثر إحتياجاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الإسرائيلية وحدود العوامل الداخلية

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أسس تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية كأساس للإنطلاق منه للتعرف على حدود العوامل الداخلية والتي تم ترسيم تلك السياسة وفقا لها، بحيث سيتم تناول العوامل التالية:

- نظرية الأمن والتوسع.
- العامل الإقتصادي.
- العامل التكنولوجي والعسكري.

- العامل الديني والثقافي.

حيث سيتم تناول أهمية تلك العوامل في ترسيم السياسة الخارجية الإسرائيلية وأهمية تحقيق تلك العوامل من خلال إقامة العلاقات الصينية الإسرائيلية.

أسس تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية:

إن الخبرة التاريخية اليهودية والتجربة التي مر بها المجتمع اليهودي خلال القرون الماضية إلى جانب الإعتبارات الدينية قد أثرت في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، فالسياسة الخارجية لإسرائيل يتم رسمها وصياغتها وفقا لمجموعة من المصالح والأيديولوجيات، هذا إلى جانب مجموعة من المحددات والعوامل أهمها الثقافة السياسية اليهودية والتقاليد السياسية والأنماط السلوكية التي إكتسبها اليهود عبر قرون مضت، والتي أضحت تمثل ميراثا تاريخيا يؤخذ في الاعتبار من جانب صانعي السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما أن هناك محددات أخرى للسياسة الخارجية الإسرائيلية تتمثل في محدد المصلحة الذاتية وبصفة خاصة وأساسية الحاجة إلى الأمن، والتي تشكل جوهر المصلحة الوطنية الإسرائيلية، وتستمد الإستراتيجية الإسرائيلية المعاصرة مقوماتها الفكرية من العقيدة الدينية التي تطالب بحق تاريخي ويستند إلى وعد إلهي؛ ولهذا كان الدين اليهودي هو الأساس الذي إرتكزت عليه الإستراتيجية الإسرائيلية تحقيقاً لغاياتها وأهدافها بالوعد الإلهي وملكية أرض فلسطين.(فهمي 1999: 16).

وقد واجهت الجماعات اليهودية العديد من المشاكل والصعوبات عند إحتكاكها بالمحيط الخارجي بهدف تلبية بعض الإحتياجات والرغبات، ونظرا لعزلتها وتقوقعها على ذاتها انعكس ذلك على نظرتها وتكييفها للمحيط الخارجي بأنه معاد لليهود، وبالتالي حرصت الجماعات اليهودية على تجنب الإحتكاك بالمحيط الخارجي؛ حتى لا يكون هناك مجال للتدخل في الشئون الخاصة باليهود، كل ذلك أدى إلى محدودية ممارستهم للنشاط والعمل السياسي، فالإعتقاد الراسخ في الفكر اليهودى يقوم على

أساس أن بقاء الشعب اليهودى مرهون بمحدودية علاقاته الخارجيـــة، بحيـــث صـــار الإنفصـــال أو الإنعزال عن العالم الخارجي مرادفا للبقاء داخل المجتمع اليهودي. فالعزلة قد دعمت لدى المجموعات اليهودية الإحساس بالمصير المشترك، كما أنها خلفت نوعا من التماسك والتلاحم الداخلي في مواجهة البيئة الخارجية المعادية لليهود. وقد أدت هذه الممارسات والتوجهات والأنماط السلوكية لليهود، إلـــى عدم صياغة نظرية سياسية يهودية متكاملة أو متطورة.

بمرور الزمن غدا واضحاً في أذهان كبار السياسيين في العالم عدم وجود سياسة خارجية إســـرائيلية، كما يؤكد هنري كيسنجر وزير الخارجيه الأمريكي سابقاً، "ليس لإسرائيل سياسة خارجيـــة، وإنمـــا لديها سياسة داخلية تنعكس خارجياً فقط". (عبد الكريم 2001: 14–15)، وبالتـــالي فـــإن إســـرائيل تسعى ومن خلال سياستها الخارجية تحقيق أهدافها الداخلية، وتنخرط القوى الإسرائيلية فـــي تكامـــل واضح لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة وبلورة مفاهيم وتصورات وأساليب العمـــل المتعلقـــة بالسياسة الخارجية. وصار لدى نظام الحكم الإسرائيلي مضمون من المضامين المعرفيـــة والعلميـــة القابلة للإستغلال في علاقات إسرائيل بالمحيط وبدول العالم، وتنطلق عملية صناعة السياسة الخارجية لإسرائيل من إستثمار مختلف أنماط القوة التي تتسنى لها (إنفراديـــا – تحالفيـــاً – وضـــعية إقليميـــة ودولية...الخ)، وذلك في محاولة للحصول على إستجابة من المحيط ودول العـــالم تلبـــي المصـــالح الإسرائيلية، وإلتزمت صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية بالمبدأ الذي حدده(بـــن غوريـــون) فـــي خطاب له أمام الكنيست(1960/10/31) والذي أكد فيه أنه: "دون التعاطف بين الأمـــم لا يســـتطيع الجيش وحده أن يضمن سلامة إسرائيل"؛ أي أنه كان يعتقد أن موقفاً دولياً إيجابيا من إســـرائيل يعـــد شرطاً مسبقاً للأمن الإسرائيلي. أما عملياً، فكان المبدأ الطاغي في صنع السياسة الخارجية هو عـــدم الإكتراث بالمواقف الدولية طبقاً لصيغة(بن غوريون) الشهيرة:"ليس المهم ما يقوله الأغيار بل المهـــم هو ما يفعله اليهود". وهذا يدعم الإختلاف ما بين الخطاب السياسي الإسرائيلي الداعم لتحقيـــق تلـــك الأهداف وبين ما يجري عمليا على أرض الواقع بالموقف تجاه الآخرين.

أما علاقات إسرائيل مع دول العالم فقد كرست السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ بداياتها نمطاً من السلوك في علاقاتها مع دول العالم يتلخص بالمرابطة في خندق القوى الاستعمارية والقوى المناهضة لحركات التحرر الوطني العالمية. فإنحازت إسرائيل مثلاً إلى الولايات المتحدة في الحرب الكورية 1950 واشتركت في العدوان الثلاثي على مصر(1956)، وهي الأمور التي أدت إلى تراجع العلاقات ما بين الصين وإسرائيل كما أسلفت الدراسة، كماعملت على تدعيم مصالح الإمبريالية الغربية في آسيا وإفريقيا وقدمت مساعدات عسكرية للقوى الانفصالية في دول العالم الثالث وأقامت علاقات وطيدة مع النظام العنصري في جنوبي أفريقيا.

وقد سجلت العلاقات السياسية الإسرائيلية مع دول العالم نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشرين التي تلت قيام إسرائيل، إذ إرتفع تمثيلها الدبلوماسي من (23) دولة عام (1949) إلى (93) دولة عام (1968)، وقد إرتفع الخط البياني للعلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع دول العالم، وبلغ عدد الدول التي تقيم العلاقات مع إسرائيل حالياً (162) دولة منها (63) دولة لها ممثليات دبلوماسية في إسرائيل، وقد نظمت قائمة العلاقات الخارجية لإسرائيل وفق برنامج سياسي يعطي الأولوية للولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، بينما كانت دول آسيا وإفريقيا وسواها تحتل مراتب متأخرة في هذه القائمة. ومن جانب آخر تأثر نمو تلك العلاقات بالأحداث والتطورات الإقليمية والدولية التي كانت إسرائيل طرفاً فيها أو على صلة بها.(عبد الكريم 2001: 35)، وهكذا فقد تصدرت نظرية الأمن والبحث عن حليف إستراتيجي البرنامج السياسي الإسرائيلي، وكما سعت وما زالت إسرائيل تسعى لحشد التأييد الدولي لها لتحقيق أهدافها التوسعية على أرض فلسطين.

نظرية الأمن والتوسع:

إن أهم ما تسعى إسرائيل إلى تحقيقه هو الأمن الإسرائيلي، بحيث أن التاريخ الذي مر على إسرائيل وحالة العزلة التي تميز بها المجتمع اليهودي منذ نشأته وما تعرض له من الإضطهاد أفرز نظرية الأمن الإسرائيلي التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال سياستها الخارجية، ولقد حددت الفكرة الصهيونية أهداف حركتها الإستراتيجية على صعيد إستثمار العامل الديني، والإستثمار السياسي للعامل الدولي، فالإستثمار الديني مكن الصهيونية من أن تجد أساساً للمشروع الإستيطاني بالعودة إلى أرض فلسطين، أما الإستثمار السياسي للعامل الدولي فقد تمثل بالجهود التي بذلتها الحركة الصهيونية من أجل الحصول على مساندة ودعم القوى الدولية وما يترتب عليها من منافع إستراتيجية، ويتضح أن صناعة القرار في إسرائيل ينتج عن الفكر الصهيوني القائم على العنصرية والتوسعية الذي جسدته الحركة الصهيونية في مؤتمراتها المتعاقبة.(حميد 2002: 4+20).

والسياسة الخارجية الإسرائيلية، تمثل حالة من العمل المتواصل لتأمين مقومات إدارة الصراع بما ينسجم مع الإستراتيجية العليا للدولة، للإبقاء على هذا المشروع ومتابعته، كما تسعى لإستغلال الظروف والمتغيرات الدولية وتسخير هذه الإمكانيات في تنمية العلاقات الخارجية عمقاً واتساعاً، ولقد عني القائمون على المشروع الصهيوني منذ بداياته الأولى بإتخاذ توجهات سياسية ذات طابع إستراتيجي تقوم على إنشاء علاقات وطيدة مع الدول الكبرى خصوصاً ومع سواها بصورة عامة. وقد كانت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية أداة رئيسية للعمل السياسي الخارجي. وبعد إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، تولت وزارة الخارجية الإسرائيلية المهمة ذاتها التي كانت تؤديها الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية، وكان لا بد من إجراء تغييرات بنيوية على هذه السياسة بما يتناسب والمعطيات التي ترتبت على تأسيس الدولة، وقد ركزت الدبلوماسية الإسرائيلية على تأمين العناصر الدولية اللازمة لضمان الوجود الإسرائيلي كدولة ذات سيادة على أرض فلسطين. ولضمان هذا الإستمرار سعت إسرائيل إلى شمول علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع أكبر عدد ممكن من

دول الأسرة الدولية، معتبرة أنه بقدر شمول قبولها عالمياً كعضو في هذه الأسرة يقترب تحقيق آمالها بقبول وجودها أو فرضه ككيان قومي قائم في منطقة الشرق الأوسط. (عبد الكريم 2001: 7–10).

وقد خاضت إسرائيل معركة الإعتراف العالمي بها، على صعيدين هما الإعتراف الأحادي (كل دولة بمفردها)، والإعتراف الجماعي (قبولها عضواً في الأمم المتحدة). وقد بدأ النمط الأول من الاعتراف يتوالى منذ الساعات الأولى للإعلان عن قيام دولة إسرائيل في (1948/5/15) بإعتراف الولايات المتحدة بها، الذي كان يعني دعوة سافرة للدول الأخرى لتحذو حذوها، ثم تلاحقت الإعترافات الدولية تباعاً. وتحقق النمط الثاني من الإعتراف بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة في (1949/5/11) بعد موافقة مجلس الأمن والجمعية العامة على طلبها في هذا الشأن، فأصبحت العضو الخامس والتسعين في المنظمة الدولية. وقد أدارت السياسة الخارجية الإسرائيلية عملية إقامة العلاقات مع دول العالم بإستخدام ناجع للوسائل التي وفرتها، وفي مقدمتها:

- تعدد أدوات السياسة الخارجية.
- مرونة الحركة السياسية إنسجاما مع التقاليد المعاصرة.
- التخطيط بعيد المدى للسياسة الخارجية.
- الارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

وقد كان الهم الإسرائيلي الأول هو اختيار الدول التي تشكل لإسرائيل مصدراً للدعم السياسي والإقتصادي والعسكري لها. (عبد الكريم 2001: 10+ 14).

وبناء على ما تم ذكره فإن الغاية الأولى لإسرائيل هي حماية وجودها الإنساني والكياني وتحقيق الأمن والإستقرار والسيادة الذاتية، كما أنها تسعى إلى إستعطاف دول العالم بطرح إسرائيل نفسها كدولة فتية بحاجة إلى تمكينها من الوقوف على قدميها أمام أعداء متوحشين يحاولون تدميرها وإبادة سكانها اليهود أو إلقائهم في البحر، ويؤكد لك عقيدة الأمن والتوسع الذي تسعى إسرائيل لتحقيقها من

خلال سياستها الخارجية، كما تسعى إسرائيل إلى حشد إعتراف أكبر قدر ممكن من الدول خاصة التي لها مصالح بها. (عبد الكريم 2001: 14).

وقد إنعكس كل ما سبق على سياسة إسرائيل الخارجية؛ بحيث تؤكد معظم الشواهد أن الحاجة إلى الأمن هي الهاجس المسيطر على الفكر السياسي اليهودي وعلى الحياة السياسية اليهودية، وأن هذا الهاجس الأمني هو نتاج عشرين قرنا من الشعور بالإضطهاد الإثني والديني، مما أدى إلى إعتناق عقيدة الأمن، التي تحكم الحياة السياسية في إسرائيل.

لقد صاغت إسرائيل سياستها الخارجية على مقاسها الأمني، بتأثير واضح لأفكار (بن غوريون) الذي كان يشدد على أن أهم عامل يقرر هذه السياسة هو أمن إسرائيل كما ذكرت آنفاً، ومنذ ذلك الحين تميزت العلاقة بين السياسة الخارجية والأمن بأنها العلاقة الأهم، وجعل (بن غوريون) من الإرتباط بين هاتين السياستين وسيلة لتحقيق الأهداف الكبرى للدولة، فركز على توجيه السياسة الخارجية في خدمة مخطط الأمن الإسرائيلي لضمان وجود الدولة ودعمها. (المرجع السابق: 14–15)؛ وهذا ما أدى إلى قيام الدبلوماسية الإسرائيلية بالبحث عن نصير خارجي، نظرا لعدم ثقتها في المحيط الخارجي، من هنا جاء سعي إسرائيل نحو إقامة تحالف مع القوى العظمى، وبالتالي فقد حرصت على دعم علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبالرغم من حرص إسرائيل على البحث عن نصير خارجي لها، إلا أنها كانت تعتقد دائما وتؤكد على ضرورة إعتماد اليهود على أنفسهم وعدم الإكتفاء بالإعتماد على النصير الخارجي فيما يتعلق بحماية الأمن القومي لإسرائيل، وأن الحلفاء الحقيقيين الذين يمكن الإعتماد عليهم هم المجموعات أو الجاليات اليهودية خارج إسرائيل.(بيومي 2002: www.meshkat.net)، ومما يدلل على رسوخ العقيدة الأمنية داخل المجتمع الإسرائيلي التفسير الواسع لمصطلح الأمن، والذي ورد على لسان ديفيد بن غوريون، فالأمن من وجهة نظره يعني توطين وتسكين المناطق الخالية من السكان، وإقامة صناعات في أنحاء الدولة المختلفة، تنمية الزراعة، إقامة نظام إقتصادي يرتكز على قاعدة الإكتفاء

الذاتي والسيطرة على البحر والجو، والإستقلال الإقتصادي، ودعم مجالات البحث العلمي وتنمية القدرات في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا.

وهكذا فإن إستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية هي تجسيدا عمليا لنظرة إسرائيل إلى المنطقة والعالم، ويمكن تلخيصها بأنها سعي إلى جذب المزيد من الأصدقاء وثني الأعداء عن الإستمرار في عدائهم، ومن الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بالعلاقات الخارجية، تأمين الشرعية الدولية على أوسع نطاق والحفاظ عليها والدفاع عنها، وهذا ما حاوله (ثيودور هرتزل) منذ الخطوات الأولى لمشروعه الصهيوني للحصول على الغطاء الشرعي للإستيطان اليهودي في فلسطين، وقد إستمرت الحركة الصهيونية في مساعيها الدؤوبة لكسب تأييد العالم لمشروعها، وبالتالي زيادة عدد الدول التي تعترف بها من أولى المهمات التي مارستها وزارة الخارجية الإسرائيلية تعزيزا وتثبيتا لوجود إسرائيل وأمنها. (مرتضى 1994: 32-34).

وبناء على ما ذكر فإن هدف إسرئيل الأول هو تثبيت وترسيخ مكانتها في الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي وتحقيق أهدافها التوسعية وحشد التأييد الدولي، وكل ذلك يتحقق عن طريق عنصر الأمن والبحث عن الحليف الإستراتيجي، فقد كان المبدأ الأساسي الذي حاولت إسرائيل تجسيده إبان سعيها لبلورة سياستها الخارجية هو(الإعتماد على حليف) والذي شكل عملياً إمتدادا لسياسة إنتهجتها الحركة الصهيونية منذ تأسيسها. إذ تابعت إسرائيل هذه السياسة في إتجاه تطلعها إلى الدمج بين إمكانياتها الذاتية والدعم الخارجي لها، لتكريس نمط معين من القوة هو "نمط القوة التحالفي". وقد عبر إيغال ألون(نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية سابقاً)عن أهمية التحالف مع الدول العظمى بقوله:"لا بد لنا من المحافظة على صداقة دول كبرى، وعلى رأسها الدول التي من شأنها أن تزودنا بالوسائل القتالية والمساعدات السياسية والمعونات الاقتصادية".(عبد الكريم، 2001: 10-12).

وحول الفلسفة الإسرائيلية لمبدأ "الإعتماد على حليف " يذهب شمعون بيرس إلى أن التكامل بين القدرة الذاتية والدعم الخارجي يشكل البوصلة التي تهتدي إسرائيل بها في إدارة الإستراتيجية العليا للدولة،

فيقول:" إن الدولة الصغيرة التي تتأثر كثيراً بالتحولات السياسية الدولية يجب عليها أن تحتفظ على الدوام بقدرتها على المبادأة، وأن تسعى بشكل جدي للحصول على نماذج أخرى من الضمانات، غير ضمانة القدرة، وأن تتبع سياسة جماعية في إرتباطاتها الدولية "، ومن الواضح أن "السياسة الجماعية" التي تحدث عنها بيرس كانت في الواقع لتعميم حالة القبول الدولي بإسرائيل بغية الإستفادة من هذا التعميم في مواصلة بناء الدولة بتسخير العوامل الإقتصادية والسياسية، بيد أن الجانب الأهم في التوجهات الإسرائيلية هو تأمين التحالف مع قوى عظمى للإستفادة من مكانتها وثقلها في العالم، ولتهيئ لها إمكانية التحرك والعمل المستمر دون أن تتضارب مصالح إسرائيل مع مصالحها، بل على العكس أنيطت بمبدأ "الإعتماد على حليف" مهمة خط الدفاع الأول عن الحصن الإسرائيلي الذي يشكل موقعاً متقدماً لتلك القوى. (عبد الكريم، 2001: 10–12). وبالتالي فإن إسرائيل تسعى دوما لتأمين التحالف مع القوى العظمى القائمة أو المحتملة.

والسبب الحقيقي للإهتمام الإسرائيلي بجمهورية الصين الشعبية، يكمن في إدراك أهمية إستمالة دولة كبيرة كالصين لصالح إسرائيل، وترتيب الأمور معها منذ البداية. وكانت هذه هي إستراتيجية الأوساط الإسرائيلية منذ بداية القرن العشرين. فالإسرائيليين رأوا أهمية توطيد العلاقات بين إسرائيل والقوى الكبرى الموجودة في العالم، أو التي يمكن أن تصبح في المستقبل قوى عظمى. وإنطلاقاً من ذلك حاولوا إقامة علاقات مع الدولة العثمانية، وربطوا مصالحهم مع بريطانيا وفرنسا قبل الحرب العالمية الثانية، وإنتقلوا بعدها إلى التحالف مع الولايات المتحدة، ولقد إقتنعت الأوساط الحاكمة في إسرائيل آنذاك أن نشاطهم الذي يقتصر على أوروبا والولايات المتحدة، ليس كافياً، لذلك إعتقدوا أن خطوة الإعتراف بجمهورية الصين الشعبية ستوفر لهم ظروفاً أفضل للعمل في آسيا. ولم يخف بن غوريون هذه النقطة عندما أشار إلى أهمية الصين الشعبية في مخططات الصهيونية العالمية، وقد أرادت إسرائيل التقارب مع الأمة الصينية بشقيها الشيوعي والرأسمالي ، لتأمين ظروف سياسية أفضل للتحرك الإسرائيلي المستقبلي في آسيا.(الوادي 2004: 125–126)، وهذا ضمن سعي إسرائيل إلى

كسب تأييد دولي من أكبر عدد ممكن من الدول لضمان أمنها وتوسعها وخاصة بعد تحقيق إنتصـــار الثورة الشيوعية في الصين وسيطرتها الكاملة على الأراضي الأصلية للصـــين وتأســـيس جمهوريـــة الصين الشعبية بزعامة ماوتسي تونغ وحتى اليوم، تستثمر إسرائيل قرار الإعتراف بالصين الشعبية، وهي تشير في كل أنشطتها الإعلامية والسياسية وعبر زيارات وفودها إلى الصين، إلى أن إسرائيل كانت أول دولة شرق أوسطية تعترف بالنظام الجديد في بكين وكلمة "أولى" لها وقـــع خـــاص لـــدى الصينيين بحكم ثقافتهم الكونفوشية. (الوادي 2004: 126).

كما أن "المصلحة الوطنية" تستلزم لإسرائيل الإعتراف بنظام الحكم الفعلي في الصين انطلاقـــا مـــن وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن ذلك يدعم مطالب إسرائيل بقبولها هي نفسها بصفة شـــرعية فـــي المجال الدولي، كما تزعم إسرائيل أن هناك طائفة يهودية فـــي الصـــين ويجـــب حمايتهـــا وحمايـــة مصالحها. (عبد العزيز 1998: 127–128)، وبالتالي فإسرائيل ترى في علاقتها مع الصين تحقيقا للمصلحة الوطنية.

فإسرائيل تسعى من خلال حاجتها إلى الأمن للبحث عن حليف إستراتيجي، خاصة إذا كان ذلك الحليف قوة عظمى محتملة كالصين، وتسعى إسرائيل من خلال علاقتها مع الصين إلى التوسع وإقامة علاقات مع الكثير من الدول سعيا لحشد تأييد دولي لها؛ لتسهيل تحقيق مشروعها الصهيوني في التوسع، وبالتالي فهي تسعى لتأمين وجود علاقات لها مع كافة الدول خاصة العظمى أو التي من المحتمل أن تصبح عظمى، فالصين إحدى الدول الفاعلة في النظام العالمي والمرشحة لأن يكون لها حضور وثقل مهمان في تفاعلاته خلال القرن المقبل ولذا باتت محوراً للإستقطاب من قبل العديد من دول العالم. وإتساقا مع النهج السياسي المتجذر في الفكر الصهيوني بأهمية التوغل والانخراط في مراكز الثقل وصنع القرار الدولي، بغية تجنيدها لخدمة أهداف المشروع الصهيوني وإسرائيل، وتحييد أي ضغوط ومخاطر قد تأتي من تلك البيئة الخارجية، أتى الإهتمام المتزايد بالصين من جانب إسرائيل.(http://www.palestinianforum.net).

وهنا أشير وبناء على ما سبق ذكره، أن الغالبية العظمى تجمع على أن السياسة الخارجية الإسرائيلية هي أداة بالنسبة للإسرائيليين للحفاظ على الأمن الإسرائيلي من خلال إقامة تحالفات مع الدول خاصة الدول العظمى أو التي من المحتمل أن تصبح قوة عالمية في المستقبل، وأجد أنه في الواقع الإسرائيلي، فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية نابعة من المصالح الإسرائيلية وتهدف إلى تحقيقها ليس فقط من ناحية أمنية، وإنما أيضا من نواحي عسكرية وتقنية وتكنولوجية وإقتصادية.

العامل الإقتصادي:

يعتبر العنصر الإقتصادي من العناصر الهامة في سياسة إسرائيل الخارجية، فهي تسعى إلى تشكيل نظام إقتصادي قوي متكامل؛ وذلك نظراً للتغييرات الدولية التي أصبحت الدول تتنافس من خلالها على مكانتها الإقتصادية إقليمياً وعالمياً.

ويرى دان بر وفر (رئيس إتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل) أنه طرأ تغير كبير على مكانة إسرائيل في الساحة السياسية الدولية، وكذلك على مكانتها الاقتصادية في أعقاب التغيرات التي حدثت للتركيبة الكتلوية في العالم ولسياسة إسرائيل الخارجية والدخول في عملية السلام، وأصبحت إسرائيل مركز إستقطاب، وغصت برجال الأعمال وممثلي الحكومات، وأصبحت إسرائيل تثير الإهتمام وتستحوذ على الإعجاب من الناحيتين السياسية والإقتصادية، وأدرك عالم رجال الأعمال الدولي أنها تمتلك طاقات يمكن إستثمارها. (عبد الكريم 2001: 40-41)

وبعد أقل من ثلاث سنوات على توقيع إتفاقية أوسلو كان المشهد السياسي الذي رسمه (جاد يعقوبي)-(سفير إسرائيل في الأمم المتحدة) يتضمن التركيز على أنه حدث تحول جوهري في العلاقات بين إسرائيل والأسرة الدولية. وقال يعقوبي: "لقد حددنا لأنفسنا خلال هذه السنوات أهدافاً لعملنا هي تطبيع علاقاتنا مع الأمم المتحدة والتعاون مع كل دولة على إستعداد لذلك، والإشتراك في كل نشاطات الأمم المتحدة التي تتوافق مع مصالحنا". وأوضح يعقوبي أنه تم خلال تلك الفترة إستئناف أو إقامة علاقات

دبلوماسية مع 27 دولة، وصار لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع 150 دولة من أصل 185 دولة عضو في الأمم المتحدة، وتحدث يعقوبي عن إلغاء سبعة قرارات من أصل 29 قراراً وجهت ضد إسرائيل عام (1992). وتحسين الصياغة في 15 قراراً بإلغاء الإدانات منها تقريباً، ولم يبق سوى 3 قرارات فقط صوتت إسرائيل ضدها لم يتغير مضمونها، تتناول التسويات الدائمة التي سيتم تحديدها في المفاوضات النهائية فيما تتعلق بالقدس والمستوطنات والجولان.(عبد الكريم 2001: 41)

وقد لوحظ أن وزارة الخارجية الإسرائيلية خصصت للمحتوى الإقتصادي لعلاقات إسرائيل مع دول العالم مكانة مركزية، إذ أن الوضع العالمي الجديد يركز على المنافسة الإقتصادية الإقليمية مع تضاؤل الموضوعات السياسية، حيث أن أهمية العامل الإقتصادي في العلاقات الدولية تستدعي فتح أسواق جديدة أمام إسرائيل ولا سيما في مجال صناعاتها المتطورة التي يشكل مردودها نحو 33% من إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي. الهدف الإسرائيلي الأول الذي حدد لكل الجهود التي بذلت على الصعيدين السياسي والإقتصادي يدور حول دمج الإقتصاد الإسرائيلي في الإقتصاد العالمي وتحويل إسرائيل إلى مركز تحكم لإقتصاد العولمة في الشرق الأوسط عبر إقامة علاقات ثنائية مع كل دولة ومنع أي تقارب أو تكتل عربي في هذا المنحنى، وتشير الأرقام الخاصة بالإستثمارات الأجنبية في إسرائيل إلى التشديد الإسرائيلي على المضمون الإقتصادي للعلاقات مع المراكز المالية والإقتصادية العالمية. فقبل مؤتمر مدريد لم تكن قيمه تلك الإستثمارات تتجاوز 400 مليون دولار سنوياً. لكنها أخذت بالإرتفاع المطرد بعد مؤتمر مدريد حتى قفزت من 2.9 مليار دولار عام 1996 إلى 8.3 مليار دولار عام 1999 وإرتفع حجم الناتج الإجمالي إلى 111 مليار دولار، أما بالنسبة لمشاريع التعاون الإقتصادي بين إسرائيل ودول العالم فقد إزدادت عمقاً وإتساعاً في سنوات التسعينات، وقد تولى "مركز التعاون الدولي– ما شاف " التابع لوزارة الخارجية القيام بعمليات تدريب لمنتسبين من عشرات الدول ضمن دورات نظمها المركز، وتوقف المحللون الإسرائيليون عند ظاهرة إتساع العلاقات بين إسرائيل ودول العالم، ومن التعليلات التي سيقت لتفسيرها أن هذه الظاهرة ناجمة عن

قناعة دول كثيرة بأن الطريق إلى واشنطن وبورصة نيويورك تمر من إسرائيل، وأن لدى إسـرائيل معلومات وتقنيات متطورة وإمكانيات إقتصادية كبيرة وغير ذلك. (Terrill, 1978: 4,5).

وهنا ألاحظ أن إسرائيل ومن خلال سياستها الخارجية تسعى إضافة إلى التحالف مع الـدول خاصـة العظمى إلى تعظيم مدى قوتها الإقتصادية والعسكرية في ضوء إيجاد جوانب للإكتفاء الذاتي، ولإيجاد نقاط تعاون مع الدول تسعى من خلالها لتوطيد علاقتها مع تلك الدول.

وتقع الصين في موقع يؤهلها لتلعب دورا رئيسيا في جميع القرارت المصيرية للعالم الحديث، كما أن قربها من روسيا والهند وكذلك من دول الشرق الأوسط وأوروبا ومـع التطـور الهائـل الصـناعي والتجاري الذي يحدث بداخلها يؤهلها للعب ذلك الدور.(Terrill, 1978: 4,5).

ومن أهم المصالح التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال علاقتها مع الصين، هـو الإسـتفادة مـن العملاق الإقتصادي الصيني، حيث تعتبر الصين قوة إقتصادية عالمية لا يستهان بها، وقـد إعتبـرت الزراعة أحد أهم المدخلات الأساسية لإقامة علاقات بين الدولتين حيث منحت الحكومـة الإسـرائيلية هبات مالية للشركات الإسرائيلية التي تتعاون إقتصادياً وفنياً مع الصين، وقد أدت سياسة الإنفتاح التي إتبعتها الصين إلى تدافع رجال الأعمال الإسرائيليين من أجل الحصول على نصـيب مـن الكعكـة الصينية، وقد رافق هذا التدافع قيام الشركات الحكومية الصينية بإفتتاح مكتب رسمي لها في إسرائيل في نوفمبر 1988، وهو ما يعتبر أحد المؤشرات لسياسة التنمية الشاملة التي إتبعتهـا الصـين فـي الثمانينات، ومما يدل على حجم العلاقات التجارية بين الدولتين، قيمة التقديرات لهذه العلاقة والتـي قدرت ب (2.5–3) مليار دولار في منتصف الثمانينـات، وفـي فتـرة التسـعينات إزداد التعـاون الإقتصادي سواء التجاري أو الزراعي حيث إفتتح نتنياهو في (مايو 1998) وخلال زيارته للصين مزرعة نموذجية في كلية الزراعة الصينية، ومن خلال هذه المزرعة سـتقدم إسـرائيل المسـاعدات للصين، وذلك عن طريق إعداد وتأهيل المزارعين، وما يجب ذكره هنا هو مـدى الإسـتفادة التـي

تميزت بها إسرائيل وذلك إذا ما عرفنا أن (85%) من مواطني الصين هم مزارعون، علماً بأن آخر الإحصائيات تشير إلى أن عدد سكان الصين بلغ (1.2) مليار نسمة في ذلك العام. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 33-34).

وكما يلاحظ أن معظم الزيارات التي قام بها وزراء إسرائيليون للصين، تميزت بالصيغة التجارية فزيارة شارون (يوليو 1998) بحثت آفاق التعاون في مجالات المياه والكهرباء والنقل، بالإضافة إلى زيارة الرئيس الإسرائيلي وايزمان (1999/4/25) والتي إصطحب فيها وفداً ضم ما يقارب 40 شخصية إسرائيلية يمثلون نخبة من رجال الأعمال المتخصصين في التكنولوجيا المدنية والمعدات الزراعية، كما أكدت زيارة الرئيس الصيني لإسرائيل أهمية العامل الإقتصادي بين الدولتين، حيث أشار جدول زيارته لإسرائيل، إلى إهتمام الصين بالزراعة والتكنولوجيا، حيث شاهد الرئيس الصيني الزراعة الصحراوية في منطقة البحر الميت وبرامج زراعية أخرى، وتؤكد وزارة الخارجية الإسرائيلية على أن الزراعة هي الجزء الأساسي للتعاون بين الدولتين.

فالعامل الإقتصادي من أهم العوامل لتوطيد العلاقة بين الدولتين ، فأسواق الصين الواسعة، والإمكانيات الهائلة للتعاون الإقتصادي والإستثماري مع الصين دفع إسرائيل إلى فتح كافة أقنية العلاقات مع بكين، أملا في نيل قطعة من "الكعكة الصينية " التي يسيل لها لعاب كبريات الشركات في العالم. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 34).

ومن الجدير بالذكر أن معظم الأحزاب السياسية التي كانت في إسرائيل منذ نشأتها، هي أحزاب يسارية، ولذلك فإن الإعتراف بالنظام الشيوعي في الصين، تنسجم مع أيديولوجيتها. وقد أيدت هذه الأحزاب قرار الإعتراف، ماعدا حزب حيروت اليميني الذي رفضه. فلقد أرادت الأوساط السياسية الإسرائيلية الحاكمة آنذاك إعطاء إنطباع، أن إسرائيل دولة تقدمية ثورية ذات ملامح إشتراكية تستحق الدعم والتأييد من قوى الإشتراكية والتحرر في العالم ". وقد إنطلقت هذه الخديعة على معظم دول المعسكر الإشتراكي آنذاك التي سارعت للإعتراف بإسرائيل "كدولة إشتراكية ديمقراطية في بحر من

الرجعية العربية "، (بريتشر 1973: 145)، وأجد هنا أن السبب الأولي للإعتراف الصيني بإسرائيل؛ هو إنسجام الأيديولوجية الصينية مع أيديولوجية الأحزاب اليسارية في إسرائيل، التي كانت تشكل أكبر قوة سياسية منظمة في إسرائيل في ذلك الوقت، إلا أنه وكما أشرت سابقا، فقد شكل الخطاب السياسي الإسرائيلي الذي يختلف عن جوهر إسرائيل.

العامل التكنولوجي العسكري:

يعتبر العنصر التقني والعسكري من العناصر الهامة في سياسة إسرائيل الخارجية، فهي تسعى إلى تشكيل نظام عسكري قوي متكامل؛ وذلك نظراً للتغييرات الدولية التي أصبحت الدول تتنافس من خلالها على التطور التقني والتكنولوجي الذي تسعى الدول لتحقيقه ضمن سعيها الدائم للتصاعد، ويعتبر العنصر التقني والعسكري عنصر أساسي من عناصر تحقيق الأمن والتوسع لديها ضمن إطار أهدافها التي سبق ذكرها بالخصوص. (الوادي، 2004: 134)

ومن الجدير بالذكر بأن لإسرائيل مصالحها الخاصة من تطوير التعاون مع الصين؛ فالمؤشرات الإقتصادية والعسكرية تؤكد على أن الصين ستصبح من أهم الدول ذات التأثير العالمي في القرن القادم، وبالتالي ترى إسرائيل أنه من مصلحتها المباشرة أن تستثمر كل فرصة متاحة لها للتقارب مع الصين بما يخدم إسرائيل على المدى البعيد.

ويعتبر العامل التكنولوجي العسكري من أهم المستويات التي تحتوي على نمط تفاعل كبير يفوق المستويات الأخرى حيث إبتدأت تفاعلات هذا المستوى منذ مطلع السبعينات وذلك بسبب الصراعات الإقليمية التي خاضتها الصين، والتي وجدت في إسرائيل ملجأ لتنويع أسلحتها ومحطة للتكنولوجيا الأمريكية المهربة عبر إسرائيل.

ومن الأهداف التي تبتغيها إسرائيل من تقاربها مع الصين، هو الحد من تعاون الصين مع الدول العربية، خاصة في مجال التسلح والتقنية العالية. (الوادي، 2004: 134)، فإسرائيل تبغى مراقبة

صفقات السلاح للدول العربية، فقد أعلن ديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل أن أحد أهداف العلاقات الإسرائيلية مع الصين هو عزم إسرائيل على عقد إتفاقية مع الصين لمراقبة الأسلحة التي ترسل للشرق الأوسط. (خلاف، 2000: 163-164).

كما حاولت إسرائيل الإستفادة سياسياً من الصين، ذات العلاقات الجيدة مع الدول الشرق أوسطية (خاصة إيران) للضغط على هذه الدول لإقامة علاقات مع إسرائيل، بالإضافة إلى التأثير على تصويت الصين في الأمم المتحدة فيما يتعلق بإسرائيل وهو ما حاولته الوفود الإسرائيلية المختلفة أثناء زياراتها للصين. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2000: 31).

كما تسعى إسرائيل لحث الصين على الإمتناع عن ممارسة الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وعملية السلام كواجب أدبي، فالصين دولة عظمى تتمتع بحق الفيتو بمجلس الأمن، وبالتالي فإن إمتناع الصين عن ممارسة الضغط على إسرائيل يفيد المفاوض الإسرائيلي بشكل كبير.(الوادي، 2004: 134).

كما تعتبر العلاقات العسكرية ما بين الدولتين بمثابة رسالة غير مباشرة للولايات المتحدة لتأكيد إستقلالية إسرائيل وحقها المشروع بإتخاذ القرارات المناسبة والموائمة لمصالحها الخاصة. ويؤكد محللون سياسيون أن إسرائيل من خلال علاقتها مع الصين تحاول أن تختبر رد الفعل الأمريكي الحقيقي على تحللها التدريجي من خناق التحالف وشروطه وضوابطه التي تفرضها واشنطن على إستغلال الحركة الإسرائيلية دفاعا عن مصالحها المستقلة، بعد سنوات طوال من الخضوع للقيادة الأمريكية في تحديد الحركة والمصالح وحدود الإستقلالية.(خلاف، 2000: 163).

ويلاحظ من خلال ما سنراه لاحقا أن إسرائيل ما زالت ترى نفسها المصدر الأول لتزويد الصين بالتكنولوجيا، وترى في ذلك وسيلة ضغط على الصين للحصول على أهداف سياسية، ومن أهم المؤشرات على ذلك، العرض الذي قدمه نتنياهو أثناء زيارته للصين في الفترة من (25-1998/5/28) حيث طلب من الصين عدم نقل التكنولوجيا إلى إيران. وأثناء زيارة مردخاي للصين

رافقه وفداً كبيراً من وزارة الدفاع وشركات صنع الأسلحة، كما زار وزير الدفاع الصيني (شي هوايتان) إسرائيل في (أكتوبر/1999) على رأس وفد كبير ضم خلاله 17 ضابطاً كبيراً. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2000: 34-35)، مما يؤكد متانة العلاقات الصينية الإسرائيلية من الناحية العسكرية.

وتنظر إسرائيل إلى علاقاتها مع الصين، على أنه تطور هام جداً في إطار تنويع وتوسيع التحالفات الإسرائيلية على صعيد العالم، وعدم الإكتفاء بوضع "البيض الإسرائيلي في السلة الأمريكية "، خاصة وأن هناك كثيراً من المواقف التي مارست فيها واشنطن ضغوطاً على تل أبيب، وأرغمتها على تبني سياسة لا تريدها إسرائيل.

العامل الديني والثقافي:

إن المتابع للجهود الإسرائيلية إزاء العلاقة مع الصين، يدرك أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق تقارب إستراتيجي طويل الأمد مع الصين وليس عابراً أو مرتبطاً بمصلحة أمنية. وقد رأينا الإلحاح الإسرائيلي على الإستفادة من كل واقعة تاريخية، حتى لو كانت غير دقيقة، من أجل إبراز التعاطف الصيني إزاء اليهود. وتستثمر إسرائيل الآن كل فرصة ممكنة من أجل بناء وجود ثقافي لها في الصين، يعوض عن الوجود اليهودي البشري، الذي إختفى تقريبا منذ ستينات القرن الماضي. (الوادي، 2004: 134)، وهذا يقودنا إلى التوقف عند الأنشطة التي تقوم بها إسرائيل الآن في الصين، وكالعادة، تركز إسرائيل جهودها على الصعيد الإعلامي والثقافي التي لا تحتاج إلى إستثمارات كبيرة، ولكنها تقدم هالة إعلامية كبيرة، وفي المجال الثقافي، عمدت إسرائيل بغية التأثير على الرأي العام الصيني وتزويده بمعلومات مغلوطة، إلى تأسيس عدة مراكز للبحوث في الصين، ومنها:

مركز الدراسات اليهودية في جامعة نانجينغ، والذي أنشأ في مايو عـام 1992، ويرأسـه الباحـث سوشين وهو أستاذ في كلية الدراسات الأجنبية في الجامعة المذكورة، وهو مـن أنشـط الشخصـيات الصينية في مجال الدراسات والبحوث اليهودية. ينظم المركز دورات مستمرة حول تـاريخ اليهـود، ويستقطب عدداً كبيراً من الباحثين والطلاب الصينيين، يقدر عددهم بنحو 200 شخص سنوياً. يتلقى المركز المذكور إعانات مستمرة من بيوت المال اليهودية في العالم بذريعة تكليـف المركـز القيـام بدراسات مختلفة عن تاريخ الشرق الأوسط. ويقوم مدير المركز بجولات دورية سنوية على كل مـن إسرائيل والمراكز اليهودية في الولايات المتحدة. وتقديراً لجهوده فـي خدمـة إسـرائيل وإعترافـاً بإسهاماته في الدراسات اليهودية في الصين، قلدتـه جامعـة بـار إيـلان الإسـرائيلية الـدكتوراة الفخرية.(الوادي، 2004: 134-135).

ومن خلال ما تم تناوله في هذا الجزء من الدراسة، وإذا أردت تلخيص كافة العوامل الداخليـة التـي أرادت إسرائيل تحقيقها من خلال تعميق سياستها الخارجية مع الصين، أجد أنها تتمثل في:

- إقامة علاقات استراتيجية مع هذه الدولة العظمى التي ستلعب دورًا كبيرًا في السياسة الدوليـة مستقبلاً ، لتحقيق أهدافها في الأمن والتوسع وحشد إعتراف عدد كبير من الدول خاصة الكبرى .

- الوصول إلى السوق الصينية الضخمة؛ لتزويدها بالمنتجات الإسرائيلية.

- تقييد تسليح الصين للدول العربية، وخاصة في المجال النووي.

- الحيلولة دون مساعدة الصين في البرامج النووية لدول العربية والإسلامية، وبشـكل خـاص إيران والعراق وسوريا.

- الحصول على معلومات عن الدول العربية والإسلامية التي زودتها الصين بالصواريخ مثـل إيران وسوريا والسعودية والعراق، وقائمة بأسماء كبار الضباط العرب الذين تفاوضوا معها فـي تحقيق هذه الصفقات.

– عدم الإكتفاء بالحليف الإستراتيجي الأمريكي؛ بالبحث عن حليف جديد لـــه مكانتـــه ووزنـــه الدولي.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الصينية وحدود العوامل الداخلية

سيتم من خلال هذا المبحث تناول النظام السياسي الصيني والأسس التي يقوم عليها للإنطـــلاق مـــن خلاله للتعرف على حدود العوامل الداخلية التي يتم ترسيم السياسة الخارجية الصينية بنـــاء عليهـــا، والتي بناء عليها تم تبلور وتوطيد العلاقات الصينية الإسرائيلية.

العامل الأيديولوجي:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تناول السياسة الخارجية الصينية والأسس التي قامـــت عليهـــا تلـــك السياسة، فقد تشكلت بنية الثقافة السياسية الصينية من ثلاث محاور: ألا وهـــي الثقافـــة الكونفوشـــية، والماركسية، والليبرالية المعاصرة، وإستبدل تفسير بناء سور الصين من كونه أداة "لمنع الغـــزاة"؛ أي إعتباره أداة دفاعية إلى جعله "دليلاً على الوحدة الوطنية "، (عبد الحي 2000: 13–14)؛ مما يعني أن الإستراتيجية الصينية بنيت أساسا على الثقافة والتاريخ الصيني ومن ثم على الوحـــدة والمصـــلحة الوطنية، ويرى Haiso أن تحديد نقطة البداية لعملية التطور السياسي للمجتمع الصيني أمـــر بغايـــة الصعوبة وخاصة في وجود نقص بالتوثيق التاريخي والأدبي للأحقاب القديمة التي مرت بها الصين، وقد إنتشر الفكر السياسي بشكل سريع ومفاجئ، وتكمن الأسباب وراء ذلك إلى التغيـــرات الســـريعة التي حدثت في التركيبة الاجتماعية بالإضافة إلى ظهور المفكرين العظماء في الوقت المناسب، كـــل

ذلك أدى إلى ظهور عصر التفكير السياسي في الصين.(Hsiao 2000: 6-7)، وبناء على ماسبق فالنظام السياسي الصيني له خصوصيته ومفاهيمه الوثيقة الصلة بالتطور التاريخي لكل من النظام والمجتمع على حد سواء، آخذين بعين الإعتبار نسق القيم والإتجاهات والمعتقدات السياسية.

ويصور (عبد الحي) الإستراتيجية الصينية وإتجاهاتها منذ عام 1949، فيلاحظ الإتجاه لتعزيز التوجه القومي خلال ثلاث فترات وهي:

1- 1949-1971 :

ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الطموح إلى القيام بدور القوة الكبرى على المسرح العالمي، حيث سعت الصين إلى القيام بدور عالمي قائم على تأجيج الثورة ضد القوى الإمبريالية، لكنها شعرت أن الإتحاد السوفييتي قد تبوأ هذا المركز وأراد لها دوراً تابعاً، مما خلق تصدع في الجبهة الإشتراكية وفشلت الصين في التوازي مع الأقطاب الأخرى، وهو الأمر الذي يبدو أنه دفع القيادة الصينية إلى التحول نحو التفكير في إستراتيجية جديدة.

2- 1971-1978:

بعد فشل الطموح لدور القوة العالمية إتجهت الصين إلى ممارسة دور قوة التوازن العالمية؛ بمعنى أن إدراكها لمحدودية قدراتها جعلها تتخلى عن الطموح العالمي، ولكنها إعتقدت أنها تستطيع أن تشكل القوة الموازنة بين القطبين المركزيين، وهو أمر يؤدي إلى دفع القوى الأخرى للتقرب منها، إلا أن إنهيار الإتحاد السوفييتي وتراجع مكانة المنظور الماركسي أفقد هذه الإستراتيجية وظيفتها.

3- 1978-1997:

التحول من إستراتيجية القوة الموازنة إلى القوة الإقليمية، ولكن في منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالغة الحساسية، إذ أنها تسعى إلى أن تكون مركز الثقل في منطقة حوض المحيط الهادي. (عبد الحي 2000: 23).

تعزيز المكانة الإقليمية:

يتضح لنا مما سبق أن الاتجاه العام يدل على تراجع المكانة الصينية في المجال الدولي، لكنه يدل في الوقت نفسه على تزايد المكانة الصينية على المستوى الإقليمي، إلا أنني أعتقد أن ذلك لا يعني إكتفاء الصين كونها قوة إقليمية، وإنما إنطلقت الصين من خلال التحديث الداخلي للصين لتثبت أقدامها على المستوى الإقليمي ومن ثم الإنطلاق على المستوى العالمي، مع التنويه إلى أن ذلك لا يعني عدم وجود تأثير للصين على الصعيد العالمي؛ فالصين من الدول المؤثرة في القرارات الدولية، فهي عضو دائم في الأمم المتحدة وتمتلك حق النقض الفيتو، كذلك فإن الصين تعتبر قوة إقليمية إقتصادية مركزية في المنطقة لا يستطيع أحد أن ينكرها.(عبد الحي 2000: 28).

ويعتبر النظام السياسي الصيني قائم على أساس النموذج العقلاني، وهو النموذج القائم على إفتراض دراسة كافة البدائل وإختيار أحدها من قبل مجموعة متماسكة من صناع القرار التي تتخذ من المصلحة القومية معيارها الأول. ويبدو أن هذا المنهج هو الأنسب لدراسة السلوك الصيني على المستوى الدولي، أي أن شبكة العلاقات الدولية الصينية يتم إختيار البدائل فيها على أساس النموذج العقلاني.

إن السياسة الصينية والتي يتضح من خلالها ما تسعى الصين لتحقيقه من مصالح من خلال إقامة علاقتها مع إسرائيل؛ فإن الصين تنتهج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة، وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية إنطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية. إن الصين لا تتحالف مع أية دولة عظمى أو أية كتلة دولية ولا تسعى لإقامة حلف عسكري ولا تشترك في سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري. (الوادي، 2004: 172)

وأتفق مع الوادي في الجزء الأول من هذا البند، أما البند الثاني الخاص بالتحالفات، فأعتقد أن هناك إختلاف مابين الخطاب السياسي الصيني والواقع السياسي الصيني؛ أي ما بين ما يتم تداوله من خلال السياسيين الصينيين والذي يتم الإعلان عنه، وما بين ما يجري فعليا على أرض الواقع، فالصين الآن

في هذه المرحلة لا تقف موقف الحياد من المسائل الدولية، وإنما تتخذ قرارات تؤثر على تلك المسائل التي بالتالي تؤثر على الساحة االدولية، كما أنها تسعى بكافة الوسائل للوصول على التقنية والتكنولوجيا الغربية خاصة في المجال العسكري، وهو ما تسعى إلى الوصول إليه من خلال إقامة علاقات مع إسرائيل، فهذا من الأهداف الرئيسية لتلك العلاقات، بالرغم من إعلانها الدائم بأنها تستخدمها فقط في الأمور السلمية. (الوادي، 2004: 172)، ومن وجهة نظري فإنها تسعى لذلك لتحقيق بعد إستراتيجي للإنطلاق منه إقليميا ومن ثم عالميا كقوة عظمى على المستويين المذكورين.

أما موقف الصين من الصراع بين إتجاهي تعددي القطبية وأحادي القطبية، فالصين تتمسك بأن العالم متعدد الأقطاب هو إتجاه تاريخي لا يمكن مقاومته وأن تنمية هذا النظام المتعدد تؤدي إلى السلام العالمي. وهي تنادي بأن كل الدول العالم يجب أن تبذل جهودا مشتركة لإقامة نظام سياسي وإقتصادي دولي جديد ومتعقل وعادل على أساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمي. ولقد أوضح (دينغ شياو بينغ) في أوائل التسعينات معلقاً على دور ووضع الصين في الإتجاه إلى عالم متعدد الأقطاب: " أن الصين لن تخدم كقائدة لهم، ولكن "لابد أن نقدم إسهامنا، وفي العالم المسمى متعدد الأقطاب ستكون الصين أحد الأقطاب". ولقد توصلت الصين إلى إتفاقيات مع كل من روسيا وفرنسا لبذل جهود مشتركة للإتجاه إلى نمط عالم متعدد الأقطاب يقام على أساسه نظام دولي متعقل وعادل نسبيا، فالوضع الحالي المتسم بالإتجاه إلى التعددية القطبية بطريقة متسارعة هو في عمومه مفضل لدى الصين، ولكن في المنافسة الدولية الشرسة لازالت الصين في الجانب الضعيف، وهي حقيقة واضحة يعقلها القادة الصينيون بإتزان، (تشيماو 2001: 65)، والصين بإمتلاكها العناصر السياسية والإقتصادية والعسكرية المؤاتية تدخل القرن الحادي والعشرين، وهي مؤهلة للمساهمة الفاعلة في تأسيس وإدارة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب أكثر عدلا وتوازنا، بعدما رفضت الإعتراف بالنظام العالمي ذي القطب الواحد ورفضت الخضوع لشروطه ولمحدداته وعلى رأسها الإستسلام للهيمنة الأمريكية، ومنعت تدخله الفظ في شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، فالصين تقتحم المسرح الدولي

في القرن الجديد كقوة قطبية كبرى لكن متميزة، كما يقول زعماؤها. (فياض 2003: 36). وهكذا ومع الرؤية الدولية للبعض بأن المسرح الدولي هو أحادي القطبية، فالصين لا ترى ذلك وإنما ترى بأنها قوة قطبية متميزة ومؤثرة في المسرح الدولي.

وأنا أعتقد أن الصين وفقاً لما هي عليه الآن، هي دولة لها دور فاعل في النظام الدولي الذي لا تعتبره الصين أحادي القطبية، وإنما هو متعدد القطبية، وهي تشكل قطب من أقطاب ذلك النظام، وأنا أؤيد الآراء الصينية التي تتناول ذلك، ففي الساحة الدولية هناك العديد من الدول غير الولايات المتحدة الأمريكية فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي؛ ألا وهي اليابان والصين وروسيا وألمانيا، والبعض يطرح فرنسا والهند كأقطاب فاعلة، وبالتالي فإن الولايات المتحدة وحدها لا تستطيع أن تكون الفاعل الأساسي الوحيد في النظام الدولي دون أن تكسب تأييد تلك الدول.

المحافظة على بيئة دولية سلمية ومستقرة:

هناك علاقة مابين البيئة الجغرافية والسلوك السياسي، فالسلوك السياسي يعتبر متغير تابع للبعد الجغرافي، بمعنى أن إستراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها المختلفة تحددها مكونات الجغرافيا بفروعها المختلفة، (عبد الحي 2000: 31)، فإذا قارنا من حيث الكثافة السكانية (عدد الأفراد في كل كيلو متر مربع من الأراضي البرية للدولة) بين الصين وعدد من الدول الكبرى في العالم فنجد التالي وذلك من خلال جدول يوضح الكثافة السكانية في بعض الدول الكبرى:

الدولة	روسيا	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	الصين	ألمانيا	بريطانيا	اليابان
نسمه /كم2	23	76	276	343	608	632	876
الترتيب	7	6	5	4	3	2	1

ومن المعلوم أن علماء الجغرافية السياسية تحدثوا عن "نظرية المجال الحيوي" ولا سيما الألمان منهم مثل هو شوفر الذي رأى توسيع الدول العظمى لحدودها السياسية للحصول على مجال حيوي للإكتفاء الذاتي من المواد الخام والصناعة ومواجهة الزيادة السكانية، ويعد هذا التصور تجسيدا لفكرة النظرية العضوية للدولة، وقد قامت نظريات راتزل وهوشوفر على العلاقة بين الضغط السكاني والنزوع نحو التوسع، فإذا إفترضنا أن هناك علاقة طردية بين الكثافة السكانية والنزوع إلى التوسع (بغض النظر عن القدرة على تحقيق هذا التوسع)، فإن الصين تحتل المركز الرابع بين الدول الكبرى، ولكنها تحتل المركز الثاني بين الدول الكبرى البرية (إذا استبعدنا الدول البحرية مثل بريطانيا و اليابان)؛ مما يعني أن نزعة التوسع بسبب الضغط السكاني ستكون نزعة معتدلة قياساً إلى غيرها، الأمر الذي يقلل من صحة الربط بين السلوك العيني المستقبلي. (عبد الحي 2000: 34)

وإذا تطرقت إلى العلاقات الصينية الدولية، فلكل دولة ثلاث بيئات تتحرك من خلالها:

1- البيئة المحاذية:

وهي مجموع الدول التي لها حدود برية أو بحرية مع الدولة، وبالنسبة للصين فإن لها في بيئتها المحاذية حدوداً مع إحدى وعشرين دولة، ولها نزاعات حدودية بحرية مع كل من فيتنام والفلبين وبروناي وماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية واليابان. ولعل ذلك يساعدنا على تفسير إنخراط الصين في العديد من الحروب. وذلك يعني أن البيئة المحاذية للصين هي بيئة قلقة، تتسم بنوع من الإضطراب الدوري، كما أنها تتأرجح ما بين التحالف التكتيكي والتناحر الإستراتيجي.

وذلك بالإنتقال في ميدان العلاقات مع روسيا من التحالف في بداية المد الإشتراكي إلى العلاقة المتوترة والإشتباك المسلح في فترة الستينات إلى السعي لتعاون تكتيكي مع الولايات المتحدة ضد الإتحاد السوفييتي في حقبة السبعينات، ثم العودة إلى قدر من السعي للتعاون في ميادين عديدة مع روسيا بعد تفكك الإتحاد السوفييتي، بما في ذلك الميدان العسكري. (المرجع السابق: 134).

أما العلاقات الصينية الفيتنامية فقد إتسمت بقدر كبير من التشابه مع العلاقات السوفييتية الصينية، إلا أنها عادت إلى نوع من التصالح إثر التغيرات السياسية في الصين، كما إنغمست الصين في الحرب الكورية، أما بقية شبكة علاقاتها مع مجموعة الدول المحاذية فقد إتسمت بالعداء التقليدي، مما يعني أن الصين نتيجة لعلاقاتها غير الودية مع دول الجوار (فيتنام، الهند، كمبوديا)، ونتيجة المخاوف الأمنية للدول الأخرى من إحتمال تنامي القوة الصينية بشكل يؤثر في التوازن الإقليمي أو الدولي تحتاج إلى فترة زمنية كافية لتتمكن من تطبيع علاقاتها مع دول الجوار.

2. البيئة الإقليمية:

وهي مجموعة الدول التي تنتمي إلى الإقليم الجغرافي نفسه ولها تقاليد وعلاقات تاريخية، والبيئة الإقليمية للصين هي منطقة حوض المحيط الهادي كالولايات المتحدة وكندا...الخ.

3. البيئة الدولية:

وتعني كافة الوحدات المتفاعلة في النظام الدولي من الدولة وما فوق الدولة أو ما دون الدولة (أي المنظمات الدولية على إختلاف أنماطها والدول والأقليات والأحزاب الدولية). ومن الملاحظ في هذا الجانب أن إلتحاق الصين بالمنظمات الدولية جاء متأخراً قياساً إلى الدول المركزية.

وتدل المؤشرات الإحصائية الخاصة بنمط علاقات الصين مع البيئات سابقة الذكر أن السمة العامة لتسوية نزاعاتها مع الدول الأخرى تميل إلى العنف، فخلال الفترة 1928–1979 لجأت الصين إلى القوه لحل نزاعاتها مع الآخرين بنسبة تصل إلى 76.9%من حالات النزاع، ومن هنا يتضح أن الإستقرار الداخلي من الأهداف الأساسية التي تسعى الصين لتحقيقها.(عبد الحي 2000: 134–135)

وإذا إستعرضنا السياسة الخارجية الصينية في حقبة ماوتسي تونغ نرى أن علاقات جمهورية الصين الشعبية كانت متوترة مع دول كثيرة في العالم، وكانت هذه العلاقات متفجرة مع دول الجوار خصيصاً. وبالتالي فقد كانت معظم منافذ الصين على العالم الخارجي إما مغلقة، وإما غير صديقة.

وهذا الأمر زاد من عزلة الصين المعاصرة، وقد كان عددا كبيرا من الدول النامية كان لا يزال تحت الإستعمار، والعدد الآخر كان مثقلا بجراح حروب الإستقلال، والجزء الثالث رفض التعامل مع الصين الشيوعية تحت ضغوط أمريكية أو لإعتبارات دينية. ثم أن أغلب هذه الدول كان فقيراً وبحاجة إلى مساعدة. وبالتالي فإن طموح الصين لإقامة حلف دولي تتزعمه لتصحيح الخلل في ميزان العلاقات الدولية لم ينجح.(الوادي 2004: 56)، إلا أن الصين بعدها سعت إلى المحافظة على بيئة دولية مستقرة لتثبيت وضعها كقوة إقليمية لها وزن، وقد وضع دينغ شياو بينغ مبادىء قامت سياسة الصين بناء عليها لتحقيق ذلك العامل:

1. مبدأ التعايش السلمي: إن مفهوم التعايش السلمي، الذي طرحه شواين لاي وجواهرلال نهرو عام 1954، والذي يقوم على إحترام السيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة بين الدول، وعدم التمييز بينها استناداً إلى أي معايير والعمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة دون أن تحتكر قوة من القوى مزايا معينة يوفرها النظام الدولي، إضافة إلى التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبادئ العدالة.

كما تسعى إلى العمل على تنمية المناطق الحدودية المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل للمشكلة القائمة، على أساس أن ذلك يخلق مصالح مشتركة للطرفين في المنطقة المتنازع عليها بشكل يحول دون تحويلها إلى ساحة حرب خوفاً على المكاسب التي أصبحت ملكاً للطرفين. (عبد الحي 2000: 147-148).

وتثابر الصين على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى الصين إن أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة تعتبر عضواً من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المساواة. ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشبة بين البلدان بطريقة سلمية عبر تشاورات وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة، ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للغير بأي حجة. وأنها لن تفرض نظامها الإجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الآخرين وفي نفس الوقت لن

تسمح لأي دوله بأن تفرض نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية عليها، ومن هنا كان هناك مصلحة للصين للعمل بدور فاعل لإحلال السلم العالمي. (الوادي، 2004: 172)

وترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الإحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي وعدم الإعتداء على الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، فالتطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة جزء هام من السياسة الخارجية الصينية (المرجع السابق : 172)، وهكذا فهي تسعى لتوطيد علاقاتها مع الدول بناء على المنفعة والمصلحة المتبادلة.

وقد زادت مخاوف الولايات المتحدة من تغيير موازيين القوى في آسيا لصالح الشيوعية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية خاصة بعد التوقيع على معاهدة الصداقة والوحدة والمساعدة المشتركة بين بكين وموسكو عام1950، وتتالت المواقف الصينية التي زادت من مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعلنت بكين دعمها لحركات التحرر في العالم الثالث، وإعتبرت الصين نفسها جزء من هذا العالم.(المرجع السابق: 39–40).

وهكذا فإن تاريخ الصين على إمتداد عشرين قرنا يعطينا مثالا لدولة سلمية قانعة بحدودها الجغرافية، وثرواتها الطبيعية، وتسعى الصين إلى التمدد في التعامل الاقتصادي والثقافي مع العالم الخارجي، كما سنلحظ لاحقا. (وقيع الله 1995: 26).

التحديث الداخلي:

بدأت الصين تجربة التحديث بعدما تخلصت من مقولات الثورة الثقافية للرئيس ماوتسي تونغ، فحلت البراغماتية السياسية، والنفعية الاقتصادية والإجتماعية مكان الصلابة الأيديولوجية، على مستوى الأفراد والشركات والدولة.(ضاهر 2002: 142).

وقد بدأ إنتقال الصين المعاصرة إلى سياسة الإصلاح والإنفتاح عام 1978 وكانت هذه السياسة تعني عملياً الإصلاح في الداخل والإنفتاح على العالم الخارجي. وقد تم إصلاح الهياكل الأساسية في الإقتصاد الصيني، كما إنفتحت الصين على معظم دول العالم. ولغاية عام 2004 كانت الصين تقيم علاقات دبلوماسية مع نحو (87%) من الدول. والحكومة الصينية طرحت في بداية سياسة الإنفتاح على العالم، مقولة التهدئة مع دول الجوار والسعي إلى حل المشكلات المعلقة، والواقع يشير الآن، إلى أن علاقات الصين مع دول الجوار هادئة عموماً. وأصبح هدفها ليس التهدئة فحسب، بل تطوير العلاقات وتنويعها مع دول الجوار وهذا ما يحصل عملياً. (الوادي 2004: 165)، وهكذا فقد بدأت عملية التحديث الداخلي والإنفتاح الخارجي كخطوة أولى لإنطلاق الصين إقليمياً وعالمياً، كانت دول الغرب المصدر من حيث الثروات الأسطورية التي تحتاجها الصين، والتقنية العالية التي يسيل لها لعاب الإقتصاد الصيني. (فياض 2003: 56)

إن سياسة الصين الخارجية الحالية هي سياسة خارجية موجهة نحو توسيع الصلات مع البلدان الرأسمالية المتطورة والإستعداد للتكتل مع جميع القوى الإمبريالية التي يمكن التكتل معها، ونحو دعم التكتلات الإمبريالية الإقتصادية والعسكرية، وإطلاق النزعة التوسعية إزاء البلدان المجاورة لجمهورية الصين الشعبية. وهدف السياسة الخارجية في تحويل الصين إلى مركز عالمي له دائرة نفوذه الخاصة، وهذا أمر يبدو بمزيد من الوضوح يوماً بعد يوم، فعملية توسيع الإتصالات بين الصين والغرب قد تجاوزت إطار إعادة العلاقات إلى حالتها الطبيعية، وإتخذت طابع تقارب لجمهورية الصين الشعبية مع القوى الإمبريالية على أساس معاد للإشتراكية ومعاد للسوفييت. (مجلة كومونيست 1975: 39-42)

ويعتبر أوضح تغيير في السياسة الخارجية الصينية هو تداعي الأيديولوجيات القديمة. إذ كانت الصين في عهد ماو تعتبر نفسها مركز ثورة العالم، وتؤازر جميع الحركات الثورية. وكانت بكين تنازع موسكو في قيادة الحركة الشيوعية الدولية، وتهاجم الأحزاب الشيوعية التي تنادي بتطوير الفكر

الشيوعي، وتصر على إنتهاج أسلوب الصراع المسلح والثورات الصينية ضد العالم الرأسمالي، أما الآن فإن الصين تبدي إستعدادها لإقامة علاقات إقتصادية وسياسية مع جميع الدول على أساس (المبادئ الخمسة للتعايش السلمي) وعلى رأسها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. (زانج 1997: 42-43).

وهكذا فهناك علاقة وثيقة بين التحولات الداخلية في الصين وسياستها الخارجية، والعلاقة التبادلية بين الداخل والخارج قضية مسلم بها على المستويين النظري والتطبيقي، خصوصا عندما تشهد الأوضاع الداخلية قدرا كبيرا من التحول الإقتصادي والإجتماعي والسياسي كما حدث في الصين، فهذه التحولات لها تأثيراً واضحاً على السياسة الخارجية، ويمكن أن نضيف أيضا أن السياسة الخارجية بدورها تمارس نوعاً من الإنعكاسات على البيئة الداخلية.(زرنوقة 1998: 53).

العامل الإقتصادي والعسكري:

إن مرتكزات السياسة الخارجية الصينية إنما تنهض على أساس أولوية الإصلاحات الاقتصادية وتقوم على خدمتها. بعبارة أخرى، فإن صياغة السياسة الخارجية الصينية جاءت من منطلق الإهتمام بالتحولات الداخلية وإستجابة لما تفرضه من مطالب وضغوط، ومحاولة لتحاشي التهديدات التي يمكن أن تؤثر عليها وإستثمار الفرص التي يمكن أن تساعد على إنجاحها، لتطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والمتقدمة، ولتتخذ موقفا متميزا عالميا وإقليميا. (زرنوقة 1998: 55-56).

وأنا أعتقد أن الصين وفقا لما هي عليه الآن، هي دولة لها دور فاعل في النظام الدولي الذي لا تعتبره الصين أحادي القطبية، وإنما هو متعدد القطبية، وهي تشكل قطب من أقطاب ذلك النظام، وأنا أؤيد الآراء الصينية التي تتناول ذلك، حيث أننا نعلم أن هناك دول أخرى غير الولايات المتحدة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي؛ ألا وهي اليابان والصين وروسيا وألمانيا، والبعض يطرح فرنسا والهند

كأقطاب فاعلة، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها لا تستطيع أن تكون الفاعل الأساسي الوحيد في النظام الدولي دون أن تكسب تأييد تلك الدول.

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك عدم رغبة عند الصينيين بنقل تقدمهم بالمجالات المختلفة وثقافتهم للدول المجاورة والتي كانت موجودة قبل القرن التاسع عشر وخاصة أنهم كانوا متقدمين من الناحية التكنولوجية و الإقتصادية عن المناطق المجاورة لهم بجميع العلوم، وعلى الرغم من ذلك فإن الصينيون كانوا دائما يرحبون بالقادمين للإنضمام إلى حضارتهم.(Thornton 1982: 436)، كما أنه وبالرغم من التطور الصيني الكبير في المجالات التكنولوجية إلا أنهم يجدون أنفسهم حبيسي الصندوق الشيوعي الصيني الذي قد يؤدي بالقيادة الصينية إلى الكثير من البطء بالبرنامج الصيني للتنمية الاقتصادية. (Mancall 1999: 11)

ولو تطرقنا إلى الدوافع التي دفعت الصين إلى ذلك نرى أن منطق إصلاحات السوق كان دافعاً للصين كي تخلص سياستها الخارجية من النزعة الراديكالية. بهدف جذب رؤوس الأموال والتقنية الأجنبية من الغرب لخدمة برنامج التحديث. إذ سارعت الصين بإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع جميع جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية. وأتاحت إصلاحات السوق للحكومات المحلية أن تقوم بدور مهم في تنفيذ السياسة الخارجية للصين، فقد كانت حكومة مقاطعة شاندونغ ورجال أعمالها يتخذون قراراتهم كأنهم يمثلون الحكومة المركزية في تنفيذ سياستها الخارجية، فالإجراءات التي إتخذتها شاندونغ لتحقيق مصالحها الإقتصادية، هي التي يسرت إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وكوريا الجنوبية. (زانج 1997: 43)..

وهكذا أصبحت دبلوماسية التجارة سمة جديدة من سمات الدبلوماسية الصينية منذ عام 1979، حين إفتتحت كل من الصين وسنغافورة مكاتب تجارية لهما في عاصمة الدولة الأخرى، قبل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. وعلى نفس النهج بدأت الصين تجارة مباشرة مع أندونيسيا قبل إقامة علاقات

دبلوماسية معها، فالنجاح النسبي للإصلاح الاقتصادي في الصين قد زاد من نفوذ بكين في الشؤون العالمية وساعدها في تحقيق مصالحها. (زانج 1997: 43).

أما في ميدان العلاقات الإقتصادية الدولية فتوجه بكين نشاطاتها نحو توسيع الإتصالات مع أكبر البلدان الرأسمالية، وفي الوقت نفسه نحو تخفيض الصلات مع البلدان الإشتراكية، وقد أقامت الصين عام 1975 علاقات رسمية مع "السوق المشتركة "، وهذا يدعم الرأي الذي يفيد أن القيادة الصينية تسهم بذلك في زيادة المبادلات الإقتصادية مع أكبر البلدان الرأسمالية، وذلك يشهد على ما لبكين من مصلحة في تعزيز التكامل السياسي والعسكري للبلدان الغربية وإستخدام هذه البلدان ضد مصالح الأسرة الإشتراكية. (مجلة كومونيست: 44–45).

وللصين أهمية إقتصادية وأمنية في كل منطقه آسيا –المحيط الهادي، بما فيها شمال شرق آسيا، وهناك العديد من العوامل التي تمنح الصين هذه الأهمية الواضحة والمعروفة، فمن الناحية الإقتصادية تعد الصين سوقا هائلة متنامية، كما تكتسب الصين أهمية في المجالين السياسي والأمني، أما من الناحية الإقليمية. فتعتبر الصين قوة عسكرية كبرى، إذ يحتوي التنظيم القتالي لجيش التحرير الشعبي أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في أي مكان آخر.

وبالتطلع إلى المستقبل، فإننا نجد أن هناك رؤية للمتخصصين تعتبر أن الصين حاليا تحاول التركيز على الأولويات السياسية التالية: وتحديث الإقتصاد والجيش الصينيين وتحقيق تفوق إقليمي أكبر، وأخيراً تعظيم النفوذ الصيني حول العالم. ويرى القادة الصينيون حالياً أن بلادهم تحقق بعض التقدم صوب تحقيق تلك الأهداف وإن كانت لم تزل بعيدة عن تحقيق أهدافها بالكامل، وخاصة فيما يخص الأهداف الإقليمية والدولية.(سوتير 2004: 93).

ومما لا شك فيه أن الصين تعتبر في مصاف الدول الكبرى في عالمنا المعاصر. فهي تحتل الموقع الأول في العالم من حيث عدد السكان، وقواتها المسلحة بما تملك من قدرة نووية هي الثالثة من حيث القوة، والمركز الثالث من حيث حجم إجمالي الناتج الوطني. وتتمتع الصين بموقع جيوإستراتيجي

مهم، خصوصا في منطقة آسيا –المحيط الهادىء، كل ذلك يؤهلها للتصدر في المقدمة للدول المرشحة لتكون عظمى في المستقبل، فضلا عن أنها تعتبر قطب عالمي في الوقت الحالي، ويرى القادة الصينيون أن إستراتيجية التحول إلى دولة عظمى لا يمكن أن تتحقق عن طريق القوة العسكرية وحدها، بل ومن خلال بناء قوة إقتصادية وعلمية وتكنولوجية، وتحقيق الإستقرار الإجتماعي، وإكتساب الهيبة السياسية إقليمياً ودولياً.

وانطلاقا من أن الصين دولة لها وزن إستراتيجي إقليمي وعالمي لا يستهان به، وفي ضوء إثبات ذلك والسعي لتطويره، وفي ضوء السعي إلى التصاعد على المستويين الإقليمي في المرحلة الأولى، والتأثير العالمي في المرحلة الثانية؛ لتعمل من خلال ذلك إلى التدرج لتكون قوة عظمى، فإنها وكما ذكرت تسعى من خلال سياستها الخارجية، إلى تحقيق العديد من المصالح الوطنية في هذه المرحلة من أجل سعيها لإستكمال عملية التحديث الداخلية؛ لأن لديها قناعة أن الأصل والأساس في عملية تثبيت أقدامها إقليميا وعالميا هو الإنطلاق من التحديث الداخلي والإنفتاح على العالم الخارجي، والذي كان الهدف الأساسي من ذلك الإنفتاح هو تحقيق مصالحها الوطنية لإستكمال عملية التحديث الداخلي المذكورة، فهناك مصلحة وطنية تسعى للحصول عليها من خلال تطوير علاقتها مع إسرائيل لإكمال عملية التحديث ألا وهي الحصول على التقنيات والتكنولوجيا الغربية.

وكما رأينا في هذا الجزء من الدراسة، فإن سياسة الصين الخارجية التي نمت بداية بناء على الأيديولوجيا القائمة على التراث التاريخي والمبادىء الشيوعية والتي كانت تتسم بالإنعزالية، وبعد ذلك أصبحت سياسة الصين الخارجية تقوم على أساس عملية التحديث والإصلاح الداخلي وتطلب كل ذلك الإنفتاح على الخارج للإستفادة من ذلك الإنفتاح في عملية التحديث خاصة على المستوى الإقتصادي والتقني والعسكري. (دياب 1998: 19)

وتعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي إقتصادي وسياسي جديد عادل ومعقول، وترى الصين أن النظام الجديد يجب أن يجسد مطالب تطور التاريخ وتقدم العصر، وأن يعكس رغبات شعوب

مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة، وبالتالي فهي تسعى لتوطيد علاقتها الاقتصادية مع كافة الدول. (دياب 1998: 19)

وتطبق الصين سياسة الإنفتاح على الخارج بصورة شاملة وتود أن توسع مجالات الإتصالات التجارية والتعاون الإقتصادي والتكنولوجي والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق واسع مع مختلف دول ومناطق العالم على أساس مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة لدفع الإزدهار المشترك. (المرجع السابق : 173)

وتعمل الصين بجهد لدفع السيطرة على التسلح الدولي ونزع السلاح وخطر الإنتشار، وحتى الآن قد إنضمت الصين إلى جميع المعاهدات الدولية بشأن السيطرة على التسلح الدولي وحظر الإنتشار. وفي مجال حظر الإنتشار ظلت الصين تلتزم وتنفذ بصورة صارمة تعهداتها الدولية وتبذل جهداً في بناء بنية قانونية لإدارة حظر الإنتشار فيها، وقد أقامت نظاماً متكاملاً أساسياً للتحكم في حظر الإنتشار، وظلت حكومة الصين تهتم إهتماماً بالغاً بحقوق الإنسان وبذلت جهوداً متواصلة في هذا المجال. وقد إشتركت الصين في ثماني عشرة معاهدة حول حقوق الإنسان، ولقد حققت السياسة الخارجية الصينية المستندة إلى مبادئ الإصلاح والإنفتاح إنجازات كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد وفرت البيئة السليمة التي إحتاجتها الصين من أجل تحقيق قفزة إقتصادية هائلة، حولت الصين من بلد متخلف إلى بلد ينافس القوى الإقتصادية الكبرى الآن في العالم، وهذا بلا ريب إنجاز كبير ومشهود لأولئك الذين أداروا ونفذوا هذه السياسة.

وهكذا فقد ركزت الصين على الجوانب الإقتصادية والتجارية في علاقاتها مع الآخرين، بغض النظر عن ألوانهم ومعتقداتهم السياسية. ولكن نمو الصين المتسارع، وتغير الظروف الدولية وفرا الأرضية المناسبة لبروز تحديات جدية أمام السياسة الصينية المعاصرة.(الوادي، 2004: 174)، وكما ذكرت فقد تراجعت الصين عن إستخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والأيدولوجيا الشيوعية خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث أصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية، من أي مصدر وبأية وسيلة،

ووفقا لأي منهج إقتصادي، وعلى حد قول فيلسوف الصين وباني نهضتها الحديثة دينغ شياو بينغ: :"ليس المهم إن كانت القطة سمراء أو بيضاء المهم أن تأكل الفئران"، فالهدف هو التنمية والسعي من أجل بناء قوة الصين والوسيلة لا تهم، وأصبحت الصين تبدي إهتماماً متزايداً بدعم إقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والإنفتاح في المجالين الدبلوماسي والإقتصادي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الإقتصادية العملاقة. (جلال، 2003: 34)

وهذا التوجه الصيني الجديد قد نالت منه إسرائيل حظاً وافراً بتنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية في المجالات الإقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، كما ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالشرق الأوسط، مما يحد من تأثيرها في الصراع العربي الإسرائيلي. (المرجع السابق: 34).

فالعلاقات التجارية والإقتصادية التي تنشأها الصين مع إسرائيل هي من المصالح السياسية التي تسعى الصين إلى تحقيق مكاسب من خلالها، كما أن الحصول على التقنية العسكرية يمثل أحد أسباب إقدام الصين على التعاون المكثف مع إسرائيل، خاصة كما ذكر الوادي في ظل الحظر الأمريكي – الأوروبي على تصدير السلاح إلى الصين، والذي رافقه في الماضي حظر سوفيتي مماثل، عندما كانت العلاقات مع بكين وموسكو في أوج توترها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

إضافة إلى تلك العوامل فإن هناك أسباب أخرى تدعو إلى الحفاظ على علاقات ودية جداً مع إسرائيل من أهمها، حرص الصين على إستخدام علاقاتها مع إسرائيل أملاً في إستثمار المواقع القوية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ودفعه إلى التأثير على مواقف واشنطن، أو الحد من العداء الأمريكي للصين. إضافة لذلك فإن بكين قد إستثمرت علاقاتها الجيدة مع إسرائيل، من أجل جذب إستثمارات غربية هائلة إلى الإقتصاد الصيني، مستغلة بذلك نفوذ اليهود في المصارف العالمية.(االوادي، 2004: 133).

ويعدد بعض المختصين الصينيين أسباباً أخرى للتعاون مع إسرائيل، منها أن الصين يمكن أن تلعب دوراً ما في العملية السلمية في الشرق الأوسط إذا كانت على علاقة جيدة مع إسرائيل، وأن إسرائيل باتت أحد المصادر لحصول بكين على التقنية العالية في مجالات الزراعة والإتصالات والملاحة الجوية. لهذه الأسباب كلها، تحرص بكين على إستمرار علاقاتها مع إسرائيل ولا تتوقف كثيراً عند بعض "الزوابع" التي تهب أحياناً في هذه العلاقات. (االوادي، 2004: 133).

وهكذا أستطيع تلخيص كافة العوامل الداخلية التي سعت الصين لتحقيقها من خلال تطوير وتوطيد علاقتها مع إسرائيل بالتالي:

1. المحافظة على بيئة دولية مستقرة لضمان إستكمال عملية التحديث الداخلي دون أي معوقات.
2. تعظيم الدور الصيني في منطقة الشرق الأوسط عبر علاقات متوازنة مع مختلف مكونات هذه المنطقة بما فيها إسرائيل، وبالتالي تعزيز مكانتها الإقليمية.
3. توسيع تجارتها خاصة أن الصين عملاق إقتصادي يختزن فائض إنتاج كبير يبحث عن أسواق جديدة.
4. إستيراد بعض التقنيات المتقدمة ولا سيما في مجالات التحكم والتوجيه الراداري وأجهزة التوجيه عن بُعد في الطائرات والصواريخ وتقنية الأسلحة الذكية، وهي متوفرة في الصناعات الحربية الإسرائيلية
5. الحصول على التقنية الأمريكية من خلال إسرائيل.
6. الإستفادة من وجود اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.
7. إتخاذ موقع في عملية السلام، وبالتالي التأهل لإتخاذ موقع قيادي عالمي.

الفصل الثاني

محددات العلاقات الصينية الإسرائيلية الإقليمية والدولية

تشكل المحددات في أي علاقة دولية مؤثرا كبيرا ومباشرا على تلك العلاقة بشكل أو بآخر، وإستكمالا الى ما تناولته في االفصل الأول سيتم من خلال الفصل الثاني تناول محـــددات العلاقـــات الصـــينية الإسرائيلية من خلال تناول المحددات التالية:

- المحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط.
- المحدد الدولي المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية.

فسوف نرى من خلال الفصل الثاني ما لكل من تلك المحددات سواء الإقليمية أو الدولية من تـــأثيرات على العلاقات الصينية الإسرائيلية.

المبحث الأول

المحدد الدولي المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية

سيتناول المبحث الأول المحدد الدولي المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على العلاقـــات الصينية الإسرائيلية، فسوف يتم بداية تناول العلاقات الصينية الأمريكية، وجوهر الخلاف بين بينهما، حيث أن تلك العلاقات هي الجوهر الأساسي المؤثر على العلاقات الصينية الإسرائيلية فوفقا لتراجـــع أو تقارب تلك العلاقات تتأثر تلك، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الحليف الإستراتيجي الرئيســـي لإسرائيل التي تعتمد على ذلك العامل بشكل رئيسي كما سنرى، وفي ضوء كل ذلك سيتم تناول تأثير المحدد الأمريكي على العلاقات الإسرائيلية الصينية.

العلاقات الصينية-الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 ساد تنافس بين القوى الشيوعية والقوى المناوئة لها من أجل الهيمنة والنفوذ العالمي، فقد إنقسم العالم إلى كتلتين، الأولى والتي كانت الصين جزءاً منها ألا وهي الكتلة الشيوعية التي تقف ضد الكتلة الثانية وهي الإمبريالية الغربية والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً منها، ونرى أنه وكما تناولت في أجزاء من الدراسة أن الصين إعتبرت إسرائيل أداة من الأدوات التي صنعها الإستعمار الإمبريالي للعدوان ضد الحركات التحررية الثورية، وفي تلك الفترة إحتل العامل الأيديولوجي الموقع الرئيسي في السياسة الخارجية الصينية، ووفقا للأيديولوجيا الصينية في تلك الفترة، فقد كان الطريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث لا يتم إلا بحصار البلاد الرأسمالية في الغرب بواسطة الثورات المسلحة، وبالتالي إضعاف الإستعمار العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة. (زيادة 2004: www.alasr.ws).

ومع وفاة ستالين عام 1953 بدأ الخلاف السوفيتي الصيني، حيث بدأ الحزب الشيوعي السوفييتي كما تناوله فوزي بإنتهاج سياسة جديدة تجاه المعسكر الغربي، وذلك بمحاولة التقارب مع ذلك المعسكر، وقد كان رأي الصين في ذلك الوقت أنه لا بد أن يسبق التقارب بين المعسكرين الغربي والشرقي تقوية الروابط بين أعضاء المعسكر الشرقي أولا، لأن التقارب بين المعسكرين سوف يكون على حساب الحركات الثورية التحررية في العديد من الدول الآسيوية والإفريقية، وأن مصلحة المعسكر الشرقي تفرض عليه الوقوف إلى جانب هذه الحركات وتأييدها كسبا لصداقة شعوبها أولا ومجابهة لنفوذ الغرب فيها ثانيا. (زيادة 2004: www.alasr.ws).

وقد بدأت العلاقات السوفييتية الأمريكية تأخذ طريقها إلى التفاهم في أواخر الخمسينات، وهنا أحست الصين بالقلق خشية أن يكون هذا التقارب على حساب بكين؛ لأن الصين تدرك مدى العداء التي تكنه الولايات المتحدة الأمريكية لها، فالصين تبدي إنزعاجها من الوضع المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القوة العظمى الوحيدة الباقية، كما يقلقها ما تعتبره تخطيطاً أمريكياً لفرض القيم

الديمقراطية الليبرالية البرجوازية على المجتمع الصيني من خلال ما يسمى بـــ "الإرتقاء السلمي" كما ذكر ويلبورن من خلال إستراتيجية أضواء محكمة تمنع الصين من تقلد دورها الـــذي تســـتحقه فـــي النظام الدولي، وهذا ما تفسره نظرية الإحتواء التي يتبعها النظام الأمريكي تجاه الصين والـــي ســـيتم تناولها لاحقا بالتفصيل.

وقد جاءت نهاية الحرب الباردة بالكثير من التحولات الجذرية في العلاقات الدولية على مستوى بنيـــة النظام الدولي وكيفية توزيع الأدوار بين القوى الرئيسية فيه، وطبيعة العلاقات بين هذه القوى، وبينما إستقرت بعض هذه التحولات أو إتخذت طريقها للإستقرار، فإن بعضها الآخر لا توجد صيغة محددة له حتى الآن. ومن بين هذه الأخيرة التحولات في العلاقات الصينية الأمريكية التي شـــهدت تعميـــق التوافق بين الدولتين وتنوع مجالاته الجغرافية والموضوعية وشدة التأثير المتبادل بينهما، وهـــو مـــا إنعكس على زيادة حدة نمطي التفاعلات –الصراع والتعاون– بينهما.

ويذكر زيادة تأكيدا على ذلك أنه وبعد إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الشيوعية حـــدث تقـــارب فـــي العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة بإستثناء العلاقات الاقتصـــادية، فكانت واشنطن ترى في بكين مارداً إقتصادياً لا بد من تحجيمه، فسعت إلى فرض عقوبات إقتصادية على الصين مثل عدم إستيراد أي بضائع صينية وبيعها في الولايات المتحدة. وعلى جانب آخر سعت واشنطن إلى تحفيز تايوان ودعمها ضد الصين لمحاولة إيجاد أي معيـــق للنهـــوض الصـــيني علـــى المستوى الاقتصادي، والذي بالتأكيد سيكون له تأثير سياسي وعسكري على العديد من القضايا الدولية (زيادة 2004: www.alasr.ws)، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها على قمة النظام العالمي، فهي القوة المهيمنة والمسيطرة والتي تسعى إلى المحافظة على مكانتها الدولية بعدم وجود منافس لها على المستوى الدولي سواء في المجال السياسي أو العسكري أو الإقتصادي، فقد كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصين يتسم بالعداء، ومن الدلائل على ذلك أن الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة فرضت حظراً على التجارة الدولية مع الصين وحرضت الدول الموالية لها على عـــدم مـــد الصـــين

بالمواد الإستراتيجية، كما أنشئت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية في مواجهة الصين وذلك في فورموزا واليابان وغيرهما. كما أحاطت الولايات المتحدة الصين الشعبية بسلسلة من الأحلاف العسكرية لفرض الحصار العسكري عليها، وقد سعت الدبلوماسية الصينية في تلك المرحلة إلى كسب إعتراف وتأييد الدول الأفريقية والآسيوية، لمواجهة سياسة الحصار والتطويق التي حاولت فرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية. (فوزي وآخر دون سنة: 146)

وترى الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية أن مكانتها في شرق آسيا مهددة من قبل الصين، وبالفعل فإن الصين تطالب صراحة بإطلاق يدها في منطقة شرق آسيا، لذلك تراها تنتقد الوجود العسكري الأمريكي، وترى أن دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة لحفظ النظام في المنطقة قد إنتهى، وقد تشكل في الكونغرس الأمريكي حلف مناوئ للصين يحظى بتأييد الحزبين الديمقراطي والجمهوري على حد سواء: فالإستراتيجيون يريدون تقليم أظافر الصين والحد من هجمتها، ويريد المدافعون عن حقوق الإنسان تحويلها إلى بلد ديمقراطي، والنقابيون يريدون حماية أماكن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الحد من تدفق الواردات من الصين، وفي الصين تحول الطلبة الذين كانوا في عام 1989 قد نصبوا في ميدان السلام السماوي نسخة من تمثال الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية وأخذوا يناصبون الولايات المتحدة الأمريكية العداء. وعلى الرغم من أن حلم هؤلاء الطلبة لازال العيش على الطريقة الأمريكية فإنه يرتبط بنوع من الحقد الدفين على الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد كبح جماح الصين الجديدة.(زايتس 2003: 561-562)، وهنا ألاحظ أنه رغم مجالات التعاون ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلا أن ذلك التعاون مشوب بالحذر؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول بالعديد من الطرق لجم التصاعد الصيني لكي لا تكون الصين منافس مناوىء لها بأي شكل من الأشكال وبأي وقت من الأوقات. (عبد الحي 2000: 148)

ومع أهمية الصين بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تعاملت الحكومات الأمريكية المتعاقبة مع الصين بناء على المدارس التالية :

1) مدرسة الإدماج: وتعني العمل على إنتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين لدفعها للإندماج التـــدريجي في المجتمع الدولي، (عبد الحي 2000: 148)، وذلك من منظور أن معاملة الصين كعدو ســيحولها إلى عدو فعلي، وعزل الصين لن يجعل العالم أكثر أمنا بل أكثر خطــورة، (التقريــر الاســتراتيجي العربي 1999: 86)، ويرى أنصار هذه المدرسة من جورج بوش إلى بيــل كلينتــون أن الاحتفــاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نمواً إقتصادياً في العالم هو أمر حيوي من أجل تحقيق العديــد مــن الأهداف:

- دفعها لتبني سياسات مناسبة مثل وقف بيع الأسلحة لأنظمة سياسية معينة.
- دفعها لتبني سياسات إقليمية معتدلة والحد من طموحاتها.
- إن القبول التدريجي للصين في النظام الإقتصادي العالمي سيؤدي مع الزمن إلى تحولها إلــى دولة ليبرالية.(عبد الحي 2000: 149–150)؛ وعند تحليل موقف مدرسة الإدماج أرى أنها تتوجه للتركيز على القوى المرنة؛ فهي تسعى لكي تتبنى الصين العديد من السياسات وتسعى إلى ضمها لإتباع النهج الليبرالي التي تسير الولايات المتحدة الأمريكية عليه.

2)مدرسة الاحتواء: وترى هذه المدرسة أن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعليم "قواعد النظــام الدولي المعاصر" وأنه يسعى لتقويض إستقرار شرق آسيا والتحول إلى قوة إقليمية مهيمنــة. (عبــد الحي 2000: 151)، وترى هذه المدرسة في الصين العدو الإستراتيجي الأول وترى ضرورة إتبــاع سياسة الإحتواء معها على غرار ما حدث مع الإتحاد الســوفيتي. (التقريــر الاســتراتيجي العربــي 1999: 86)

3)مدرسة الإرتباط والتغليب: وتستند إلى الأخذ ببعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقين، وحيث أن السياسة الأمريكية تقوم على دفع التوجه الانفتاحي وتشجيع العولمة فإن عليها أن تشــجع كــلاً مــن الصين وروسيا على الإلتزام بذلك. كما أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تراعي عند التعامــل مع الصين ذلك الإحساس الصيني بأنها دولة عظمى وذلك من خلال بعض الإعتراف بأهمية الصين.

(عبد الحي 2000: 152) ويعتبر االإتجاه العام داخل الإدارة الأمريكية لمدرسة الارتباط وتغليب المصالح. (التقرير الاستراتيجي العربي 1999: 86).

أما وجهة النظر الصينية تجاه العلاقات الصينية الأمريكية، فقد أكد مسئولون صينيون أن العلاقة غير المتوترة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تمثل بعداً مركزياً في السياسة الخارجية الصينية، كما أن التطور الإقتصادي الصيني يحتاج إلى بيئة دولية مستقرة تشكل العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أبرز ركائزها.(عبد الحي 2000: 148)، وفي الفترة الحالية يحاول الطرفان الحفاظ على علاقات غير متسمة بالعداء بينهما بل ويتعدى ذلك إلى درجة التعاون الإستراتيجي بينهما، بحيث أن التقارب الصيني الأمريكي يحقق عددا من المكاسب السياسية والإقتصادية والعسكرية لكلا الطرفين، ويمكن إيجاز أهم تلك المكاسب بالتالي :

أولا: بالنسبة للولايات المتحدة:

الحصول على إقرار من الصين بالحد من تعاونها النووي والعسكري في مجال الصواريخ بعيدة المدى مع إيران، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بضعة أعوام إلى إدخال الصين في سلسلة من الإتفاقات والتعاقدات التي تجنبها مخاطر إنتشار تكنولوجيا السلاح الصينية، ففي أكتوبر عام 1994 قامت الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعقد إتفاقا يقضي بالحد من إنتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية في مقابل رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على الصين، كما وقع البلدان إتفاقا للتعاون بشأن تحويل شركات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى صناعات مدنية، كما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية حرصها على إكتساب تأييد الصين للإتفاق الأمريكي مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي لكسب أهم نقاط الخلاف في الآونة الأخيرة تمثلت في مبيعات السلاح الصينية لإيران، فوفقاً لتقارير أمريكية فان الصين زودت إيران بتكنولوجيا من شأنها أن تطور الترسانة النووية الإيرانية، وهكذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد خطت خطوة هامة في منع الإنتشار النووي الذي يهدد حسب تصورها المصالح الأمريكية الإستراتيجية، كما أن حرمان الجيش الإيراني

من أحد المصادر الرئيسية للحصول على الصواريخ يساهم بدرجة كبيرة في تقليل إحتمالات تعرض السفن الأمريكية التي تعسكر في الخليج للحظر الإيراني المتربص بها. (صالح 1998: 247)

ثانيا: بالنسبة للصين:

الحصول على إعتراف ضمني من الولايات المتحدة الأمريكية بأن الصين قد بلغت قدراً متزايداً من القوة الإقتصادية والعسكرية يؤهلها لأن تصبح شريكاً متكافئاً في الحفاظ على الأمن والسلم في منطقة آسيا والعالم وهكذا أصبح الأمريكيون مقتنعين بأن أكبر تحول يحدث الآن في منطقة آسيا المطلة على الباسفيك هو بروز الصين، وأنه من الضروري الإسراع بإقامة نوع من التقارب معها على النحو الذي يضمن الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الأمريكية وتنظيم فرص المكاسب المشتركة، ليس فقط في المجالات الإقتصادية والتجارية بل والعسكرية أيضا، حيث تستطيع القوات المسلحة الصينية أن تلعب دوراً رئيسياً في بعض القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا، كذلك تم إستئناف برنامج إستيراد تكنولوجيا المفاعلات النووية من الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تحل الصين واحدة من أصعب المشاكل التي تقض مضاجع مخططي مشروعات التنمية الإقتصادية والصناعية وهي مشكلة الطاقة. (صالح 1998: 248).

نقاط الإلتقاء والإختلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أهم العلاقات وأكثرها إثارة للقلق بالنسبة للصين، فالولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني أو ثالث أكبر شريك تجاري للصين، وقد إعترف بعض المسئولين الصينيين والمحللين بصورة غير رسمية بأن الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا يسهم في تحقيق إستقرار المنطقة وهذا الوضع يساعد على إستمرار التنمية الإقتصادية في الصين، وإن لم يكن شرطاً أساسياً لها، إلا أنه يوجد العديد من الصعوبات في التعامل بين بكين وواشنطن بشأن بعض القضايا الإقتصادية المحضة، إلا أن هناك مشاكل أخطر يمكن أن تظهر، وذلك

إذا ماحاولت واشنطن التعدي على السيادة الصينية عن طريق ربط التجارة بالقضـــايا الداخليـــة فـــي الصين مثل حقوق الانسان أو معايير العمل، كما تعتبر المسألة التايوانية من أكثر القضايا الخلافية في العلاقات الأمريكية الصينية، ومعروف أن الجانبين توصلا إلى تسوية بعد مفاوضات مطولـــة تمـــت خلال الفترة 1978 – 1982، وبموجب هذه التسوية تعترف الولايات المتحدة الأمريكيـــة بـــالموقف الصيني الذي يعتبر تايوان مقاطعة صينية ولا يعترف إلا بحكومة صينية واحدة هي حكومة جمهورية الصين الشعبية. أما الصين فتسمح بإستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تزويد تايوان بكميات من الأسلحة يفترض أنها آخذة في التضاؤل. كما وافق الطرفان ضمنياً على تنحية خلافاتهما بشأن هـــذه القضية والإلتفات إلى مسائل أخرى تلتقي فيها مصالح الدولتين. (ويلبورن 1998: 20–22)

ومن الجدير بالذكر أنه ومن أولويات السياسة الخارجية الصينية تطوير العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان اللتين تعتبرهما بكين المصدرين المحتملين الأساسيين للمساعدة في تحقيـــق برنامج التحديثات، وكذلك قطبين رئيسيين يمكن أن تساهم العلاقات الجيدة معهما في توفير الظروف الملائمة لكي تتمكن بكين من تنفيذ نهجها الخاص بمنطقة آسيا –المحيط الهادئ، ومنـــذ عـــام 1994 صارت السمة الأساسية للعلاقات الصينية الأمريكية، تطور هذه العلاقات على أساس السعي المتبـــادل نحو الحوار وتجنب التصعيد في المسائل التي هي موضع خلاف بينهما. (دياب 1998: 28)، وأشير هنا إلى أن الصين تسعى بشكل أساسي لتحقيق برنامجها التحديثي الداخلي والذي يشكل أولوية قصوى لديها، فأرى أنها غير معنية من الخارج في الوقت الحالي على الأقل سوى الإســـتفادة منـــه لإتمـــام برنامجها التحديثي الداخلي، فهي تنحي الصراعات الخارجية وتتجنب الصراعات من أجل ذلك، كمـــا أنها تحاول خلق بيئة دولية مسالمة ومستقرة لإتمام برنامجها التحديثي والتركيز عليه .

وقد توسعت العلاقات التجارية والإقتصادية ما بين الدولتين فقد تم توقيع إتفاق تاريخي بين الولايـــات المتحدة والصين بتاريخ 1999/10/15 والذي فتح الباب أمام إنضمام الصين الى منظمـــة التجـــارة العالميـــة ويضـــمن هـــذا الاتفـــاق فـــتح أســـواق الصـــين أمـــام الســـلع والمنتجـــات

والخدمات والشركات الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل وقد حققت الصين مصالح كبيرة من ذلك، ويعتبر الصينيون ذلك دافعا لزيادة كفاءة إقتصادهم.(التقرير الاستراتيجي العربي 1999: 84-85) ، فمن الناحية الاقتصادية تعد الصين سوقاً هائلة متنامية، كما تكتسب الصين أهمية أخرى في المجالين السياسي والأمني لأن نجاح أي مبادرة أمريكية يستلزم موافقة بكين، أما من الناحية الإقليمية فتعتبر الصين قوة عسكرية كبرى.(ويلبورن 1998: 50-51)

وإذا كانت علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر العلاقات قلقاً مقارنة بعلاقات الصين مع جيرانها في شمال شرق آسيا، فإن العكس صحيح أيضاً، فالأهمية النسبية لبكين في نظر واشنطن لا تصل إلى أهمية واشنطن بالنسبة لبكين، ولكن من الواضح أن الولايات المتحدة تولي إهتماماً كبيراً للصين نظراً لتأثيرها على المصالح الإقتصادية والأمنية للولايات المتحدة في كل منطقة آسيا – المحيط الهادي بما فيها شمال شرق آسيا. (المرجع السابق: 49)، إن المصلحة القومية الأمريكية هي مقاومة أي قوة تريد الهيمنة على آسيا وهكذا فهي تسعى لتعزيز علاقات التعاون مع جميع الدول المهمة في آسيا للإبقاء على الإحتمالات مفتوحة نحو عمل مشترك إذا ما دعت الحاجة لذلك، وينبغي كذلك أن تسعى إلى إيصال الرسالة إلى الصين مفادها أن معارضة الهيمنة مقرونة بتشجيع علاقات بناءة وأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تسهل ولا تعيق مشاركة الصين في نظام دولي مستقر وينبغي أن تكون المواجهة مع الصين الملاذ الأخير وليس الخيار الإستراتيجي.(كسينجر دون سنة: 133)، كما إعترفت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد نيكسون بدور قد تلعبه الصين في تأسيس توازن آسيوي جديد للقوى. وفي المنظور الجيوسياسي كانت هناك أسباب قوية للتقارب مع الصين لموازنة الاتحاد السوفييتي. إما لكبحه وإما لجره إلى مفاوضات جدية. وهكذا فقد إنتعشت الروابط بينهما لوجود هدف مشترك ألا وهو مقاومة ما يسمى بالهيمنة، وهذا يعني مقاومة مساعي الإتحاد السوفييتي؛ للإخلال بالتوازن العالمي أو الآسيوي للقوى وإتفاقا ضمنياً على إستراتيجية ملائمة لتحقيق هذا الهدف. (المرجع السابق: 137)

ويشير زيدان أن جوهر الخلاف في العلاقات الصينية الأمريكية يتمثل في أربع قضايا ألا وهي:

1. الأمن في شرق آسيا الباسيفيكي.
2. الإقتصاد الدولي وتحرير التجارة.
3. ضبط التسلح ومنع الإنتشار النووي.
4. الموقف من الشرق الأوسط مع إبراز موقف كل من الدولتين ودور التدخل الداخلي في تحديده.

وسأتناول هنا قضية ضبط التسلح ومنع الإنتشار النووي لما لتلك القضية من أهمية على العلاقات الإسرائيلية الأمريكية وعلى العلاقات الإسرائيلية الصينية، فقد شكلت قضية ضبط التسلح ومنع الإنتشار النووي أحد المحاور الرئيسية للخلاف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات لما تمثلت من أهمية بالغة لكل من الدولتين، فبالنسبة للصين، فإن سوق السلاح الصيني يتركز في منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة إرتفعت أهميتها في السياسة والإستراتيجية الصينية بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. وحسب المعطيات الدولية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى حصر القوة الخاصة بالشرق الأوسط لكي تبقى ضمن نظاق سيطرتها، وبالتالي فإن التحكم في موارد التسلح لتلك الدول أو تحديدها بشكل أو بآخر هو هدف للولايات المتحدة الأمريكية لكي لا تنهض أي قوة شرق أوسطية لتهدد منطقة آسيا ككل، وبالتالي وكما يشير زيدان فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إحتلت قضية منع الانتشار النووي وضبط التسلح المرتبة الأولى في الإستراتيجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة. حيث تتيح تلك القضية إبقاء الصراعات في الأقاليم ذات الأهمية عند مستويات منخفضة يمكن السيطرة عليها وإحتوائها بأقل قدر ممكن من إستخدام القوة والموارد.(زيدان 1998: 119)

ويرى زيدان أن هذا المحور من العلاقات يمثل أكثر المحاور عملا على التباعد، وإحدى اشكالياته الإفتقار إلى القواعد الموضوعية التي تحكم أعمال الحد من التسلح على مستوى العالم، وهناك درجة

من الإتفاق بين الدولتين على حظر إنتشار الأسلحة النووية؛ حيث من غير المؤكد أن الصين ساعدت دولة غير نووية على دخول النادي النووي على الرغم من أنها لم توقع على إتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية، وتحرص على أن تكون المفاعلات التي تصدرها للأغراض السلمية وتخضع لإشراف وكالة الطاقة الذرية. أما بخصوص الأسلحة التقليدية فإن الصين لا تتردد كثيرا في عقد أي صفقة مع أي دولة حتى إذا كانت تشتمل على صواريخ قد تكون محظورة. (زيدان 1998: 121).

وقد تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها من ضبط التسلح عندما كانت بصدد تكوين التحالف الدولي لمحاربة العراق، حيث أكد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق لنظيره الصيني تشيان تشي تشن في ديسمبر 1990، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعارض قيام بكين بتزويد سوريا بصواريخ أرض–أرض متوسطة المدى مؤكدا إمكانية عقد صفقة مع أي دولة حتى إذا كانت تشتمل على صواريخ قد تكون محظورة، ثم عدلت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها مرة أخرى بعد حرب الخليج مباشرة عندما صرح ريتشارد سولومون مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأقصى أن الولايات المتحدة الأمريكية طلبت من الصين المساعدة في وضع ضوابط دولية جديدة لوقف تدفق الأسلحة إلى الشرق الأوسط. (المرجع السابق: 121)، ومن وجهة نظري فإن هذا المحور على الرغم من أنه يعتبر من أكثر المحاور التي تعمل على التباعد في العلاقات بين الدولتين، إلا أنه يعتبر أيضا من أكثر المحاور التي تعمل على التقارب في العلاقات الصينية الأمريكية؛ فمن خلال سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحتواء منطقة آسيا بما فيها الشرق الأوسط، فمن المفترض أن تتقارب في علاقاتها مع الصين التي تعتبر المزود الرئيسي للشرق الأوسط بأنظمة التسلح وأنواعه المختلفة.

أما عبد الرحمن فيرى أن هناك قلق من الدول الكبرى بشكل عام إزاء نجاح الصين في تطوير أسلحة نووية مع حرص تلك الدول على حصر ذلك الإمتياز بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها تمارس ضغوطاً هائلة لمنع باقي دول العالم الثالث من إقتفاء آثار الصين على طريق كسر

الاحتكار النووي. فإن الصين لم تتردد في تصدير التكنولوجيا النووية إلى العديد من دول العالم الثالث، فتعاونت مع الباكستان تعاوناً واسعاً في هذا المجال، وقدمت مفاعلي أبحاث صغيرين لسوريا وغانا. كذلك زودت إيران بمفاعل نووي ثاني على الرغم من ضغوط وتحذيرات أمريكية وأوروبية شديدة سرية وعلنية لثني الصين عن إتمام هذه الصفقة. (عبد الرحمن 1996: 84)

ويقول كسينجر أنه ينبغي النظر في القدرة العسكرية الصينية على التحدي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية، ويذكر أن الصين تعمل على ما تسميه "القوة القومية الشاملة"؛ حيث أن قوتها العسكرية ستصبح تحديا أكثر أهمية إلا أنه في المدى المنظور ستظل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مزايا دبلوماسية وإقتصادية وعسكرية تتيح لها صياغة المستقبل من غير اللجوء إلى مواجهة مع الصين. (كسينجر دون سنة: 145-147)، وأؤيد كسينجر في هذا المنطلق خاصة وأنه ومن وجهة نظري فإن الصين غير معنية في الوقت الحالي إلى دخول أي مجابهة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، فهي تسعى إلى إكمال برنامج التحديثات الداخلية التي بدأت به، ومن ثم تنطلق لتثبت نفسها على المستوى الإقليمي لتصعد للمستوى العالمي بكفاءة وفاعلية، وبالتالي فإن ترأس النظام الدولي بالنسبة للصين هو هدف بعيد المدى، مع التنويه إلى أن الصين حاليا في النظام الدولي تشكل قطب مؤثر من الأقطاب الدولية المؤثرة.

ويدعم كسينجر ذلك برؤيته أنه ينبغي على القيادة الأمريكية أن تكون حكيمة وان تسعى إلى الموازنة بين مخاطر إثارة القومية الصينية والمكاسب من الضغوط قصيرة المدى. ويذكر أن الصين إن بقيت متماسكة محلياً، فلا مناص من أن تصبح قوة رئيسية وعندها ستمتلك قدرة معززة على تحدي الولايات المتحدة، أستنتج هنا أن لكل من الحكومة الأمريكية والصينية أسباباً وجيهة للإبقاء على العلاقات الشاملة بينهما، في العديد من المجالات مثل التجارة والاستثمار إضافة إلى المجالات الخاصة بالقضايا السياسية والأمنية وهي أمور تدفع كلا من واشنطن وبكين إلى محاولة تحسين العلاقات. (المرجع السابق: 145-147)

إسرائيل والحليف الإستراتيجي الأمريكي :

الأمن والإستقرار هي من أهم العوامل التي تسعى إسرائيل لتحقيقها، فإسرائيل تعتبر الأمن والإستقرار هي إحدى الركائز الأساسية لكيانها ووجودها كما ذكر آنفاً، وبالتالي فمن الأساليب التي تحقق إسرائيل من خلالها الأمن والإستقرار هو "الحليف الإسترتيجي" فهو يشكل عنصر أساسي لتحقيق الأمن والإستقرار، وقد برز إعتماد إسرائيل على الحليف الإستراتيجي منذ إصدار وعد بلفور عام 1917، وقيام الدولة وحرب الإستقلال عام 1948، حيث كان حلفائها بريطانيا والولايات المتحدة، وتحالفت مع بريطانيا وفرنسا في حرب 1956، وإعتمدت على الولايات المتحدة الأمريكية في حرب 1967، والتي رسمت عقيدة التحالف الأمني ووصلت إلى مرحلة التطابق في المصالح والأهداف، كما أثبتت حرب 1973 القصور الذاتي في موارد القدرة الإسرائيلية وإعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين وجودها.

وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منذ الثمانينات على مبدأ زيادة التعاون الإستراتيجي لتعزيز إستقرار وأمن إسرائيل. حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل بإعتبارها كنزاً إستراتيجياً لا يمكن التفريط به حيث تعتبر أن القدرات العسكرية التقليدية والغير التقليدية أو النووية هي قيمة مضافة لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وذلك لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة ولتحقق الولايات المتحدة الأمريكية التفوق في ميزان القوى الإقليمي، وقد شهدت العلاقات طفرة كبيرة منذ تولي الرئيس كلينتون السلطة عام 1993 لتشهد قمة التعاون الإستراتيجي وصولاً إلى التحالف الإستراتيجي. (العشري 2000: 73)

وألحظ عند تحليلي للعديد من وجهات النظر أن المجتمع الدولي يربط دوما مابين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على إعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الإستراتيجي الأول والأوحد لإسرائيل والتي تحقق الأخيرة من خلاله العديد من الأهداف والمنافع، مع إتجاه البعض إلى الإشارة إلى أن تلك العلاقة تسير في إتجاه واحد ألا وهي تصاعد المصالح الإسرائيلية بإعتمادها على

ذلك الحليف، إلا أنني لاحظت من خلال العديد من القراءات أنه ووفق تحليل الآراء الإسرائيلية بحد ذاتها فإن بعضها يشير إلى تصاعد المصالح الأمريكية وتزايدها على تلك الإسرائيلية، مما يدفع إسرائيل للبحث عن حليف جديد لتحقيق أهدافها من خلاله، وهذا ما تشير إليه بعض الدراسات البحثية في إسرائيل، بحيث بدأت بعض المراكز البحثية في إسرائيل تصوير العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وكأنها مجرد علاقة في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية فقط وأن هذه العلاقة تحولت من كونها ثروة إستراتيجية لإسرائيل كما هو مفترض إلى عبء سياسي. وفي دراسة الباحث عزرا زوهر لمركز أرئيل للدراسات السياسية والتي تطرق فيها في تقويمه لمراحل السياسة الأمريكية نحو إسرائيل، وقد ذكر زوهر أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتناقض في جوهرها مع المصلحة الإسرائيلية وأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط تهدف بالأساس إلى تقليص إسرائيل وحصرها في حدود غير قابلة للدفاع عن نفسها زاعماً أن واشنطن إعتادت إرضاء العرب بالعملة الإسرائيلية على حد قوله، ولم يتطرق زوهر إلى الحليف الإستراتيجي البديل وإنما صب غضبه على الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لم تمنح إسرائيل ما يكفي من دعم إستراتيجي رغم الإستفادة من هذه العلاقات، أما الباحث مارتين شيرمان لدى مركز يافي للدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب فإنه يعتقد أنه إذا كانت المصالح هي الرابطة بين الأمم، فإن المصالح المتضاربة ستكون المفرق أو الفاصل بينهما، كما تطرق في دراسته إلى المطالبة بتنويع الإعتماد الإستراتيجي مع توسيع قاعدة المصادر الإستراتيجية للدعم الإستراتيجي، وتقول الدراسة أن إسرائيل باتت منذ نهاية عام 1967 معتمدة كامل الإعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر لها للدعم الإستراتيجي، وأن هذا الوضع في غاية الحرج لأمة مستقلة، ولا سيما تلك التي تعيش في ظروف جيوسياسية غير مرضية كالتي تعيشها إسرائيل، وتشير الدراسة إلى أن النظام الدولي لا يزال يعمل على نحو فردي، حيث تعتمد الدول على نفسها أساساً وتسعى نحو مصالحها الخاصة دون تنسيقها أو إلحاقها بمصالح الدول الأخرى، وبهذا الشكل ترى الدراسة إن إستمرارية التحالفات تبقى محدودة

ومشروطة تماماً بالرؤيا المتبادلة للمصالح القومية المتوافقة، ويتمثل جوهر هذه الفكـرة حسـب رأي شيرمان أن في النظام الدولي الرابطة المقدسة الوحيدة التي تبقى بين الأمم هي غياب كـل المصـالح المتضاربة. أما إذا ما ثارت بعض المصالح المتعارضة فلن يكون بوسع أي شـيء أن يبقـى هـذه الرابطة. وعلى هذا الأساس يطالب شيرمان صانعي السياسة في إسرائيل بأن يتمعنـوا فـي دراسـة تاريخ ومصير حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين كفيتنام الجنوبية والذين تخلت عنهم عنـدما وجدت الثمن الذي تدفعه لقاء إستمرار الدعم باهظاً، هذا بالإضافة إلى مراجعة ما أسـماه بالتجربـة الخاصة للأسياد الإستراتيجيين في الماضي. (المصري 2001: www.ahram.org.eg)

كل هذا لم يمنع شيرمان من التأكيد في دراسته أن هناك الكثير الذي يربط الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل معاً سياسياً وعسكرياً ومن حيث القيم الإجتماعية المشتركة، فبعض الإختلاف في المصالح قد ينشأ بالطبع وذلك بسبب الخلاف السياسي بين الدولتين في جملة من المواضيع بدءاً مـن إنتشـار التكنولوجيا والسلاح وإنتهاء بالعلاقات مع العالم الإسلامي. ومع ذلك فإن الشقاق قد ينبت من عناصر غاية الإبتعاد عن السياسة الإسرائيلية ذاتها ومثل هذه العناصر قد تتضمن إعادة ترتيـب الأولويـات القومية بناء على وقائع عالمية جديدة كتعاظم التحدي الصيني للصدارة الأمريكية أو نهوض محتمـل لأهمية آسيا الوسطى كبديل للشرق الأوسط كمصدر أساسي للطاقة، وأؤيد شيرمان بما تطرق إليه من خلال دراسته، وتنتقل الدراسة إلى الدول التي ينبغي أن تقيم معها إسـرائيل علاقـات إسـتراتيجية، وتقول إن هناك عدة أسباب ملموسة تجبر إسرائيل على أن تنظر بجدية في سيناريو يتقلص فيه الدعم الإستراتيجي تقليصاً كبيراً وأن ترسم السبل لمواجهة هذا الإحتمال. ومثل هذا الإحتمال يبدو واضـحاً أنه شرطاً مهماً في تشخيص الدول التي يمكن أن تكون مرشحة للمساهمة في الشراكة الاسـتراتيجية المتطورة مع إسرائيل. (المصري 2001: www.ahram.org.eg)، وأؤيد شيرمان في ذلـك بنـاءا على المعطيات الدولية التـي تناولهـا، خاصـة وأن الصـين هـي أحـد الـدول التـي تربطهـا مصالح جوهرية مع إسرائيل، كذلك هي إحدى القوى المرشحة لأن تكون قـوة مسـتقبلية عظمـى،

فإسرائيل تبحث عن حليف إستراتيجي جديد في الصين للعقد القادم، وذلك قبل أن يخبو نجم الولايات المتحدة الأمريكية وعند إشتداد قبضة الصين، مع المحافظة على وضعية العلاقات مع الولايات المتحدة؛ حيث نجد أن إسرائيل تضع قدماً في الولايات المتحدة الأمريكية والأخرى في الصين مع استمرار محور إرتكازها مع الولايات المتحدة لحين وضوح الرؤية الخاصة بقوة المستقبل وزعامة العالم وعندها ينتظر أن يتحول محور الارتكاز نحو الصين. (العشري 2000: 72+73+77)

وبالتالي فإنه وفقا للمعطيات التصاعدية للصين على المستوى الإقليمي والدولي، ووفقا للرأي المؤيد لتنويع الحليف الإستراتيجي فإن إسرائيل تسعى إلى دراسة وجود حليف إستراتيجي جديد تسعى من خلاله لتحقيق مكاسب أكبر على المستوى الإقليمي والدولي وأقوى مرشح لكي يكون حليفها المستقبلي هو الصين لما تتميز به من وزن إستراتيجي ولما يربط إسرائيل بالصين من مصالح جوهرية على العديد من المستويات.(جينبو 2004: 137)، وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه "الحرب الحقيقية" على ذلك بذكره أن الصين قيد الإستيقاظ وأنها سوف تتمكن من تقرير ميزان القوة في العالم بشكل أساسي خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ويمكن أن تصبح أقوى بلد على وجه الكرة الأرضية خلال القرن القادم.(عبد الرحمن 1996: 81).

العلاقات الصينية-الإسرائيلية في ضوء العامل الأمريكي الضاغط:

في سياق ما تناولته من طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية بما تتضمنه تلك العلاقات من عوامل جاذبة وأخرى مباعدة ما بين الطرفين، وكما نعلم فإن العلاقات بين الدول في النظام العالمي هي حلقة متصلة تعتمد على المصالح المشتركة بين تلك الدول على كافة الأصعدة، وبالتالي وفي حالة الدراسة التي بين يدي فإن العلاقات الصينية الإسرائيلية ستتأثر بالعلاقات الصينية الأمريكية سواء إيجابا عند التجاذب في تلك العلاقات أو سلباً عند التباعد في تلك العلاقات، وخاصة في الوضع الصيني الصاعد على المستوى الدولي مما يشكل خطراً على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، فسوف أشير في هذا

الجزء من الدراسة إلى تأثير العلاقات الصينية الأمريكية على العلاقات الصينية الإسرائيلية مع أهمية ذلك التأثير نظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الحليف الإستراتيجي الأول لإسرائيل، وهنا سأستعرض العديد من المواقف الإسرائيلية تجاه الصين والتي إضطرت إسرائيل إلى إتخاذها في العديد من الأحيان نتيجة للقيود والمحددات التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد إتخذت إسرائيل العديد من المواقف وإتخذت العديد من القرارات المعادية للصين أو المضادة لها على الرغم من مصالحها مع الصين، وقد كانت إسرائيل وما زالت تبرر مواقفها تلك بسبب الضغوط الأمريكية وسأشير إلى العديد من الشواهد على ذلك.

فقد سعت الحكومة الإسرائيلية إلى تطوير إعترافها بجمهورية الصين الشعبية إلى مرحلة إقامة علاقات دبلوماسية، وبدأت إتصالاتها حول ذلك، إلا أن إندلاع الحرب الكورية، أربكت الخطط الإسرائيلية وإضطرت إسرائيل إلى الكشف عن حقيقتها بإنحيازها الكامل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في عدوانها على كوريا الديمقراطية، وأدركت بكين هذه الحقيقة، وغضبت لوقوف إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى ذلك كله إلى تجميد الخطط الإسرائيلية الرامية لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية. وقد حاولت تل أبيب شرح موقفها ذاك من خلال إختلاق ذريعة لا تزال دارجة في الدبلوماسية الإسرائيلية إزاء الصين حتى اليوم؛ وهي أن إسرائيل كانت مجبرة على إتخاذ موقف معاد للصين الشعبية بسبب الضغوط الأمريكية.(الوادي 2004: 126-127)

ومع كل ذلك وفي ظل البحث الإسرائيلي الدائم عن حليف إستراتيجي، فما أن تم الإعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية حتى كانت إسرائيل أول دوله تعترف بها في الشرق الأوسط وثامن دولة خارج الكتلة الشيوعية. (عبد العزيز 1998: 128)، والسعي الإسرائيلي لإقامة علاقات مع الصين إصطدم بممانعة أمريكية قوية، فيقول ياكوف شيموني، أحد موظفي الخارجية الإسرائيلية: "إن مجرد الإعتراف بالصين الشعبية قد أغضب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإن إقامة علاقات دبلوماسية معها قد يعتبر عملاً غير ودي وقد تكون عواقب وخيمة".(الاسدي 2000: 150)، وعادت

إسرائيل مجدداً للتقرب من الصين الشعبية وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها، ومرة أخـرى أجبـرت الأحداث إسرائيل على الاختيار بين جوهرها الحقيقي وتحالفاتها الحقيقية وبين ما تدعيه وتروج له من تلفيقات تحررية؛ ففي 1954/9/21 صوتت إسرائيل في الدورة التاسعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب مشروع القرار الأمريكي الذي ينص على عدم تمثيل الصين الشعبية في الأمـم المتحـدة ومرة أخرى بررت تل أبيب موقفها هذا بشدة الضغوط الأمريكية،(الوادي 2004: 127) مـع أنهـا كانت تصوت إيجابياً على ذلك عامي 1950و1951 ، وقد أكد هاكوهين على تأثير العامل الضـاغط الأمريكي على العلاقات الصينية الإسرائيلية. (جانسن 1972: 157-158)

وهكذا فقد ظل العامل الأمريكي من أكثر العوامل السياسية الضاغطة – بل وأقواها أيضـاً – التـي فرضت قيوداً على اعتراف إسرائيل بالصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وأضيف أنهـا فرضت قيود أيضا على العلاقات التجارية. وفي الواقع إن اهتمام إسرائيل بالعامـل الأمريكـي لـه مبرراته وأسبابه، فإسرائيل تخشى الغضب الأمريكي؛ نظرا لأهمية الولايات المتحـدة الإسـتراتيجية لإسرائيل، كما يشير عبد العزيز أن الأحداث في عـام 1953 أثبتـت صـدق الرؤيـة الإسـرائيلية ومخاوفها من الولايات المتحدة التي قطعت المعونة الإقتصادية عن إسرائيل لإرغامها علـى إيقـاف مشروع إصلاح الحولة في المنطقة المنزوعة السلاح المتاخمة لسوريا.(عبد العزيـز 1998: 128)، وهكذا فقد إضطرت إسرائيل إلى دفع ثمن العون المباشر والهائل الذي قدمته لها الولايـات المتحـدة، ذلك الثمن هو الرفض التام لإقامة علاقات مع أكبر دولة آسيوية وهي الصين الشيوعية التي أصـبح عداؤها الشديد لإسرائيل من صلب السياسة الصينية. (جانسن 1972: 157)، وبقيت إسرائيل تحـاول الإنفتاح والدخول إلى الصين إلا أنها أصيبت بنكسة نتيجة العديد من الأمور: مؤتمر باندونغ عـام 1955، صفقات السلاح التي قدمتها إسرائيل للهند، ومن ثم حرب حزيـران عـام 1967.(الـوادي 2004: 127)، وهكذا شهدت الدولتان فتوراً واضحاً وكانت طبيعة العلاقات تتسم بالتردد والتراجـع، لا سيما من الجانب الإسرائيلي وذلك لعدة عوامل أهمها؛ حرص إسرائيل على تفـادي التـوتر فـي

علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جراء تقاربهـــا مـــع الصـــين، (خـــلاف 2000: 163)، وبالتالي فإن العلاقات الصينية الإسرائيلية تأثرت في تلك الفترة سلبا نتيجة للضغط الأمريكـــي علـــى إسرائيل.

وإذا تطرقت إلى فترة السبعينات ألاحظ أنها كانت نقطة تحول فاصلة في العلاقات الصينية الأمريكية بالإنفتاح الأمريكي تجاه الصين، مما أثر إيجابا على العلاقات الصينية الإسرائيلية، وقد أيد ذلك خلاف بتأكيده على أنه ومع بداية عقد السبعينات لاحظ المراقبـــون العســـكريون أن العلاقـــات العســـكرية الإسرائيلية الصينية أخذت في التنامي لا سيما نتيجة لعدة أمور أهمها أن بداية الســـبعينات شـــهدت إنفتاحاً أمريكياً على الصين، ويعتبر كسينجر هذه الخطوة من أهم التحولات الإستراتيجية، فهو يـــرى أن إنهاء العزلة على الصين ذات المليار نسمة يجنب السلام العالمي تهديداً خطيراً، ويعتقد كســـينجر أن علاقات ثلاثية بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والصين ستكون لمصلحة الســـعي لإيجـــاد السلام توحي بالأمل بإنتهاء حرب فيتنام المؤلمة.(غرايبة 2004: www.alitijahalakhar.com)، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة توجهت إلى الحفاظ على مسافة معقولة بينها وبـــين الصـــين حيث أدى القلق الأمريكي الصيني بشأن الإتحاد السوفييتي إلى تفاهم يسوده القلق والريبة للعديد مـــن الأسباب لسنا بصدد ذكرها هنا(باتن 2003: 321).

وهكذا وبناء على ذلك ظهرت بوادر الإنفتاح بين بكين وتل أبيـــب، وشـــهدت العلاقـــات الصـــينية الإسرائيلية نقلة نوعية وكان من أسباب ذلك التنامي التفاهم التدريجي بين الصين والولايات المتحـــدة الأمريكية، ومن ثم إنعكس التقارب الإسرائيلي الصيني على علاقاتهما العســـكرية. (خـــلاف 2000: 163)، وقد زادت قوة التفاهم الإستراتيجي بين الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار دبلوماسية البنغ بونغ، والتي أدت إلى زيارة هنري كسينجر لبكين في يوليـــو عـــام 1971، وزيـــارة الرئيس الأمريكي نيكسون للصين في عام 1972والذي أجرى من خلالها محادثات مع ماوتسي تونـــغ بغية تطبيع العلاقات بين الدولتين. ولذلك خفت حدة العامل الأمريكي ولم يعد ذلك العامل عقبة كبرى

أمام إسرائيل ورغبتها المتجددة في إنشاء علاقات مع الصين الشعبية وأصبحت واشنطن تبارك بصورة ضمنية خطوات إسرائيل في هذا الاتجاه. (عبد العزيز 1998: 133-134)، وشهدت العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل تطوراً ايجابياً تمثل في إزالة عقبة من أكبر العقبات التي كانت تعترض مسيرة علاقاتهما وإتصالاتهما المتبادلة.

وبناء على ما تم الإشارة إليه فلم تعد الآن الولايات المتحدة الأمريكية عامل ضاغط بشكل سلبي تجاه العلاقات الصينية الإسرائيلية وإنما أصبحت عامل داعم خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي غيرت أولويات الحكومة الأمريكية في سياساتها الخارجية، فقد أصبحت تسعى للإستفادة إيجابا من تطوير علاقاتها مع دولة متطورة مثل الصين ولها علاقة متينة مع الشرق الأوسط، كما أنها بحاجة إلى تأييد دولي لدعمها في تبني القضايا المناهضة للإرهاب. وبالتالي فالعامل الأمريكي الضاغط الذي حدد وقيد العلاقات الصينية الإسرائيلية بدأ يزول تدريجيا مما يصب مما مصلحة كل من الصين وإسرائيل، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

المحدد الأمريكي في العلاقات الصينية الإسرائيلية العسكرية:

يعتبر المجال العسكري في العلاقات الصينية الإسرائيلية من أهم مجالات التعاون مابين الدولتين، خاصة وأن الصين تسعى جاهدة للحصول على التكنولوجيا والتقنيات الغربية التي ستحصل عليها عن طريق أقرب منفذ للولايات المتحدة الأمريكية ألا وهو إسرائيل، ومن الجدير بالذكر أن إنتاج الأسلحة الإسرائيلية وتسويقها خارجياً عملاً ضرورياً لإستمرار الحياة في إسرائيل، وتقدم إسرائيل على بيع الأسلحة الأمريكية التي تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية دون ثمن أو أن يكون حق إنتاجها في إسرائيل مثل الأسلحة والنظم التكنولوجية الأمريكية المتقدمة، وقد تقدم إسرائيل على بيعها لدول لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في وصول هذه الأسلحة إليها مثل الصين التي طالما

زودتها إسرائيل بنظم تكنولوجية أمريكية متقدمة بأسعار باهظة رغم الإعتراضات الأمريكية.(عبد السلام 2004: 144)

وكما ذكرنا فإن التطلع الصيني المستمر وجهود بكين الدءوبة لجذب التكنولوجيا الغربية، كما أن من أهم أسباب تعزيز التعاون العسكري مع إسرائيل، فقد فرضت الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين خشية تطوير قدرتها العسكرية وأن تصبح عامل تهديد في منطقة جنوب شرق آسيا. (عبد العزيز 1998: 13)، وعلى الرغم من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين على العديد من الأصعدة مع حرص الجانبين على إبقاء التعاون العسكري بينهما بعيداً عن الأنظار وكان من أهم أسباب ذلك؛ هو المعارضة الأمريكية لتزويد الصين بالأسلحة المتقدمة وبالتقنية العالية وموقف واشنطن هذا –رغم العلاقات الصينية الأمريكية– كان ولا يزال مستمراً؛ ومبعثه القلق الأمريكي من أن تصبح الصين دولة عسكرية كبرى، وقد تعمق الخطر الأمريكي على تصدير السلاح إلى بكين منذ أحداث تيان آيمين في حزيران عام 1989، والشيء المثير فعلاً هو عدم تقيد إسرائيل بالموقف الأمريكي بهذا الخصوص؛ إذ تتسرب بين الفينة والأخرى أخبار عن تعاون عسكري صيني إسرائيلي. ويعرف عن ذلك من خلال الإحتجاج الأمريكي على إسرائيل، فواشنطن تبدي إمتعاظها وإحتجاجها على قيام إسرائيل بتصدير أسلحة من صنع أمريكي أو فيها مكونات أمريكية –لكن لسبب ما – لا تعارض تصدير أسلحة إسرائيلية الصنع إلى بكين رغم أن البنتاغون يعارض قيام الأوروبيين بذلك. (الوادي 2004: 130)

وتدعي الولايات المتحدة الأمريكية إن تزويد الصين بالتكنولوجيا الإسرائيلية، وخصوصاً طائرة أواكس من شأنه أن يحدث تغييراً إستراتيجياً في القدرات العسكرية الصينية الأمر الذي يضر بمصالحها، هذا فضلاً عن كون حلفاء أمريكا في منطقة آسيا (تايوان) يشعرون بالخوف جراء تصاعد التهديد الصيني لهم. (الاسدي 2000: 152)، وقد أحدثت تلك العلاقات صخباً كبيراً، بحيث شهدت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية توتراً في التسعينات نتيجة بيع إسرائيل التكنولوجيا الأمريكية للصين،

وفي الواقع لا يمكن التقليل من حجم المواقف المتعارضة بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، فإسرائيل تريد تعزيز علاقاتها مع الصين على الصعيد العسكري والتكنولوجي، وتعزيز مكانتها الإقليمية في آسيا، كما تسعى لعقد إتفاقية مع الصين لمراقبة الأسلحة التي ترسل إلى الشرق الأوسط لتبقى على دراية تامة بنظم الأسلحة الصينية المصدرة إلى المنطقة، وخصوصاً الدول العربية والإسلامية (سوريا وإيران) وهي تشعر بقلق شديد من حصول دول شرق أوسطية على أسلحة صينية.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن تصدير إسرائيل للتكنولوجيا الأمريكية يتعارض مع مصالحها، خاصة أن الصين في حالة صراع مع تايوان حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن استمرار تزويد إسرائيل للصين بالسلاح سوف يؤدي إلى تهديد تايوان، وهو ما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لأمنها، كما ترفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون إسرائيل (حليفة الولايات المتحدة الرئيسية) هي السبب في تهديد المصالح الأمريكية (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 36)، إن معارضة الولايات المتحدة لبيع أسلحه وتكنولوجيا عسكرية إلى الصين، تعكس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إحتكار صناعة تكنولوجية الأسلحة الاستراتيجية، وتجارتها والإشراف على رخص إنتاجها وتصديرها فواشنطن تمارس هيمنتها على حليفها في هذا المجال. ولعل تصريح افرايم شيه نائب وزير الدفاع الإسرائيلي من أن واشنطن " طردت إسرائيل بقسوة" من أسواق الأسلحة في العالم، وأنها تعتمد معايير مزدوجة في التعامل مع الدول، حيث أنها لم تتعامل بالطريقة نفسها مع بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تحاولان الفوز بالصفقة مع الصين، إلا أن الشريك الأصغر (إسرائيل) أراد حيزاً من الإستقلالية في مجاله الإقليمي وهو ما تعارضه الإدارة الأمريكية بشده وخصوصاً إذا تم من دون تنسيق معها. (الاسدي 2000: 153)

وقد توصل الجانبان الصيني والإسرائيلي إلى إتفاق على شراء إيران مفاعل أو إثنين في سبتمبر 1992، إلا أن الاحتجاج والمعارضة الأمريكية في حينها تسببت في تأجيل الصفقة. وبعد أن تدهورت

العلاقات الصينية الأمريكية في الأعوام اللاحقة، أعلنت إيران والصين أنهما وقعتا اتفاقية في يوليو 1994 تقوم بموجبها الصين ببناء مفاعل نووي. (الايوبي 2004: www.palestinianforum.net) وفي عام 2000 ونتيجة للضغوط الأمريكية اضطرت تل أبيب إلى إلغاء صفقة لبيع طائرات "فالكون" المزودة بنظام للإنذار المبكر إلى الصين.(كوماراسوامي دون سنة: http://us.moheet.com)، وذلك بعد أن هدد أعضاء من الكونغرس بخصم ثمن الطائرة من المعونة الأمريكية لإسرائيل، كما عبر وزير الدفاع الأمريكي (وليام كوهين) عن إعتراضه على الصفقة إبان زيارته لبكين في تموز عام 2000. (حورين 2000: صحيفة معاريف)، وقد عقدت هذه الصفقة العسكرية بين الصين وإسرائيل وإحتفل الطرفان بتلك الصفقة إلا أن واشنطن علمت بتفاصيل الصفقة خاصة وانه يدخل فيها مكونات وأعلن البنتاغون أن إمتلاك الصين لهذه الرادارات يهدد أمن القوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا ولذلك مارست ضغوطاً شديدة على إسرائيل إضطرت بعدها تل أبيب إلى إلغاء العقد بعد نحو سنتين من إبرامه. وقد أثار الموقف الإسرائيلي سخط بكين وكادت العلاقات الثنائية أن تصاب بشرخ كبير. ولتلافي ذلك حاول الإسرائيليون إسترضاء الصين بأي شكل. فقد بذلت الحكومة الإسرائيلية جهوداً مكثفه من أجل تطويق الغضب الصيني، وأرسلت عدداً من الوزراء بينهم شمعون بيرس –وزير الخارجية آنذاك –لهذه الغاية، وحسب المصادر الإسرائيلية فقد أكد بيرس أن إسرائيل أقدمت على إلغاء الصفقة تحت الضغط الأمريكي وأن الحكومة الإسرائيلية ترغب في تطوير العلاقة مع الصين وهي مستعدة لدفع التعويضات المالية المناسبة.وأدركت بكين أن سبب الإلغاء هو الضغط الأمريكي فعلاً، فضلاً عن أنها لا تريد تدهوراً في العلاقات مع تل أبيب، وتشير المصادر الإسرائيلية إلى إن إسرائيل دفعت 350 مليون دولار تعويضات للصين على إلغاء الصفقة، وقد غضبت بكين لاحقاً عندما علمت أن تل أبيب باعت الصفقة نفسها إلى الهند –الخصم السياسي للصين – وبموافقة الإدارة الأمريكية. (الوادي 2004: 131–133)، والواقع أن هناك شكوكاً ليست بالضعيفة حول جدية الولايات المتحدة الأمريكية في إستمرار إعتراضها على تزويد إسرائيل لبكين بهذا النوع من

الطائرات وخصوصاً أن الإحتجاج الأمريكي يتوقف وفقا للظروف والعلاقات مع الصين، ففي حال تحسنها مستقبلاً يمكن القول أن إسرائيل سوف تعاود إقناع واشنطن بإستئناف الصفقة خاصة وأن تل أبيب ملزمة بدفع تعويضات كبيرة للصين في حال إلغائها. (حورين 2000: صحيفة معاريف)

وقد عادت الأجواء للتوتر مجدداً عقب إصطدام طائرة تجسس أمريكية بطائرة عسكرية صينية فوق الأراضي الصينية في ابريل 2000 ، حيث نشرت عدة صحف عالمية صور توضح أن الطائرة المقاتلة الصينية التي اصطدمت بالطائرة الأمريكية، كانت مسلحة بصواريخ جو –جو من إنتاج إسرائيل وهو صاروخ من طراز "بيتون–3"، وقد تسربت هذه الصور عن طريق وزارة الدفاع الأمريكية التي قالت مصادر من داخلها أن هذه الصور التقطت في يناير 2000 بواسطة طيارين أمريكيين خلال مناورة في بحر الصين الجنوبي. وقد تسبب نشر هذه الصور في إحراج للقيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل حيث جاءت بمثابة تأكيد للأنباء التي نشرت.(عكاشة 2001: 103–104)، وقد شددت بكين على ضرورة أن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بمسؤوليتها في سقوط المقاتلة الصينية والإعتذار للشعب الصيني وإتخاذ خطوات عملية لمنع تكرار إحداث التجسس في المستقبل.(شهاب 2003: www.islamtoday.net)

ويقول الصحافي آمنون بارزيلاي أن المحدد الأمريكي في علاقات الدولتين حاليا يكاد يكون هو الأقل ثقلا في مردوده السلبي على العلاقات الصينية الإسرائيلية من مثيله الخاص بالسياسة الصينية الشرق أوسطية، مبعث ذلك التطورات غير المسبوقة التي تشهدها العلاقات الأمريكية الصينية خلال ولايتي الرئيس كلينتون الديمقراطية، والتي أزيلت في طياتها كافة محددات الخلاف والتوتر في تلك العلاقات، إذ لم تشهد تلك العلاقات اختراقا إسرائيليا كاملا للإدارة الأمريكية وسياساتها الخارجية كما في ذلك الوقت، ففي السابق كان هناك ثقل محوري للمحدد الأمريكي في علاقات الدولتين الصين مع إسرائيل لكون الإدارات السابقة كانت رافضة تماما المسألة قيام إسرائيل ببيع أسلحة وتقنيات عسكرية

أمريكية إلى الصين أو أية جهة أخرى بدون إذن مسبق من الولايات المتحدة الأمريكية.(الايوبي 2004: www.palestinianforum.net)

إن التعاون الصيني الإسرائيلي على المستوى العسكري أدى إلى توتر في العلاقات مع الولايات المتحدة التي أكدت أجهزة إستخباراتها أن هناك تعاوناً عسكرياً بين الصين وإيران، تقوم على إمداد إيران بالتكنولوجيا لبناء صواريخ شهاب 3. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 36)، مع التنويه الى أن هناك قضايا حيوية تهم الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص إيران حيث أنها تصر على ضرورة توقف إيران عن إستخدام الإرهاب ذلك أن أي شيء يعكس غير ذلك من شأنه تدمير أي تحرك باتجاه التقارب ولن تتسامح الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل "إرهاب" ضد حلفاؤها.(سايدر 2003: 33)، ويتضح وجود مصالح إسرائيلية وأخرى صينية من إقامة الصفقات العسكرية بين الصين وإسرائيل نستطيع إجمالها بالتالي:

فبالنسبة للمصالح الإسرائيلية، فهي رسالة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرى المراقبون السياسيون أن صفقة السلاح الأخيرة تأتي بمثابة رسالة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد إستقلالية إسرائيل وحقها المشروع في إتخاذ القرارات المناسبة والموائمة لمصالحها الخاصة. ويؤكد محللون سياسيون أن إسرائيل تحاول أن تختبر رد الفعل الأمريكي الحقيقي على تحللها التدريجي من خناق التحالف وشروطه وضوابطه التي تفرضها واشنطن على إستغلال الحركة الإسرائيلية دفاعاً عن مصالحها المستقلة، بعد سنوات طوال من الخضوع للقيادة الأمريكية في تحديد الحركة والمصالح وحدود الإستقلالية، أما المصالح الصينية فإن البعض يصل في تحليلاته إلى أن إتمام صفقة الصين مع إسرائيل تعتبر رسالة غير مباشرة للولايات المتحدة تؤكد فيها الصين عزمها الحصول على السلاح الغربي من كل المنافذ الممكنة بما في ذلك أقرب المنافذ إلى واشنطن، ومن زاوية أخرى يمكن القول بأن تقارب الصين مع إسرائيل قد يؤدي إلى الإستفادة بالوجود اليهودي ونشاط اللوبي اليهودي الفعال بالولايات المتحدة الأمريكية واستغلاله في خدمة مصالح صينية بالنسبة لتايوان، فضلاً

عن ملف حقوق الإنسان الصيني بداخل وزارة الخارجية الأمريكية. كما يرى بعض المراقبين إن اللوبي اليهودي قد يخدم المصالح الصينية فيما يتعلق بقضية إنضمام الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية وإنخراطها بالمجتمع الدولي والإبتعاد عن العزلة الدولية. (خلاف 2000: 163-164)

مستقبل العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد الدولي الأمريكي:

العلاقات الصينية الإسرائيلية ورغم أنها مرشحة لمزيد من النمو خلال الفترة المقبلة لأسباب إقتصادية وأمنية وعسكرية تخص الدولتين، فإن هذه العلاقات أيضاً معرضة للإنتكاس والتراجع بسبب تشابكها وتأثرها بالعلاقات الوثيقة بين واشنطن وتل أبيب، فإذا كانت إسرائيل بحاجة إلى الصين فإنها أكثر إحتياجاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. (صالح 2004: www.alasr.ws)، وأؤيد ذلك على إعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت الحليف الإستراتيجي الأول لإسرائيل، ومن ناحية أخرى يتناول Ahen أنه وخلال العقود القليلة القادمة ستصبح الصين في المركز الثاني في شرق آسيا، وإمكانية تمركز شرق آسيا حول الصين إحتمالية قوية ليست كارثية كما جادل البعض في الولايات المتحدة الأمريكية، والمخاوف من تعرض المصالح الأمريكية للخطر إذا هيمنت الصين على المنطقة لا أساس لها على الأغلب وربما تكون خطيرة. والحقيقة أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية القومية أن تتفاهم مع قيادة الصين وأن تتبنى مشروع إرساء علاقة إيجابية تسهل على الصين قيامها بدور بناء. أما البديل –أي المجابهة مع الصين –فسيرسم مساراً خطراً للولايات المتحدة الأمريكية، والكثير من الأمريكيين الذين يطالبون بالسيادة الأمريكية على العالم سيهاجمون هذا الموقف على أنه مناقض للبديهة وأنه يطرح الاستسلام الأمريكي المبكر للصينيين وأن هذا في أساسه أمر يناقض المبادئ الأمريكية، كما أنه يناقض مفهوم الصدارة والسيادة. وقد ينبذه البعض على انه سذاجة تتنافى مع الرؤية الواقعية، كما أن الواقعية السياسية توجب أن ينظر إلى الصين ومستقبلها كما هو قائم فعلاً وليس كما نتمناه أن يكون. فتوقع احتواء الصين أو إشغالها من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة

الأمريكية، وحسب الأهواء ومن دون عواقب خطيرة أمر غير واقعي. لذا يجب على الأمـــريكيين أن يتخلوا إلى الأبد عن مفهوم "مع الصين " أو "ضدها"، إن ظهور الصين من جديد كقوة عالمية ســيعيد شرق آسيا إلى نظام يشبه النظام التقليدي الذي ساد المنطقة. ومن المنظور الأمريكي ســيتطلب ذلــك إعادة تقييم الأدوار والمصالح والسياسات في العقود. ولإرساء الأساس لدور أمريكي ايجابي في شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين وما بعده تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية لمراجعة وإعادة التفكيــر في سياستها ليس فقط تجاه الصين بل والكوريتين واليابان أيضاً. (Ahen 2001: 129)

ومنذ عام 2001 تشهد الأروقة السياسية الأمريكية والإسرائيلية ما يمكن أن نطلــق عليــه "خــلاف سياسي "، فإسرائيل يبدو أنها لم تتمكن من إختراق الصين وأجهزتها الحساسة، فسعت إلــى محاولــة التقرب إليها ولو على حساب الولايات المتحدة الأمريكية مؤقتاً، حيث فرضت واشنطن عقوبات على الدول التي تبيع السلاح للصين وروسيا إلا أن القلق الأكبر جاء من صديق واشنطن الرئيس وحــامي مصالحها "المدلل" في الشرق الأوسط وهي إسرائيل، التي رأت في مصالحها مع دولة بحجم الصــين ما يكفي لان تضرب بقرار واشنطن عرض الحائط.(زيادة 2004: www.alasr.ws)، وبالتالي فإن الصين تتجاهل بشكل أو بآخر قرار واشنطن وتستمر في محاولات إختراق سور الصين بالعديد مــن الأساليب والتي من أهمها باب التقنية الغربية التي تتعطش الصين للحصول عليها، وحســب تقــارير وكالة الأنباء رويترز، يقول محققون بالكونغرس الأمريكي أن إسرائيل تتلقى سنوياً ما يقارب ثلاثــة مليارات دولار مساعدات أمريكية وهي تأتي في المركز الثاني بعد روسيا كمصدر للســلاح المتجــه إلى الصين، وبالتالي فقد ربطت تلك المصادر المساعدات الواردة لإسرائيل مــن الولايــات المتحــدة الأمريكية مع مدى إلتزام إسرائيل بعدم بيع الأسلحة للصين، إلا أنه وبنفس الوقــت يخشــى بعــض الخبراء من أن تكون تكنولوجيا أمريكية حساسة نقلت إلى إسرائيل قد وصلت إلى الصين التي باعتها بدورها إلى إيران وكوريا الشمالية اللتين وضعهما الرئيس الأمريكي جورج بوش ضمن مــا ســماه محور الشر بعد هجمات 11 سبتمبر 2001. وقد أيد ذلك التقرير حديث أعدته لجنة المراجعة الأمنية

الخاصة بالعلاقات الأمريكية الصينية التي شكلها الكونغرس لفحص العلاقات الأمنية والإقتصادية بين الدولتين، والذي تناول أن "إسرائيل تأتي في المركز الثاني مباشرة بعد روسيا كمصدر للسلاح إلى الصين وكقناة للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة تليها فرنسا وألمانيا ". وقال رئيس اللجنة ريتشارد داماتو أن هناك إجماعا على أن التعاون بين الصين وإسرائيل في مجال بيع الأسلحة لا يشكل علاقة صحية وشدد على أن نقل هذه التكنولوجيا أمر يثير القلق فيما يتعلق بتوازن القوى في تايوان، وقال كبار مسئولين أمريكيين أن العلاقات العسكرية الإسرائيلية الصينية حظيت باهتمام ضعيف منذ تولي بوش السلطة. فالقضايا التي من الممكن أن تثير إنتقادات تجاه إسرائيل تثير حساسية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث المصالح الموالية لإسرائيل لها نفوذ كبير، وتعكف الصين وهي قوة إقتصادية وعسكرية صاعدة على عملية تطوير عسكري كبرى وينظر بعض المسئولين والمحللين الأمريكيين إلى بكين بوصفها تهديداً خطيراً محتملاً.(رويترز 2002: www.aljazeera.net)، وبالتالي فإننا نرى أنها علاقات ما بين مد وجذر وذلك وفقا للوضع الدولي العام.

وقد فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية أولويات مختلفة على التوجهات العامة لسياساتها الخارجية. وأعطت الأولوية لمكافحة الإرهاب وبناء تحالف دولي لحصاره وتأكيد سيادتها السياسية للعالم وإستعادة هيبتها وذلك على حساب الصراع أو التنافس الإستراتيجي مع كل من روسيا والصين والإعراض عن التدخل في الأزمات الكبرى، وبالتالي فأحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت دافعا لإعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تغيرت مجموعة من المفاهيم التي حكمت العديد من الإدارات الأمريكية والتي ورثتها إدارة الرئيس بوش أو تلك التي سعى لترسيخها في بداية حكمه، مثل تجاوز ضرورات التنافس مع روسيا والصين وطرح قضية مكافحة الإرهاب كمجال للتعاون. ومن الجدير بالذكر هنا إن هذه المفاهيم التي يبدو أنها ستحكم الكثير من التوجهات الأمريكية الخارجية تفتقر للرؤية الواضحة وللآليات القادرة على وضعها في شكل إستراتيجية متكاملة واضحة المعالم.(عبد الوهاب 2002: 80)

ومن اللافت أنه وبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 أعلنت الصين على الفور تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لابل قبلت بالهجوم الأمريكي على نظام "طالبان" في أفغانستان البلد المجاور لها مباشرة؛ ففي معسكرات التدريب التابعة لحركة "طالبان" في أفغانستان كان يوجد جماعة من المسلمين الذين يقومون بأعمال من أجل استقلال كسينيانغ (تركستان الشرقية الواقعة في الشمال الغربي من الصين)؛ مما يعني أن انهيار نظام طالبان يصب أيضاً في مصلحة الصين، قدم بروز الإرهاب بعد 11 من سبتمبر، بإعتبار ما يشكله من تهديد للأمن العالمي، إضاءة جديدة للسياسة الصينية الخارجية وأتى معه بفرصة عظيمة لتحسين العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التعاون الموسع والمعمق مع واشنطن في مجال مكافحة الإرهاب والحد من إنتشار الأسلحة، رفع من إحتمالات ظهور شراكة صينية أمريكية في وضعية عالمية جديدة.(جينبو 2004: 136)

وفي هذا الصدد فالوضع الجديد أن الولايات المتحدة الأمريكية ذات القوة المهيمنة والصين الصاعدة ليستا غريمتين متنازعين فحسب، بل ترتبطان معاً في الوقت نفسه داخل شبكة واحدة من المصالح الاقتصادية المشتركة، حيث ترسل الصين ثلث صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتدعم في تطلعاتها نحو التحديث والتنمية من قبل الإستثمارات الأمريكية الجبارة، ثم إن الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة حيوية في إستثماراتها في الصين؛ لأن هذه الاستثمارات ستمكنها من المساهمة في معدلات النمو الصينية وتؤمن من ناحية أخرى قدرتها على المنافسة الدولية، وهكذا فإن العلاقات الأمريكية الصينية علاقات تقوم على المنافسة والشراكة في آن معاً والمحافظة على تلك العلاقات تتطلب من الجانبين عقلاً مرناً هادئاً وإستيعاباً لمعادلة المصالح المتبادلة، لذا سوف يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية عدم "دمج" الصين في النظام القائم للسياسة الدولية والإقتصاد العالمي وحسب، بل فسح المجال أمامها لتتبوأ مكاناً في القمة يليق بها. والصين من ناحيتها سيتعين عليها الإعتراف للولايات المتحدة الأمريكية بدورها كقوة باسيفيكية في شرق آسيا والعمل من جانبها على حل الأزمات مع البلدان الآسيوية الأخرى سلمياً وبالإعتماد على المساواة.

ويرى العديد أن ما يدعم ذلك أنه لا يوجد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أي نوع من أنواع تصادم الحضارات كالذي يتحدث عنه صموئيل هنتنجون، ولا وجود لأي أزمة عقائدية، بل هناك صراع على المصالح، وفي الوقت نفسه إتفاق على المصالح. هذا هو الجوهر الصحيح لأي سياسة خارجية. وإذا ما تكللت التنمية الاقتصادية الصينية بالنجاح، حينئذ قد يتكلل دمج الصين الناهضة بوصفها قوة عظمى في نظام عالمي متعدد الأقطاب وسيعتمد أداء هذه المهمة على تطوير العلاقات الأمريكية الصينية. (زايتس 2003: 561-564)، واؤيد ذلك؛ بحيث أنه ومن وجهة نظري فأحداث الحادي عشر من سبتمبر قد خدمت العلاقات الصينية الأمريكية بتقارب تلك العلاقات، فالحد من تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية لم تعد من أولويات الإدارة الأمريكية التي تسعى الآن إلى محاربة الإرهاب والتي تقع في سلم أولوياتها في الوقت الحالي، وأصبحت الصين من الشركاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية، ويؤيد Huwaidin ذلك بإشارته إلى أن الصين يجب أن تحافظ وتطور تلك العلاقة من أجل حفظ الأمن والمصالح الصينية، إلا أن الجديد هنا هو السياسة البراغماتية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية فالصين أصبحت الآن من أهم الشركاء الاستراتيجية على المستوى العالمي للولايات المتحدة الأمريكية. (Huwaidin 2002: 68)، كما يؤكد على ذلك المحلل الإسرائيلي زئيف شيف، بحيث أورد تقريراً مطولاً أفاد فيه:"أنه توجد في شبكة العلاقات السائدة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حالات من عدم الثقة، أبرزها يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الصين". وإختتم الكاتب بالقول:إن العلاقات الإسرائيلية الصينية هامة، لكن لا يجوز إن تمس العلاقات الإسرائيلية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، لان الثقة المتبادلة تستوجب كما يقول التنسيق الشامل في الموضوعات الحساسة وهو أمر هام في هذه العلاقات. (عبد الهادي 1999: www.isalmonline.net).

ومن خلال ما سبق أرى أن المحدد الأمريكي لم يعد محدد مقيد وداحض للعلاقات الصينية الإسرائيلية، فالأمن هو على رأس سلم أولويات الإدارة الأمريكية في الوقت الحالي، وفي نفس الوقت

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على حلفائها الإستراتيجيين، وبالتالي الحفاظ على العلاقة مع إسرائيل، كما تسعى لضم عدد أكبر من الدول خاصة الكبرى كالصين إلى صفها لمحاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العالمي؛ فهي لا تسعى لكسب عداء الصين في هذا الوقت، فما دامت العلاقات الصينية الإسرائيلية لا تمس أمن الولايات المتحدة الأمريكية ولا تمس بالعلاقات الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعارضها.

المبحث الثاني

المحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط

سأتناول من خلال هذا المبحث المحدد المتعلق بالشرق الأوسط وتأثيره على العلاقات الصينية الإسرائيلية، وسيتم من خلال هذا الجزء من الدراسة تناول أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية والموقف الصيني من الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم سيتم تناول العلاقات الصينية الإسرائيلية في العديد من الفترات في ضوء ذلك المحدد ألا وهي الفترات التالية:

1- فترة ماوتسي تونغ-مؤتمر باندونغ والعدوان الثلاثي.

2- فترة الإصلاح الداخلي الصيني والإنفتاح على الخارج.

3- فترة ما بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية الإسرائيلية – عملية التسوية السلمية.

وبعد ذلك سيتم تناول المسألة الإيرانية وتأثيرها على العلاقات بين الدولتين، ومن ثم سيتم الإنتقال إلى المسألة الفلسطينية بحيثياتها ما قبل وما بعد عملية التسوية السلمية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإسرائيلية .

أهمية الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية:

إحتل الشرق الأوسط أهمية فائقة في سياسات الصين الخارجية منذ أربعينات القرن العشرين، وذلك في خضم معارك الحرب العالمية الثانية، فقد كان التخوف الأساسي للصين في ذلك الحين أن تؤدي هزيمة بريطانيا في الشرق الأوسط إلى سيطرة ألمانيا عليه. (حجاوي 1983: 363)

وفي عام 1949 أطلق الزعيم الشيوعي الصيني ماوتسي تونغ نظرية "المنطقة الوسيطة" الشهيرة، التي إعتبر فيها أن التناقض الرئيسي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ليس بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما بين المعسكر الإمبريالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين البلدان الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية من جهة أخرى، فرأى ماو أن أي هجوم أمريكي على الإتحاد السوفييتي غير محتمل طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسيطر سيطرة تامة على هذه المناطق الوسيطة. كما أطلق الصينيون تعبير "الهلال العسكري" الممتد من اليابان حتى الشرق الأوسط، مروراً بكوريا الشمالية، وتايوان، والهند الصينية، وباكستان، وإيران، وتركيا، الذي ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليه، من أجل إحكام عملية التطويق، ليس للإتحاد السوفييتي فحسب، وإنما للصين أيضا، وهكذا تتضح مدى الأهمية التي يوليها الصينيون لمنطقة الشرق الأوسط عامة، فهم يعتقدون أنها حلقة رئيسية من حلقات تطويق الصين، إضافة إلى أنها جزء أساسي من "المنطقة الوسيطة" التي تحرص الصين على النشاط فيها أيديولوجياً ومصلحياً، من أجل إبعاد شبح القوى العظمى عنها، كما ترى الصين بأن هذه المنطقة جزء من العالم النامي، الذي تعتبر نفسها تنتمي إليه، هذا العالم الذي يشكل الفلاحون الغالبية العظمى من جماهيره، على غرار الصين. (حجاوي 1983: 363+373)

وشهدت فترة السبعينات بداية مرحلة جديدة في سياسة الصين الداخلية والخارجية، حيث ما لبثت الصين أن طرحت تحليلاً جديداً للوضع العالمي، حيث ظلت الصين في هذه الفترة تعتبر الولايات

المتحدة الأمريكية عدواً أولاً، إلا أنها أصبحت تنظر إلى الاتحاد السوفييتي "كمتآمر أول"، فقد إشتد التخوف الصيني من أن يشكل الشرق الأوسط موقعاً رئيسياً في تطويق الصين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تزايد أهمية النفط الإستراتيجية، كما أصبحت الصين ترى أن الشرق الأوسط قد أصبح أحد الأهداف الرئيسية للإستراتيجية السوفييتية. (الاهرام 1963)

وتكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصين إضافة إلى ما سبق ذكره نظراً لقربها الجغرافي على الصين، فضلاً عن التعاون الإقتصادي والسياسي لتلك الدول مع الصين. فمنطقة الشرق الأوسط لها أهميتها الأمنية والاقتصادية بالنسبة للصين والتي تمثل جوهر السياسة الخارجية الصينية، كما تسعى الصين إلى السيطرة ودعم القوى النووية والأمور التقنية والتكنولوجية في الشرق الأوسط ، ففي تلك المنطقة أسواق ومزودين ومصادر تكنولوجية وتقنية.(husing 1980: 63-614) (ومن أهداف الصين لتوطيد العلاقات مع تلك الشعوب هو خلق صورة محببة لها في فكر شعوب الشرق الأوسط، ومن أحد عوامل توطيد تلك العلاقات هو تصدير التقنيات الصينية والتكنولوجيا الصينية لمساعدة الدول العربية) (Kalili 1980: 117-120)، فإهتمام الصين بالشرق الأوسط كان مثله مثل العديد من القوى الأخرى وذلك للحد من النفوذ الغربي والإستفادة من الإقتصاد، فالصين إذن تسعى إلى الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الهام لدول الشرق الأوسط كميزة ضد الغرب.(schichor 1979: 10+190) والصين تسعى على الدوام إلى إقامة علاقات مع دول الشرق الأوسط لتدعم نفسها إقليمياً ولمنع مد النفوذ السوفييتي إلى تلك المناطق.(Adie 1972 : 12-13)

وبالتالي يعتبر الشرق الأوسط منطقه حساسة في حلبة السياسة الدولية، وبالتالي فإن الوضع فيها له تأثير مباشر في إستقرار النظام الدولي، وإحتل موقعاً مهماً في سياسة الصين الخارجية. (كنغ 2004: 60)

كما تعتبر مسألة الطاقة والنفط من المسائل والأمور الإستراتيجية التي تسعى الصين الى الحصول عليها من خلال الشرق الأوسط وذلك سعياً منها لإستكمال وتحقيق عملية التحديث الداخلي لديها، ويتناول كنغ موضوع الطاقة بإشارته إلى أن سلامة الطاقة تتحول من مشكلة محتملة إلى تهديد فعلي، فقد أضحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، بعد الولايات المتحدة فقط، وقدرت وارداتها النفطية عام 2004 بنحو 1.3 مليار طن أتى نصفها من الشرق الأوسط، ولقد بذلت الصين جهوداً كبيرة لتنويع وارداتها النفطية. لكن الشرق الأوسط يبقى المنطقة الأولى لتوفيره في المستقبل. (كنغ 2004: 61)، وتؤكد التقديرات أن إحتياطيات الصين من النفط لن تدوم أكثر من 20 عاماً إذا استمر الإنتاج بمعدله الحالي، من هنا ليس أمام الصين إلا أحد خيارين إذا أراد حل معضلة الطاقة؛ إما بالتوسع في إستخدام الفحم مع أضراره المدمرة للبيئة، أو الإتجاه نحو تدعيم علاقاتها بدول الشرق الأوسط والحصول على نصيب من إنتاجها الذي يبلغ نصف الإنتاج العالمي وثلثي إحتياطه.(زيدان 1998: 122)

ويضيف كنغ على تلك البنود، ضمان السلام والإستقرار في المنطقة عبر الجهود المشتركة للمجتمع الدولي، فالشرق الأوسط يقع عند تقاطع ثلاث قارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا) وهو ذات أهمية إستراتيجية جعلت منه مجالاً للتنافس بين الدول الكبرى فالنزاعات التي تنشب في الشرق الأوسط تطاول بتأثيرها أجزاء أخرى من العالم، وتهدد إستقرار وسلامة المجتمع الدولي ككل. ونظراً إلى وجود إحتياطيات نفطية هائلة في الشرق الأوسط فلا توجد منطقة توازيه في سوق النفط العالمي، وتساهم النزاعات فيه بالكثير من فوضى أسعار النفط، الأمر الذي يؤثر في تطور الإقتصاد العالمي الذي هو مسألة حيوية بالنسبة إلى أداء الاقتصاد الصيني.

وتعتبر دول الشرق الأوسط مصدر تستطيع الصين من خلاله وكما ذكر husing الوصول إلى العديد من التقنيات والتكنولوجيا التي تسعى للحصول عليها، كما يعتبر الشرق الأوسط سوق اقتصادي كبير لتصريف المنتجات الصينية، كما تزداد أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين لأنه يوفر لها منبراً

لتطوير دبلوماسية متعددة الأطرف ولتقديم نفسها للعالم كقوة مسئولة، فالشرق الأوسط فيه العديد من النقاط الساخنة مثل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وفي شكل أعم الصراع العربي الإسرائيلي وحرب العراق، والمسالة النووية الإيرانية...الخ. وهذه ليست مسائل إقليمية وحسب وإنما عالمية أيضاً، ومع تصاعد قوتها الإقتصادية ومكانتها السياسية تصبح الصين أكثر نشاطاً بالمشاركة في الشؤون الدولية ويوفر لها الشرق الأوسط مكاناً ملائماً لإظهار رغبتها ودورها، وما ساعد على إعلاء مكانة الصين في الشرق الأوسط هو قيامها بمساهمات في هذه المسائل في إطار الأمم المتحدة وإظهار أن الصين يمكن أن تؤدي دوراً كواحد من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، وترى سياسة الصين الشرق أوسطية ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول العربية في المساعي المشتركة ضد الإرهاب وتظهر الصين إهتماماً إقتصادياً متزايداً في الشرق الأوسط، وفي الوقت الراهن فإن التبادل الإقتصادي بين الصين والشرق الأوسط لا يزال متدنياً نسبياً. (كنغ 2004: 61-62)

وهكذا نستطيع تلخيص أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين في النقاط التالية:

1- الموقع الجغرافي: فكل دولة تسعى إلى تأمين محيطها الجغرافي وذلك بإقامة علاقة صداقة مع دول الجوار أو على أدنى حد عدم معاداتها، وكذلك تسعى كافة الدول لعدم إختراق حدودها من قبل أعدائها عن طريق جيرانها، وبالتالي فكان للموقع الجغرافي الذي تتمتع فيه بعض بلدان الشرق الأوسط دور في تحديد درجة أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصين.

2- تسعى الصين إلى عدم إمتداد النفوذ السوفييتي إلى تلك المناطق.

3- تسعى الصين إلى عدم تطويقها من الغرب من خلال تلك المناطق.

4- وفقاً للأيديولوجية الصينية فإن شعوب الشرق الأوسط هي شعوب مستعمرة، ويجب أن تدعم الصين نضالها العادل وكفاحها المسلح ضد الإمبريالية الغربية للتخلص من الاستعمار.

5- إستفادة الصين من الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط بحد ذاتها وذلك لحفظ الأمن الصيني ودعم شعوب تلك المنطقة للصين.

6- تعتبر الصين منطقة الشرق الأوسط سوق كبير بالنسبة للصين، فالصين تستورد من ذلك السوق أهم ما تحتاجه من الطاقة والنفط التي تعتبر من أهم الأمور التي تساعد على إتمام عملية التحديث الصيني الداخلي وتطوير العديد من المجالات في الصين خاصة المجالين النووي والتقني، حيث تعتبر دول الشرق الأوسط غنية بمصادر الطاقة اللازمة للصين.

الموقف الصيني من الصراع العربي الإسرائيلي:

لو تناولنا مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الصينية، فإنه وفي فترة ماوتسي تونغ كان العامل الأيديولوجي يحتل الموقع الرئيس في تكييف السياسة الخارجية الصينية، مما كان له إنعكاساته على تطور موقف الصين من الصراع العربي الإسرائيلي. وطبقاً للأيديولوجية الصينية في تلك الفترة، فإن آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية هي "ريف العالم"، بينما البلاد المتقدمة في الغرب الرأسمالي هي "المدن"، وكما نجحت الثورة الصينية بحصار الريف الصيني الثائر لمدنه الواقعة في قبضة القوى الإستعمارية الأجنبية والرجعية المحلية، عن طريق الحرب الثورية المسلحة، فإن الطريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث إنما يكون بمحاصرة ريف العالم لمدنه، أي حصار البلاد الرأسمالية في الغرب بواسطة الثورات المسلحة في القارات الثلاث. لهذا رأت الصين في هذه المرحلة أن إيقاف الحروب الإستعمارية ضد حركات التحرر الوطني لا يكون إلا بالتأييد التام للحركات الثورية، وتحريك الجماهير في كل مكان من العالم، في نضال طويل الأمد ضد الإمبريالية. (عبد المحسن 2001: www.sis.gov.ps) ،وقد رأت الصين الشعبية أن ذلك الصراع إنما هو نتيجة تدخل القوى العظمى الخارجية، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت كل واحدة تساند طرفاً من أطراف الصراع، بهدف الحفاظ على نفوذهما وسيطرتهما على المنطقة في محاولة لزيادة

تأثيرهم وسيطرتهم في الشرق الأوسط.(schichor 1979: 33–36)، وبالتالي فقد كانت الصين موالية للعرب ضد إسرائيل التي إعتبرتها أداة من أدوات الإمبريالية الغربية، وقد بقيت الصين كذلك إلى أن غيرت نهج سياستها الخارجية بإتباعها سياسة الإصلاح الداخلي والإنفتاح على العالم الخارجي، وبالتالي فقد تراجع العنصر الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية لتتقدم المصالح الوطنية الصينية.

إتسمت السياسة الصينية الشرق أوسطية بالتوازن الدقيق بين الجانبين العربي والاسرائيلي والسعي الى تطوير العلاقات مع الجانبين بشكل لا يكون لأي منهما تأثير سلبي على الجانب الآخر. وقد بدا ذلك واضحاً في قرار إنشاء علاقات كاملة مع إسرائيل في 24 يناير 1992 أي بعد أقل من ثلاثة شهور فقط من بدء مؤتمر السلام العربي الإسرائيلي في مدريد في أكتوبر 1991. ومثل هذا التوازن إن كان يرضى إسرائيل في السابق، فإنه لم يعد كذلك حالياً في ضوء تأزم العلاقات في منطقة الشرق الأوسط ورغبة إسرائيل في تحييد كافة مصادر الخطر والتهديد الإستراتيجي لأمنها الداخلي. ولذا كانت قضية التعاون العسكري التقليدي وغير التقليدي بين الصين وكل من إيران وسوريا، من أكثر القضايا سخونة وإثارة للجدل خلال الزيارات الرسمية التي تمت بين مسؤولي الدولتين.

وتعمل الصين دوراً فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط وهذا يصب في خانة تعددية النظام العالمي ويبلور شبكة المصالح العربية الصينية في المجالات الإقتصادية، وان هذا الدور الفعال يمكن أن يؤتي بثمار مهمة في إطار تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية وحرص إسرائيل على إستمرار تلك العلاقات. (Abadi 1994: 75)، وهكذا فسوف نرى سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط خلال تلك الفترتين ومدى تأثر العلاقات الصينية الإسرائيلية بالمواقف الصينية حيال الشرق الأوسط وقضاياه، ومن ثم سيتم تناول فترة التسوية السلمية التي أثرت أيضا على تلك العلاقات ومسارها وعلى موقف الصين تجاه الشرق الأوسط.

العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط:

شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية إنتكاسة كبيرة في أعقاب إنعقاد مؤتمر باندونغ في أندونيسيا وهو أول مؤتمر للدول غير المنحازة في أبريل عام 1955، وقد أعلن شواين لاي عن إلتزام الصين بالقرار المناصر للقضية العربية في باندونغ ووقع على قرار معاد لإسرائيل، كما دعا جميع الدول العربية لترسل وفداً إلى بكين، وسرعان ما إستجابت هذه الدول للدعوة الصينية.(عبد العزيز 1998: 131)، وبالتالي فقد تضررت العلاقات بين إسرائيل والصين بصورة صعب إصلاحها نتيجة لذلك فقد جرت الإتصالات الأولى بين شواين لاي ومجموعة من الزعماء العرب بينهم جمال عبد الناصر آنذاك، وكان الصينيون حريصين كل الحرص على إجراء هذا الإتصال مع عبد الناصر، فقد كانت مصر بدأت تبرز كزعيمة للعالم العربي، وكان الصينيون يرقبون عن كثب مسلك مصر، لأن موقف مصر من الصين في هذه الفترة كان يعني موقف منطقة بأسرها وليس موقفها هي وحدها.(هيكل 1972: 411)، وقد بررت الصين موقفها بأنه ضمن أيديولوجياتها وقناعتها الداخلية، وبالتالي أعطى مؤتمر باندونغ للصين فرصة التعاون والتقارب مع الدول العربية في أيام عبد الناصر مما أثر في العلاقات العربية الصينية وقاربها. (Behbehan 1981: 233–238)، وأوضح شواين لاي في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر باندونغ عام 1955 الخطوط العريضة لسياسة الصين الشعبية تجاه الشرق الأوسط، وتعزيزاً لذلك فقد لجأت الصين إلى تسوية مشاكل الحدود مع كثير من الدول الآسيوية وتنازلت عن بعض حقوقها في ذلك لكسب صداقة تلك الشعوب وحتى تضمن تأمين حدودها مع تلك الدول لحماية هذه الحدود ضد أي عدوان خارجي لا يأتيها من دولة تشترك معها في الحدود.(فوزي وآخر دون سنة: 143+145)، فقد أدركت الصين أن العرب كثيرون وأنهم يمكن أن يكونوا قوة وأنهم أرادوا علاقات صداقة مع الصين، والأهم من ذلك أن الصين أدركت أن الأنظمة العربية الجديدة أنظمة قومية تريد ضرب سيطرة الإمبريالية الغربية على الشرق الأوسط، ولم يكن ممكناً لإسرائيل المرتبطة

إرتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة الأمريكية ما كان ممكناً للعرب فقررت الصين الوقوف مع الجانب العربي في النزاع العربي الإسرائيلي، لما في ذلك من توافق مع أيديولوجيتها. (عبد العزيز 1998: 131)

ولم تبدأ الحكومات العربية بزعامة القاهرة إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين قبل مرور أكثر من عام على مؤتمر باندونغ لأن تلك الحكومات أيضاً كانت تخضع للضغط الأمريكي، وأشير هنا أن الدول العربية تأخرت عن الإعتراف بالصين الشعبية، مقارنة بالعديد من دول العالم، وخاصة إسرائيل، ففي الوقت الذي نرى فيه إسرائيل قد سارعت بالاعتراف بالصين الشعبية عام 1950، ولم يكن قد مضى غير عدة أشهر على قيام الأخيرة، نجد أن أول دولة عربية تعترف بالصين كانت مصر، وذلك في 16أيار 1956.(السيد سليم 1971: 58)، وتبعها كل من سوريا واليمن خلال عامي 1956 و 1957، وفي عام 1958 إعترفت الصين بالجمهورية العراقية وأقامت علاقات دبلوماسية معها وفي نفس العام أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع الجزائر.(عيتاني 1998: 4-5)، وتقول إحدى النظريات أن هذا التحرك الذي قامت به مصر حمل دالاس على إلغاء العرض الأمريكي من أجل المساعدة في بناء السد العالي مما أدى في النهاية إلى الهجوم الإسرائيلي البريطاني الفرنسي على السويس عام 1956، وأيدت الصين مصر في ذلك الوقت تأييداً كاملاً وبناءً على ذلك تطورت العلاقات السياسية والتجارية بين الدول العربية والصين.(عبد العزيز 1998: 131).

وعندما إعترفت مصر بالصين الشعبية في مايو 1956، إكتسبت العلاقات التجارية والثقافية بين الصين والدول العربية زخماً قوياً وشهدت السنوات اللاحقة نشاطاً صينياً عربياً مكثفاً (عبد العزيز 1998: 131)، فقد رحبت الصين بالقرار المصري في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين وإعتبرته معبراً بصدق عن مشاعر الصداقة بين الشعبين الصيني والعربي. فالدولتان ستعملان معا

على تعزيز السلم العالمي وتعميق الروابط بين الغرب والصينيين على جميع الأصعدة.(Pao 1956: 137)

ولعب نجاح الثورة المصرية عام 1952 الدور الأساسي في التقارب العربي الصيني، إذ وقف الرئيس جمال عبد الناصر ضد هيمنة الغرب على المنطقة وحرر قناة السويس من الإحتلال البريطاني وكسر إحتكار السلاح وبنى السد العالي في أسوان بدعم سوفييتي وشارك بنشاط في تأسيس وقيادة دول عدم الإنحياز. فكان لأعماله التحررية الأثر المهم في كسر طوق العزلة العربي والدولي عن الصين الشعبية.(ضاهر 1999: 62)، وإتخذت الصداقة أو على الأقل التعاون العربي الصيني شكلاً رسمياً محدداً عندما قام شواين لاي بزيارة خمسة بلدان عربية في أواخر عام 1963 وأوائل عام 1964. ومنذ ذلك الحين إنتهجت الصين سياسة معادية لإسرائيل علناً وقدمت عوناً عسكرياً ومالياً لمنظمة التحرير الفلسطينية التي نادت بتدمير البنية السياسية لدولة إسرائيل. (عبد العزيز 1998: 131)

لكل ما تقدم تبنت الصين في هذه المرحلة قضايا التحرر الوطني، ومقاومة جميع أشكال الاستعمار. ظهر هذا في تأييدها الثورة الجزائرية، ومساندتها مصر ضد "العدوان الثلاثي"، عام 1956.(الاهرام 1963)، وقد أدركت إسرائيل تماماً أن التحول في السياسة الصينية كبير، وأن بكين لن تحيد عن موقفها المؤيد للقضية العربية ولذلك أخذ زمام المبادرة وطلبت من الصين إقامة علاقات دبلوماسية معها، وفي 16 حزيران 1965 بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الصين داعياً إلى إقامة علاقات مع حكومة بكين مذكراً بأن إسرائيل كانت من بين الدول الأولى التي إعترفت بالصين الشعبية. (بدوي 2002: 11)، وردت الصين سلبياً على طلب إسرائيل إقامة العلاقات الدبلوماسية فضاعت فرصة أخرى لإقامة العلاقات ما بين الدولتين. (جيان 2001: 68)

ويرى هيكل بناء على ما سبق أن العدوان الثلاثي عام 1956 وما تمخض عنه من نتائج، بداية دخول الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة، إضافة إلى صدور "مبدأ أيزنهاور"، والإنزال الأمريكي في لبنان، والبريطاني في الأردن، وقبل هذا كان إندلاع الحرب الكورية 1950، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً، وتأييد إسرائيل للموقف الأمريكي ضد الصين. كل ذلك أدى بالصين إلى وضع تحليل جديد للوضع العالمي والصراع العربي الإسرائيلي، كذلك جعلت الصين إسرائيل في كفة واحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، (هيكل 1972: 411)، ونتيجة لكل ذلك أصيبت المحاولات الإسرائيلية للإنفتاح على الصين بنكسة جديدة عقب مؤتمر باندونغ، وأصيبت العلاقات الاسرائيلية مع الصين بنكسة جديدة إثر قيام إسرائيل بالمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. (الوادي 2004: 128)، وعلى عكس ذلك نمت سمعة الصين الشعبية في العالم العربي بنوع خاص بعد أن إتخذت الصين موقف التضامن مع نضال الشعب المصري من أجل تأميم قناة السويس ورد العدوان الثلاثي. وعندما خيم خطر العدوان الأمريكي التركي على سوريا عام 1957، أعلنت الصين الشعبية عن تضامنها مع الشعب السوري. (عيتاني 1998: 2-3+6)

وهكذا نرى أنه وفي تلك الفترة ومن خلال العديد من الشواهد والمواقف في تلك الفترة للصين تجاه الشرق الأوسط، فإن الصين إتخذت موقفا مؤيدا لقضايا الشرق الأوسط وداعما لها، وذلك نظراً لدعمها لحركات التحرر الثورية إضافة إلى الأسباب آنفة الذكر والمتمثلة في المصالح الصينية في الشرق الأوسط التي لا يجوز إهمالها، حيث أنه ومن وجهة نظري فإنها جزء لا يتجزأ من المواقف الصينية تجاه قضايا الشرق الأوسط إضافة إلى العامل الأيديولوجي، ونتيجة لكل تلك المواقف، فقد تأثرت العلاقات الصينية الإسرائيلية سلبا بتلك المواقف في تلك الفترة على الرغم من الإعتراف الإسرائيلي الذي سبق الإعتراف العربي بالصين، فالعلاقات الصينية الإسرائيلية كانت محددة ومقيدة وبقيت كذلك ولم تتطور في تلك الفترة .

ويلخص الساكت المبادىء التي إتبعتها الصين من خلال سياستها الخارجية مع الدول العربية بما يلي، بحيث يرى أن الصين قد إلتزمت بعدة مبادئ أساسية في علاقاتها مع الدول العربية، أكـدت عليهـا الصين من خلال ما أعلنه رئيس الوزراء الصيني شواين لاي، أثناء زيارته للقـاهرة، عـام 1964، وهي:

1- دعم الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديـد من أجل الإستقلال.

2- دعم سياسة الحياد وعدم الإنحياز التي تتبعها معظم الدول العربية.

3- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

4- وقوف الصين إلى جانب الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافـات بينهـا بـالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

5- إحترام الدول كافة لإستقلال وسيادة الدول العربية، وعدم التدخل في شؤونها. (السـاكت 2000: 85-86)، وهذا الرأي يلخص الموقف الصيني والذي يتوافق مع أيديولوجيتها خلال تلك الفترة.

أما موقف إسرائيل خلال تلك الفترة فقد إستمرت في الإمتناع عن التصـويت مـع تمثيـل الصـين الشيوعية في الأمم المتحدة، وصوتت إسرائيل إيجابياً مرة واحدة فقط في العام 1961، ولكن هذا كان وسيلة دبلوماسية مكشوفة لأن إسرائيل أيدت قبل هذا الإقتراع بقليل إقتراحاً أمريكياً مؤداه أن التغييـر في تمثيل الصين يتطلب تأييد أغلبية الثلثين. وعند إقتراب التصويت كانت متأكدة من أنه لم تكن هناك أغلبية مؤيدة تبلغ الثلثين وعند إقتراب التصويت على هذه المسألة في العام 1965 إنتقلت إسرائيل من الإمتناع إلى التصويت ضد الصين الشيوعية، وهنا إسرائيل إبتعدت عن الخط الذي سارت عليه معظم الدول الأفرو-آسيوية، إلا أنها راعت بذلك مصالحها الوطنية، فقد إستمرت فـي إرضـاء الولايـات المتحدة الأمريكية. لقد إضطرت إسرائيل إلى دفع ثمن العون المباشر والهائل الذي قدمته لها الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها بصورة أكبر. ذلك الثمن هو عدم إقامة علاقات مع أكبر دولـة آسـيوية

وهي الصين الشيوعية التي أصبح عداؤها الشديد لإسرائيل من صلب السياسة الصينية.(جانسن 1972: 158-159)

وبعد ذلك تجمدت العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط بسبب الثورة الثقافية في الصين، وقد إستدعت الصين سفراءها في دول الشرق الأوسط ولم تترك إلا سفيرها في مصر. وقد عارضت الصين بشدة حرب يونيو عام 1967 التي شنتها إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وتوسعها وإحتلالها للأراضي العربية.(جيان 2001: 68-69)، وقد إستمر الوضع كذلك إلى حين إتباع الصين سياسة الإصلاح والإنفتاح.

ومن خلال تحليل كافة تلك المواقف فإننا نلاحظ التردد والفتور من الطرفين الإسرائيلي والصيني لإقامة علاقات بينهما، فبينما كانت الصين تدعم البلدان العربية بمواقفها إلا أنها كانت تقيم علاقات صداقة مع إسرائيل في العديد من المجالات، وفي الجانب الآخر كانت إسرائيل أيضا واقعة تحت ضغط لعدم إقامة علاقات كاملة مع الصين ألا وهو الضغط الأمريكي الذي أثر بشكل كبير على تطور تلك العلاقات.

فترة الإصلاح والإنفتاح في الصين-التحديث الداخلي:

إن الفترة الثانية التي سيتم من خلالها تناول المواقف الصينية تجاه الشرق الأوسط وقضاياه، هي الفترة التي حدث فيها تغير جذري في السياسة الخارجية الصينية، بحيث خرجت الصين من عزلتها الدولية لتتحول في سياستها إلى الإصلاح والتحديث الداخلي والإنفتاح على العالم الخارجي، وبذلك فقد تراجع العامل الأيديولوجي في السياسة الخارجية الصينية وتقدمت عليها المصالح الوطنية الصينية، وقد أثر ذلك على الموقف الصيني تجاه الشرق الأوسط وقضاياه، مما أثر على العلاقات الصينية الإسرائيلية في ذلك الإطار.

ويؤكد عبد العزيز ذلك بذكره أن الصين شعرت في السبعينات بالأسف والندم الشـديدين لالتزامهـا الصمت ولموقفها السلبي إزاء محاولات إسرائيل المستمرة لإقامة علاقات معها في الستينات، وما أن بدأ عقد السبعينات حتى سرعان ما لاحت في الأفق بوادر التحول السريع في سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فقد بدأت بكين تبحث عن مصالحها الوطنية وإتخذت موقفاً معتـدلاً وإنتهجت سياسة مرنة إزاء العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة ومشكلة الشرق الأوسط بصـفة خاصة.(عبد العزيز 1998: 133)

فمنذ رحيل ماوتسي تونغ وشواين لاي، بدأت الصين تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط، ضمن مفهـوم إستراتيجي جديد، يتلاءم مع عدائها للإتحاد السوفييتي. وهو ما حاولت الولايـات المتحـدة تشـجيع الصين عليه. فقد تركز الموقف الصيني، أساساً، على الفرص التي تتيحها لتقليص الدور السـوفييتي في الشرق الأوسط، لا على تأثيرها علـى الأوضـاع العربيـة عمومـاً. (عبـد المحسـن 2001: www.sis.gov.ps)، وركزت الصين جهودها على الإصلاح الإقتصادي والتنمية المتواصلة الداخلي في الصين ومن ثم ظهرت أهمية الشرق الأوسط كسوق رائجة للسلاح والصناعات الصينية ومصدر للبترول.(زيدان 1998: 122)، وبالتالي فقد تغيرت أولويات السياسة الصينية الخارجية ممـا يخـدم العلاقات الصينية الإسرائيلية، وبتراجع للدعم الصيني للشرق الأوسط.

وقد لاحظ المراقبون العسكريون أن العلاقات العسكرية الإسرائيلية الصينية أخذت فـي التنـامي، لا سيما مع بداية عقد السبعينات، ومن المصالح الإسرائيلية وراء ذلك مراقبة صفقات السـلاح للـدول العربية المجاورة، فقد أعلن ديفيد ليفي وزير خارجية إسرائيل أن أحد أهداف العلاقات الإسرائيلية مع الصين هو عزمها على عقد إتفاقية معها لمراقبة الأسلحة التي ترسل للشرق الأوسط، محاولة لتقليـل مما قد يمثل تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي. (خلاف 2000: 164).

العملية السلمية:

في مطلع السبعينات ظهرت بوادر الانفتاح بين بكين وتل أبيب، وشهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية نقلة نوعية ومن أسباب ذلك قيام الصين بتأييد مبادرات السادات وكامب ديفيد والتي أفضت إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل ومساندتها للحل السلمي للقضية الفلسطينية مما مهد الجو للتقارب وبدء حوار أفضل مع الإسرائيليين. (خلاف 2000: 163)

كما أنه في أعقاب بداية مفاوضات السلام بين العرب والإسرائيليين أعلنت الصين عن رغبتها في القيام بدور رئيسي في عملية السلام إلا أن الرد الإسرائيلي كان متعنتاً، حيث رفضت إسرائيل دخول الصين كطرف في عملية السلام إلا بعد أن تعترف بإسرائيل إعترافاً كاملاً، وبعد أن تقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها، وقد بدأ التغير في السياسة الصينية جلياً؛ ويظهر في أن قادة الصين أعربوا في يناير 1975 عن تأييدهم لسياسة المراحل التي اتبعها هنري كيسنجر، وللتسوية الجزئية التي تم التوصل إليها بين مصر وإسرائيل بعد توقيع الرئيس أنور السادات على إتفاقية السلام مع إسرائيل وأكدت الصين في عام 1978 على إستعدادها للإعتراف بإسرائيل على شرط تخليها عن الأراضي التي إحتلتها عام 1967. (عبد العزيز 1998: 133)، نستنتج مما سبق أن العلاقات بين الصين وإسرائيل شهدت تطوراً ايجابياً في السبعينات تمثل في إزالة اكبر عقبتين كانتا تعترضان مسيرة علاقاتهما وإتصالاتهما المتبادلة وهما العامل الأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي، ولكن بقيت بكين ترفض مبدأ إقامة علاقات دبلوماسية مع تل أبيب وذلك انطلاقا من حرصها على العلاقات مع الدول العربية ومعرفتها الحقيقية الدور الذي تمارسه إسرائيل في الشرق الأوسط. (الوادي 2004: 128).

مع ذلك فإن الصين، ورغم التغير في وسائل التعبير عن سياساتها بين تحييد الكفاح المسلح، وتأييد التسوية السلمية، فإنها لم تغير موقفها الإيجابي المؤيد للعرب وقضيتهم الفلسطينية. وما يزيد هذا الأمر تأكيداً، أنه على الرغم من توتر العلاقات، في بعض الأحيان، بين بعض الدول العربية، ومنها مصر، وبين الصين، وكذلك بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الصين لم تنتهج، قط،

سياسة معادية للعرب في مواجهتهم لإسرائيل والولايات المتحدة فلم تتوان الصين عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان، عام 1982، والإصرار، كما ورد على لسان أعلى المسئولين فيها، على ضرورة الإنسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان، وبدون شروط، مع تأييدها للشعبين اللبناني والفلسطيني في كفاحهما ضد العدوان. وعلى لسان مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة، إشارة إلى ضرورة العدالة في الشرق الأوسط، والإعراب عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة مع ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، لهذا المؤتمر.(صحيفة القبس 1987)

لقد أعطى تحسن العلاقات بين العرب وإسرائيل الفرصة للصين لتنمية العلاقات مع إسرائيل، وعندما تفاوض العرب مع إسرائيل تفاوضاً مباشراً قدرت الصين المناسبة والأوضاع وأسرعت بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ومهد ذلك للتعاون الشامل بين الصين وإسرائيل إقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً وفنياً وغيره. ومن ناحية أخرى جعل العلاقات بين الصين والدول العربية أكثر وضوحاً وواقعية،(جيان 2001: 68-71)، ومن الجدير بالذكر أن العرب لم يستغلوا الموقف الصيني المؤيد لهم بشكل كامل، ولم يسعوا بشكل جدي لتوطيد العلاقات مع الصين مع العلم أن معظم الدول وبما فيها إسرائيل تسعى لذلك؛ بحيث أن الصين قوة لها وزن إستراتيجي إقليميا ودوليا وقوة عالمية مستقبلية محتملة، والصين لديها الكثير ما تقدمه للعرب إقتصاديا وأمنيا وغير ذلك إضافة إلى عنصر التأييد للقضايا العربية مما يدعم الموقف العربي على الصعيد الدولي. (عبد العزيز 1998: 137-138).

وكرست إسرائيل في عقد التسعينات جهودها وكثفت إتصالاتها مع الصين حتى تكللت جهودها بالنجاح وإستطاعت أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وقد خرجت العلاقات بين الطرفين إلى العلن بشكل رسمي عام 1992، وقد إختارت إسرائيل هذا التوقيت لإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين لعدة أسباب نذكر منها:

1- إن العرب لم يفيقوا بعد من الصدمة التي سببها العدوان العراقي على دولة الكويت وإنشقاق الصف العربي لقسمين، وحدوث خلل وتعارض جوهري في المصالح والتطلعات، بل في مفهوم الأمن بين الدول العربية. وبالتالي فان الرد الذي توقعته إسرائيل من إعلان قيام العلاقة بينها وبين الصين هو الصمت العربي؛ لأنه في هذه الحالة أثبت العراق وبالبرهان العملي أن إسرائيل ليست المصدر الوحيد لتهديد الأمن العربي مع الفارق.

2- إن إسرائيل تجلس مع الأطراف العربية للمفاوضات -بعد رفض مسبق - للوصول إلى حل للمشكلات بينها ولتحقيق مصالح كل طرف، وإسرائيل في يدها ما تقدمه للصين وهو مشاركة الصين في المفاوضات بموسكو وبالتالي سيكون أي ضغط عربي على الصين لعدم إقامة العلاقات مع إسرائيل بمثابة خطوة تفتقر للحجة القوية والأسباب الجادة. (عبد العزيز 1998: 137-138)

3-إن إسرائيل تجلس مع الأطراف العربية للمفاوضات، بما فيها "منظمة التحرير الفلسطينية"، لهدف الوصول إلى حل للمشكلات العالقة، وفي يد إسرائيل ما تقدمه للصين، وهو مشاركة الصين في المفاوضات بمدريد، كما أن ياسر عرفات كان قد طلب إلى القيادة الصينية، عشية إنعقاد "مؤتمر مدريد"، أكتوبر 1991، سرعة الإعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، حتى يتسنى للصين الإشتراك في المؤتمر المذكور، مع ما عرف عنها من تأييد للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. (عبد المحسن 2001: www.sis.gov.ps)، وبالتالي فإن إنشقاق الصف العربي وخلافاته إضافة إلى أن العرب أنفسهم أقاموا علاقات مع إسرائيل، فإن كل تلك العوامل إضافة إلى العوامل الداخلية الصينية أدت إلى دعم تطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى الأمام، ويؤكد الوادي ذلك بتناوله أن بكين شعرت أنه مادام بعض العرب قرر الإعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، فلماذا لا تقتدي الصين بالعرب، ثم أن أصحاب القضية إختاروا المفاوضات والسلام مع إسرائيل. وهذه العوامل كلها أدت إلى نضوج الظروف لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية. (الوادي 2004: 129)

وقد أعلن رئيس وزراء إسرائيل، آنذاك، إسحاق شامير، بعد الإعلان عن إقامة العلاقات بين الدولتين، وهو، "إن عزلة إسرائيل الدولية قد إنتهت الآن". على إعتبار أن إسرائيل غدت تمتلك علاقة دبلوماسية كاملة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. (عبد المحسن 2001: www.sis.gov.ps)

ويتحدث بيريز عن المكاسب الإسرائيلية من تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية مشيراً بجلاء إلى التحول الكبير في سياسة الأخيرة تجاه مشكلة الشرق الأوسط، فيقول: "إن الصين التي إنحازت إلى العرب في الماضي تأخذ مصالح كل الأطراف في حسابها الآن وأن الموقف الصيني قد تغير نحو مشكلة الشرق الأوسط وأن طريقة تصويت الصين في الأمم المتحدة ستأخذ أسلوبا جديداً نحو هذه المشكلة ".(عبد العزيز 1998: 141)

أما الأهداف من إقامة علاقات دبلوماسية بالنسبة للصين مع إسرائيل في ضوء ذلك المحدد فهي:

1- إشراك الصين في عملية سلام الشرق الأوسط، فالصين كما أسلفنا قد إختارت الدخول للنظام العالمي الجديد بعد المتغيرات الدولية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القوة المهيمنة على النظام العالمي عبر البوابة الإسرائيلية وخاصة أن القادة في الصين أدركوا جيداً أن الوقت هو وقت التكنولوجيا وليس الأيديولوجيا ووقت الإنفتاح على العالم من خلال في المفاوضات المتعددة الأطراف كدولة كبرى وعضو دائم لمجلس الأمن يشارك في الأحداث الدولية كراع للسلم والأمن الدوليين. (المرجع السابق: 138)

2- رغبة الصين في البحث عن بديل يكون ركيزة لتحركها في الشرق الأوسط وذلك بعد أن إندمجت في التيار العالمي وأصبح لها حضور قوي على المسرح السياسي العالمي، فقد عانت بكين كثيراً من التقاعس العربي والخلافات العربية –العربية التي مزقت أوصال البعثات الدبلوماسية العربية في بكين. (عبد العزيز 1998: 138)كما أسلفنا ذكره.

والنتيجة كانت أن وجدت الصين ضالتها الرشيدة في إسرائيل، وتغير الموقف الصيني من صورة إسرائيل السلبية. وفي هذه المرة وضع الصينيون "كل بيضهم في السلة الإسرائيلية " مقابل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة في كافة المجالات وخاصة العسكرية والزراعية، وهي التكنولوجيا التي يفتقر إليها العرب جميعاً، والتي تفرض الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على تصديرها إلى الصين الشعبية، وقد استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية قلب الموازين وإختطاف إحدى الدول الكبرى التقليدية المؤيدة للقضية العربية في نزاعها من الكيان الصهيوني وسط أجواء ملبدة من الخلافات العربية –العربية.

ويؤكد ذلك أن الصين قد اختارت الدخول "للنظام العالمي الجديد "بعد المتغيرات الدولية عبر "البوابة الإسرائيلية "، ويحمل ذلك في طياته دعوة إلى العالم العربي للدخول في أفضليات علاقات تنافسية مع إسرائيل وكسب هذه المعركة من خلال تضافر الجهود العربية داخل أطر سياسية وإستراتيجية مدروسة بأبعاد مرسومة للإستفادة من القوة الاقتصادية العظمى وملكة الإقتصاد العالمي في القرن القادم، ناهيك عن إصلاح الخلل وإعادة التوازن في العلاقات المتبادلة بين الأمتين العربية والصينية. (المرجع السابق: 141)

وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل أصبحت الصين الدولة الوحيدة من الدول العظمى سياسياً في العالم التي تحافظ على علاقات جيده مع أطراف النزاع ودول الشرق الأوسط كلها. فتلعب الصين دوراً خاصاً في عملية السلام والتنمية في الشرق الأوسط بسبب هذه الميزة. وهكذا نرى أن الموقف الصيني بإتجاه الصراع العربي الإسرائيلي مؤيد للقضايا العربية وكان بداية معاد لإسرائيل على إعتبارها أداة من أدوات الإمبريالية مما يتوافق مع الأيديولوجية الصينية التي بنت إسرائيل سياساتها بناءً عليها، إلا أنه وبعد إتباع سياسة الإصلاح والإنفتاح ، فإتخذت الصين موقف متوازن ومحايد تجاه إسرائيل، بحيث تقدمت المصالح على الأيديولوجيا مع ثبات الصين في موقفها تجاه القضايا العربية . (جيان 2001: 71).

المسألة الإيرانية وتأثيرها على العلاقات الصينية الإسرائيلية:

سأتناول من خلال هذا الجزء من الدراسة المسألة الإيرانية والعراقية وأثرها على العلاقات الصينية الإسرائيلية، وكما أشرت مسبقا من خلال تناول المصالح الصينية في الشرق الأوسط فإن إيران تعتبر من الدول الهامة إستراتيجيا للصين لتحقيق العديد من المصالح الصينية كما سنرى.

تعتبر قضية التوازن الإستراتيجي من أهم القضايا في تحديد إحتمالات الحرب والسلام بين الدول، ففي ظل وجود صراعا جوهرية حول الأراضي والموارد مع إختلال التوازن الاستراتيجي بين الأطراف المتنازعة، فان إحتمالات لجوء الأطراف المتفوقة إستراتيجياً إلى القوة العسكرية أو التهديد بإستعمالها لإبتزاز الأطراف غير المتفوقة عسكرياً يصبح أمرا وارداً إلى حد بعيد. وفي الشرق الأوسط، فإن التوازن الإستراتيجي العربي الإسرائيلي مختل إلى حد بعيد لصالح إسرائيل، فهي تمتلك ترسانة من أسلحة الدمار الشامل وهي الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك أسلحة نووية، كما أنها تمتلك تفوقاً عسكرياً وتكنولوجياً نوعياً في الصواريخ الموجهة وأجهزة الرصد والسلاح الجوي، ومن ثم يعد دعم الصين للقدرات العسكرية العربية عملاً من أعمال تقوية إحتمالات السلام في الشرق الأوسط، لأنه مع بناء توازن إستراتيجي عربي إسرائيلي، فإن إسرائيل ستكون في موقف يتطلب منها التفاوض بشكل جاد وحقيقي مع الدول العربية. وهناك رؤية في العالم العربي إن الصين حذرة في دعمها لعملية بناء توازن إستراتيجي عربي إسرائيلي نظراً لعلاقاتها المتزايدة مع إسرائيل وأنها قد تعهدت لإسرائيل بعدم تصدير الصواريخ مع كيان كينتشن وزير خارجية الصين، إن ذلك يؤثر سلباً على المصالح الصينية في الشرق الأوسط وأيضا على المستوى العالمي لأن الخلل في التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط ستنعكس آثاره على الصين ذاتها.(زهران 1998: 264)

علاقة الصين مع إيران:

إذا تناولنا بداية علاقة الصين مع إيران نرى أن الموقع الإستراتيجي لإيران بالنسبة للصين هام جداً، فالشرق الأوسط بالنسبة للصين هو إمتداد لمحيطها الجغرافي كما ذكرت ، بينما إيران هي أول بلد في الشرق الأوسط يحد الصين براً، فإيران لها موقع هام على طريق الحرير القديم الذي يربط الصين بالشرق الأوسط وأوروبا والذي أظهرت الصين وإيران ودول أخرى مؤخراً إهتماماً كبيراً بإعادة الحياة إليه، كما تشكل مضائق هرمز الإيرانية نقطة إنطلاق للخط البحري الذي ينقل النفط بين مصدري الشرق الأوسط والصين.

كما تعتبر إيران مهمة للصين كمصدر للطاقة وهي إستراتيجية لحماية الأمن الوطني للصين بما فيه التدفق الدائم للنفط (زيانغ 2004: 55)، وهذا ما تم تأكيده من خلال ما تم الإشارة إليه في المصالح الصينية المتواجدة في الشرق الأوسط والذي يمثل أهمها أن الشرق الأوسط هو مصدر للطاقة والنفط اللذان تحتاجهما الصين بشكل كبير في عمليات التحديث والتطور الجارية والمستمرة فيها قدما وإلى الأمام مما يجعلها بحاجة لإستهلاك الطاقة والنفط بشكل أكبر، وتقيم إيران علاقات سياسية وإقتصادية إستراتيجية مميزة مع الصين التي كانت إحدى أهم الدول التي زودتها بالأسلحة.

وتشير الإحصاءات الصينية إلى أن قيمة التجارة الثنائية بين الدولتين بلغت 1.2 مليار دولار، ولكن هذا المبلغ لا يشمل قيمة المعدات العسكرية التي تدعي الدول الغربية أن بكين باعتها إلى إيران، وكانت إسرائيل قد مارست كما أكد العديد من المحللين ضغطا أثناء الزيارة الأخيرة للرجل الثاني في الصين لي بينج إلى تل أبيب، من أجل أن توقف الصين تزويد طهران بـ"المعدات العسكرية" وخصوصا بالفولاذ الخاص لصناعة الصواريخ البالستية. (شبكة اسلام اون لاين 1999: WWW.islamonline.net).

كما تمتلك إيران كقوة إقليمية الكثير من النفوذ في الشرق الأوسط ويهم الصين أن تؤدي دوراً فاعلاً في المسائل الاقليمية والدولية وأن تصون الأمن والاستقرار الإقليمي، وخصوصاً وجود بيئة آمنة إذا أرادت الصين أن تحافظ على تطور علاقة تعاون مع إيران.(هو 2004: 59)

ومن الجدير الإشارة إليه أنه في الخمسينات كان التأثير الغربي قوي وله أثره في علاقات إيران مع الصين، فقد كانت موسكو تمنع الصين من إقامة علاقات مع إيران ، أما في حقبة الستينات فإن الصين كانت معزولة عن إيران تماماً وكان هذا يرجع بشكل أساسي إلى دعم الصين لحركات التحرر الثورية في المنطقة بما فيها الحركة الشيوعية في إيران، وقد تغيرت تلك السياسة في السبعينات فقد توقفت الصين عن دعم تلك الحركات الشيوعية في المنطقة بما فيها إيران وفضلت أن تقيم علاقات مع دول المنطقة وذلك لمنع المد السوفييتي وهكذا فقد سعت الصين إلى إقامة علاقات مع إيران من كافة النواحي، وقد تطورت العلاقات الصينية الإيرانية من النواحي السياسية والإقتصادية والعسكرية، أما في الثمانينات والتسعينات بدأت تلك العلاقات تنعكس على برنامج التحديث الصيني فأصبحت إيران تزود الصين بإحتياجاتها النفطية. (Huwaidin 2002: 185–187)، وبالتالي وبتغير توجهات السياسة الخارجية الصينية بتقدم المصالح الوطنية، فكانت إيران من الدول التي تسعى من خلالها الصين إلى تحقيق مصالحها الوطنية بالتحديث عن طريق تزويدها بالنفط الإيراني.

وإذا أردنا التطرق الى بعض مجالات التعاون العسكري الصيني الإيراني للوقوف على حجم ذلك التعاون فنجد أنه قد قام الجانبان بتقوية صلاتهما في مجال البحوث النووية منذ منتصف الثمانينات، حينما وقعت الصين في حينها مع إيران على إتفاقية تعاون رسمي في مجال البحوث النووية. وفقا للعديد من المصادر فإن المهندسين النوويين الإيرانيين قد تلقوا تدريبات في الصين. وقد توصل الجانبان الى إتفاق على شراء إيران مفاعل أو اثنين بطاقة تتراوح بين 200 ــ 230 ميجاوات لكل منهما في سبتمبر 1992، إلا أن الإحتجاج والمعارضة الامريكية في حينها تسببت في تأجيل الصفقة. وبعد أن تدهورت العلاقات الصينية الأمريكية في الاعوام اللاحقة، أعلنت إيران والصين أنهما وقعتا إتفاقية في يوليو 1994 تقوم بموجبها الصين ببناء مفاعل نووي طاقته 200 ميجاوات قرب طهران، وتهتم ايران بموجب هذه الإتفاقية بالحصول على مفاعلين نويين يعملان بالماء المضغوط بطاقة 200 ميجاوات من الصين مشابه للمفاعل الصيني، ويشير بعض المسؤولين الإيرانيين الى أن بلادهم دفعت

في منتصف مايو 1995 ما بين 800 ــ 900 مليون دولار كدفعة أولى من ثمن الصفقة مع الصين، بما أتاح لها نقل منظومة البحوث النووية لإنشاء المفاعلين والمشاريع الاخرى إلى منشأة إيرانية في أصفهان ، وفي يناير 1991 وقعت إيران إتفاقية لبناء مفاعل بحوث يعمل بالبلوتونيوم طاقته 27 كيلو وات في منشأة بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان مع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني، بدأ العمل بها عام 1994. كما إتفق الجانبان في نفس العام أيضا على التعاون التجاري تقوم بموجبه الصين ببيع جهاز فصل النظائر المغناطيسية ــ الكهربائية (كاليترون) ومفاعل نووي أصغر حجما لاغراض سلمية وتجارية.(الايوبي 2004: www.Palestinianforum.net)

وخلال زيارة رفسنجاني إلى الصين في سبتمبر 1992، توصلت إيران والصين إلى عقد إتفاقية للتعاون في المجال النووي وتعهدت من خلاله الصين على تدعيم بناء مفاعلين نوويين في إيران خلال 10 أعوام، وحسب تقارير CIA في عام 1997 إن الصين هي المزود الأساسي للتقنيات النووية لإيران فهي تصدر تقريباً أكثر من 60 مليون دولار سنويا ، إلا أن الصين وإيران كانتا تؤكدان دوماً على أن تلك المواد ستستخدم للأغراض السلمية. (Huwaidin 2002: 127)، وبالتالي فهناك روابط ومصالح متبادلة للبلدين تحققهما من خلال إقامة علاقات تعاون في العديد من المجالات خاصة المجال العسكري، كما أعلن الرئيس الصيني جيانغ زيمين في 2 /1999/12 أثناء لقائه نائب الرئيس الإيراني محمد هاشمي أن الصين عازمة على مواصلة تطوير علاقاتها الثنائية مع إيران. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن الرئيس الصيني ترحيبه بتطور العلاقات الثنائية الصينية الإيرانية وأعرب عن أمله في أن تستمر الإتصالات بين الدولتين على كل المستويات وأن يطورا التعاون الثنائي على المسرح الدولي وكذلك العلاقات الصينية الإيرانية على قاعدة المبادئ الخمسة للتعايش السلمي".(شبكة إسلام اون لاين 1999: WWW.islamonline.net)

وتقدر الصين غالياً صداقتها التقليدية ومصالحها الإقتصادية مع إيران ولذلك فهي تعبر في وضوح عن موقفها في معارضة نقل المسألة النووية الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي وفي دعم الجهود الدبلوماسية.(زيانغ 2004: 55)، وتعارض الصين أي تهديد عسكري ضد إيران وتصر على موقفها القاضي بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيجب أن يكون هناك تفاوض سلمي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والصين تستطيع أن تؤدي دوراً دبلوماسياً ايجابياً. (هو 2004: 60)

أما إسرائيل تدرك تماماً خطورة حصول إيران على التكنولوجيا العسكرية بشتى أنواعها وعلى رأسها التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى. وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإسرائيلي حيث اعتبر إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إستمرار الأبحاث النووية في إيران وإمكانية إستئناف محاولات تصنيع قنبلة نووية عراقية هما الخطران الرئيسيان على أمن إسرائيل. وبطبيعة الحال لن يكون في وسع إسرائيل محاصرة هذا التعاون المحتمل بين الصين وبين الدول المعادية لإسرائيل إلا بتدعيم علاقتها بالصين وخلق روابط إقتصادية وعسكرية وأمنيه تفرض على بكين عدم المغامرة بإغضاب إسرائيل مستقبلاً. (عكاشة 2001: 103).

أما بخصوص القضايا الأخرى المتعلقة بالشرق الأوسط والتي تسعى الصين ليكون لها دوراً أساسياً وفعالاً في تلك المنطقة لا تمتلك الصين موطأ قدم قوي في الشرق الأوسط على شاكلة الدول الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وحدث أن قدمت الصين دعمها لنضال بلدان الشرق الأوسط من أجل سيادتها الوطنية. ولكن هذا إقتصر على الدعم المعنوي والإيديولوجي والقليل من الدعم الإقتصادي والعسكري، ولم يكن للصين نفوذ مهم في الشرق الأوسط مع العلم أن المصالح الصينية في الشرق الأوسط رغم أنها آخذه في النمو فهي لا تزال متواضعة. (زيانغ 2004: 56).

وعلاقة الصين مع العراق وإيران كانت موجهة من خلال علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فالمعطيات تشير إلى أن علاقة الصين مع تلك الدول لها تأثير أكبر على الاقتصاد

والمصالح السياسية الصينية ، فقد قطعت الصين علاقتها مع العراق على أثر حرب الخليج الأولى، وصنفتها من الدول الإمبريالية، مع العلم أن الصين كانت تتطلع إلى دعم العالم الثالث وذلك ضمن أيديولوجيتها التي هي ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم أصبحت ضد الإتحاد السوفييتي، فالاتحاد السوفييتي ومنذ العام 1967 عمل على توثيق العرى مع العراق والتي أصبحت تعتمد على الإتحاد السوفييتي في الدعم السياسي والعسكري، وهكذا فقد تحول إهتمام الصين في السبعينات إلى توطيد أواصر علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين علاقتها مع دول أخرى على المستوى الإقليمي، وكانت سياسة الصين تجاه العراق في فترة الثمانينات هدفت إلى توطيد علاقتها مع العراق وذلك لعدم تمكين الاتحاد السوفييتي لمد نفوذه إلى منطقة الشرق الأوسط، وهكذا فقد دعمت الصين العراق إقتصادياً وعسكرياً في حربها مع إيران ، وفي التسعينات السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق كانت محددة بقرارات الأمم المتحدة ضد العراق، فالصين دعمت تلك القرارات ضد العراق فالصين لا تستطيع أن تتحدى قرار الأمم المتحدة وذلك لحاجتها لعلاقات جيدة مع الدول المنتجة للنفط ، وهكذا فقط حكمت تلك العلاقات المصالح الإقتصادية الصينية الإقليمية وطغت على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. (Huwaidin 2002: 185-187)

وبناءً على كل ذلك فقد أورد المحلل الإسرائيلي زئيف شيف أن للعلاقة الإسرائيلية الصينية وجهاً غير إيجابي، فمنذ عدة سنوات تقيم الصين علاقات مع دول شرق أوسطية بلغت مجال الصواريخ النووية ومن هذه الدول إيران وسوريا ومصر والجزائر، كما أنها باعت في الماضي صواريخ بعيدة المدى للسعودية لكنه يضيف أن هناك التزاماً صينيا بعدم بيع الصواريخ أرض أرض متقدمه للشرق الأوسط في حين ألغت الصين صفقه مع إيران لبيع منشأه تتعلق بإثراء اليورانيوم وصفقه بيع صواريخ (M9) لسوريا.(عبد الهادي 1999: www.islamonline.net)، ترى إسرائيل أنه من الأفضل لها التمسك والمحافظة على العلاقات الحميمة مع بكين أملها في عدم التأثير على سياساتها في منطقة الشرق الأوسط، وعندما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نيامين نتنياهو بكين في 1998

قال:"نحن محظوظون لأن الصين وإسرائيل –الشعب الصيني والشعب اليهودي هما أقدم شعب على أرض طورتا ديناميكية إجتماعية قادرة على إحتواء المستقبل ونؤمن أن التعاون فيما بيننا قادر على جلب الرخاء والسلم لشعبينا وجيراننا على حد سواء".(مجلة العصر 2003: WWW.ALASR.WS)

وهكذا وبناءً على ما سبق فإن للصين مصالح إستراتيجية ما بينها وما بين الدول الشرق أوسطية، وتعد مواقفها بالمجمل تجاه إيران والطرق معتمدة على سعي الصين إلى الحصول على النفط والطاقة المتوفرة في الشرق الأوسط لإستكمال عملية التحديث ، إضافة إلى سعيها لإتخاذ مكانة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط .

مستقبل العلاقات الصينية الشرق أوسطية :

فالصين تفرض نفسها على الجميع في هذه اللحظات الفاصلة وتقفز الصين إلى المقدمة كأحد أهم العوامل التي ستحدد شكل المستقبل وتذهب بعض التصورات والسيناريوهات أن التطور الشامل الذي يحدث في الصين يؤكد أن القرن المقبل هو قرن صيني وأن الصين ستصبح القوة العظمى الأولى في العالم إقتصادياً وعسكرياً بعد 30–40 سنة على الأكثر إذا إستمرت نهضتها بهذه المعدلات السريعة التي لم يعرفها التاريخ من قبل. (نافع 1999: 179–180)

وقد أثبتت التجارب المعاصرة على أن لغة المصالح مع تلك الدول هي التي تضمن وفاء هذه الدول بإلتزاماتها ودعمها للطرف الآخر، ويطالب الخبراء العرب بأهمية الحوار الجماعي العربي مع الصين. كما أكد على ذلك تقرير صادر عن الجامعة العربية. وقد أكد التقرير ذاته على أن التقدم الاقتصادي المتسارع في منطقة جنوب شرق آسيا دفع ببعض المراقبين في وقت ما إلى إعتبار أن تلك المنطقة مرشحة لأن تكون قاطرة النمو الاقتصادي العالمي، ومن ثم فإنه من الضروري الإعداد الجيد لصياغة رؤية عربية شاملة وموحدة للتعاون مع الصين في شتى المجالات بما يكفل تعظيم

النتائج التي تحقق المصالح المشتركة للجانبين وان يكون ذلك من خلال المنتدى العربي الصيني، علماً بأن الدول العربية في طليعة المجموعة الدولية التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية (زيادة 2004: WWW.ALASR.WS) ،على الرغم من أن الصين قد حافظت تقليدياً على سياستها الخارجية الداعمة للقضايا العربية، إلا أن النفوذ السياسي الصيني على الصعيد العالمي يكاد لا يرى إذا ما تمت مقارنته بنفوذها الاقتصادي، وكعادة العرب في إهمال المكاسب وتوسيع دائرة صداقاتهم ومصالحهم للضغط على إسرائيل، فإن العرب أهملوا الصين التي كانت حتى أواخر السبعينات أبرز مقاطع عالمي لإسرائيل على كافة الأصعدة.(باكير 2004: WWW.ALMOSLIM.NET)

إن العلاقات الإسرائيلية الصينية، نشأت في غفوة من العالم العربي، حيث تعانقت النجمتان الحمراء والزرقاء، وإذا كان هنالك تعاون اليوم فسوف يكون هنالك تحالف غداً، مما يتطلب من العالم العربي في البحث عن صياغة جديدة لدعم العلاقات مع الصين وإضافة دائرة جديدة لدوائر الأمن القومي تشمل منطقة آسيا وتوظيفها بشكل فعال لمواجهة وإحتواء الحركة الاسرائيلية في هذا الإتجاه، والموجهة أساساً ضد العرب، مع تفعيل ديناميكية العلاقات المبنية على المصالح المشتركة وليس على التعاطف والتأييد المعنوي أو السياسي فقط.

إن معارك السلام على الصعيد الدولي، في مرحلة ما بعد السلام العربي الإسرائيلي تتطلب التخطيط المستقبلي لمواجهة تحديات المستقبل في مجالاته السياسية والإقتصادية والعسكرية بإعتبار أن التحرك الإسرائيلي نحو الصين هو تهديد للمصالح العربية والعلاقات العربية الصينية، والذي يعتبر أحد التحديات المستقبلية. (العشري 2000: 77) وأخيراً فإذا كانت إسرائيل لا تشكل تهديداً حقيقياً في المرحلة الحالية للقضايا العربية لدى الصين، في ظل قيادة صينية مؤيده ومناصرة للقضايا العربية، فإن التحولات الإقتصادية والسياسية في الصين خلال العقد القادم تجعل من التغلغل الإسرائيلي في الصين خطراً مستقبلياً على قضايا العرب لدى أحد أكبر حلفائهم في المحافل الدولية، في ظل عالم لا تحكمه المبادئ بقدر ما تحكمه المصالح. (الدسوقي 1998: 193)

والسؤال الذي يطرحه عبد العزيز هنا : ألم يكن في قدرة العرب التأثير في موقف الصين من أجل إستمرار موقفها وتأييدها للقضايا العربية في المحافل الدولية: أليس للوضع العربي والفلسطيني دوراً في بلوغ العلاقات الصينية الإسرائيلية هذا المستوى ؟. (عبد العزيز 1998: 141)

وقد تفاوتت تقديرات المحللين العرب لإنعكاسات هذا التطور على الأمن القومي العربي، إذ يرى البعض أن تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية على النحو السابق سيعزز من فرص إسرائيل في الهيمنة على المنطقة العربية، حيث ستحتل مكانة دولة شبه عظمى وستصبح إسرائيل منافسة للصناعات العسكرية الأمريكية في تسويق الأسلحة إلى الصين وغيرها، ويقلل البعض الآخر من هذا الإحتمال، ويرون أن العلاقات الإسرائيلية الصينية لا تضر العرب كثيراً إذا كرسوا جهودهم لتنمية علاقاتهم القائمة والقديمة مع الصين، والخطوة تكمن في الفتور في العلاقة العربية الصينية، ويمكن التغلب على التحول الصيني من خلال البحث عن علاقات جديدة في الساحة الدولية وعدم الاتكال على الماضي فقط، فالساحة الدولية متحركة وكل الدول تبحث عن مصالحها، "فحيث تكون المصالح تذهب إليها الدول"، (بدوي 2002: 11)، وأجد بناء على كافة المعطيات أن الرد على هذا التطور في العلاقات بين الصين وإسرائيل لا يكون بالإستنكار والإستهجان، بل بتطوير العلاقات العربية الصينية وأن الباب مفتوح لذلك، لا سيما وأن بكين تبني علاقاتها الخارجية بناء على القاعدة الإقتصادية والمصالح العربية الصينية أكثر من المصالح الإسرائيلية الصينية في المجال الاقتصادي.

المسألة الفلسطينية وأثرها على العلاقات الصينية الإسرائيلية:

تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا الجوهرية في النزاع العربي الإسرائيلي، وبالتالي تتفاوت مواقف الدول من تلك القضية وفقا لأهمية تلك المنطقة بالنسبة لكل منها وكذلك وفقا لمصالح كل دولة من التأييد أو المعارضة أو حتى إتخاذ موقف الحياد تجاه تلك القضية.

وقد أعطت الإستراتيجية الصينية، التي وضع أسسها ماوتسي تونغ، عناية فائقة للوطن العربي، وإعتبرته بوابة آسيا من الغرب، فقد أدركت الصين كدولة آسيوية كبرى، أهمية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية، وتأثرت سياسة الصين تجاه هذه القضية ولا تزال تتأثر إلى حد بعيد، بالبعد الأيديولوجي والذي كما تناولنا مسبقا قامت عليه السياسة الخارجية الصينية في عهد ماوتسي تونغ. (حجاوي 1983: 37)

وإتخذت الصين بداية موقف الحياد من الصراع العربي الإسرائيلي، بالرغم أن إسرائيل أول دولة في الشرق الأوسط إعترفت بالصين، فقد رأت الصين أن الصراع إنما هو نتيجة تدخل القوى العظمى الخارجية، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت كل واحدة تساند طرفاً من أطراف الصراع؛ بهدف الحفاظ على نفوذهما وسيطرتهما على المنطقة(حجاوي 1983: 37)، ومن هنا سيتم التطرق الى مدى تأثير الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية على العلاقات الصينية الإسرائيلية خلال فترة ماوتسي تونغ ومن ثم فترة عملية التسوية.

العلاقات الصينية الإسرائيلية في ظل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال فترة ماوتسي تونغ وحتى سياسة الإصلاح والإنفتاح:

إن قيام الصين الشعبية نتيجة إنتصار الثورة الشيوعية عام 1949 برئاسة ماوتسي تونغ بلورت الفكر الصيني نحو الحركات الثورية التحررية بتأييدها ضد الإمبريالية الغربية.

ومنذ إنعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955، وطبقاً للأيديولوجية الصينية في تلك الفترة وكما ذكرت آنفاً ، فإن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت بنظر الخارجية الصينية هي "ريف العالم"، بينما البلاد

المتقدمة في الغرب الرأسمالي هي "المدن"، وكما نجحت الثورة الصينية بحصار الريف الصيني الثائر لمدنه الواقعة في قبضة القوى الاستعمارية الأجنبية والرجعية، عن طريق الحرب الثورية المسلحة، فإن الطريق الوحيد لنجاح ثورات شعوب العالم الثالث إنما يكون بمحاصرة ريف العالم لمدنه، أي حصار البلاد الرأسمالية في الغرب بواسطة الثورات المسلحة في القارات الثلاث ، لهذا رأت الصين في تلك المرحلة، أن إيقاف الحروب الإستعمارية ضد حركات التحرر الوطني لا يكون إلا بالتأييد التام للحركات الثورية، وتحريك الجماهير في كل مكان من العالم، في نضال طويل الأمد ضد الإمبريالية. (عبد المحسن 2001: www.sis.gov.ps)، وبناء على ذلك أرى أن وجهة النظر الصينية حينها هي الوجهة التي تم بناء الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية من خلالها على إعتبار أن إسرائيل هي أداة من أدوات الإستعمار الغربي، وقد ترتب بناء على تلك الأيديولوجية في تلك المرحلة عدة نتائج هامة تبلور من خلالها موقف الصين من القضية الفلسطينية والتي كان أهمها تأييد الصين للكفاح المسلح الفلسطيني على أساس أنه جزء من حركة الثورة العالمية الهادفة إلى إضعاف الإستعمار العالمي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، ويؤكد مراد على ذلك بقوله أن نظرية ماوتسي تونغ عن الثورة هي المحدد للسياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية، حيث أن حرب الشعب طويلة الأمد هي السبيل الوحيد الذي ينبغي إتباعها لتحرير فلسطين لأن الصراع لا يمكن حله بالطرق السلمية.

وكانت الصين أولى الدول غير العربية التي إعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت في الوقت نفسه الإعتراف بإسرائيل، رغم إعتراف الأخيرة بها، (الدسوقي 1998: 190)، وهكذا فمنذ الأيام الأولى لإنتصار الثورة الاشتراكية في الصين دشنت هذه الثورة وجمهوريتها الوليدة علاقتها القوية بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي الإسرائيلي، على نحو مبدئي، إذ صفعت الصين الشعبية الباب في وجه إسرائيل التي سارعت إلى الإعتراف بالصين الشعبية. (ياسين 1999: 54-55) .

وكان بداية التفاعل الصيني الفلسطيني في مؤتمر "باندونغ " عام 1955، وظهور الدور الصيني المساند بقوة لمناقشة قضية فلسطين في المؤتمر رغم معارضة بعض الدول، ولم تكن الصين آنذاك تطالب بتحرير فلسطين كاملاً لأن الوفود العربية في باندونغ كانت تكتفي فقط بالحصول على تأييد بالإعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن مفاهيم التحرير والكفاح المسلح لم تكن تطرح من قبل الفلسطينيين آنذاك.(الدسوقي 1998: 190)، وهنا ألاحظ أن العامل الأيديولوجي إحتل الموقع الرئيسي في تكييف السياسة الخارجية الصينية، وأرى أن الصين قد كيفت موقفها تجاه القضية الفلسطينية وفقاً للموقف العربي وحددته بمحدداتها منذ البداية.

ومن الجدير بالذكر أن الصين لم تكن تعلم الوضع التفصيلي للقضية الفلسطينية، فهي ترى في القضية الفلسطينية بأنها قضية لاجئين فقط، ويتضح ذلك من خلال الموقف الصيني الموضح خلال مؤتمر باندونغ كما تناوله مراد، فهو يذكر بأن شواين لاي أشار إلى ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ووافق بعد ذلك على الإقتراح الأفغاني الذي طالب بإدراج حقوق الشعب العربي الفلسطيني وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وعند صياغة البيان الختامي إقترح شواين لاي نصاً يقول:" المسألة الفلسطينية، شأن تايوان، لا يمكن حلها إلابعد إختفاء العناصر الخارجية المسئولة عن المأساة الفلسطينية"، إلا أن هذا النص تم رفضه وتمت إضافة فقرة:"وتحقيق التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية "، وقد التقى رئيس الوزراء الصيني أثناء المؤتمر بعدد من القادة الفلسطينيين بينهم أحمد الشقيري رئيس الهيئة العربية العليا التي كانت تمثل الشعب الفلسطيني آنذاك وإستمع منه إلى تفاصيل المشكلة وكيفية تآمر الدول الإستعمارية على فلسطين وشعبها، وكيف ساعدت الصهيونية العالمية بكل الوسائل على إغتصاب فلسطين وتحويل شعبها إلى شعب لاجئ، وأن الكيان الصهيوني ما هو إلا قاعدة عدوانية ضد الدول العربية. وبناء على ما سبق أثيرت القضية الفلسطينية في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني عام 1956، وقد ركز ماوتسي تونغ في خطابه أمام المؤتمر على شجب أي محاولة إسرائيلية لتصعيد الموقف في فلسطين، وبعد أن قامت حرب 1956 أدان ماوتسي تونغ

الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة، كما أكد التقرير الذي قدمه لين بياو في المؤتمر العام التاسع للحزب الشيوعي الصيني على إيمان الصين بالنضالات الثورية التي تخوضها الشعوب العربية في فلسطين. (مراد 1990: 69 +71)، وهكذا فقد أقامت الصين علاقات حميمة بأول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري، ومنذ تأسست هذه المنظمة، مطلع حزيران عام 1964 استمرت علاقة الصين بمنظمة التحرير تسير من حسن إلى أحسن.(ياسين 1999: 55)

وقد إستمرت الصين في تأكيد موقفها في كل مناسبة، فعقب زيارة شواين لاي للمغرب، في كانون الثاني 1964 جاء في البيان المشترك: "تأييد الدولتين لشعب فلسطين العربي، الذي تشكل مأساته تهديداً دائماً لسلام وأمن هذه المنطقة".(مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1966: 317) كما صرح شواين لاي:"نحن على إستعداد لدعم الشعوب العربية لإسترداد فلسطين حيث تكونون مستعدين قولوا ذلك، وستجدوننا على إستعداد لتقديم كل شيء وأي شيء، (أسلحة، متطوعين"(مراد 1990: 70)، وقد صدر حينها تحليل سياسي في بكين جاء فيه: "إن الشعب الصيني يؤيد بشدة إسترداد الشعب العربي لحقوقه الطبيعية في فلسطين"، كذلك أكد الرئيس شواين لاي، خلال رحلته إلى الدول الإفريقية مراراً هذا الموقف العادل والمقدس للحكومة والشعب الصيني، وأن الشعب الصيني سيدافع بشدة عن هذا الموقف ويمنح تأييده الكامل لشعب فلسطين".(مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1966: 317)، لدرجة أن "وكالة أنباء الصين الجديدة" قامت بتصوير المقاتلين الفلسطينيين بأنهم يستشهدون وهم يضمون كتابات ماو إلى صدورهم! (كامل 1981: 57).

وترجمت الصين هذا الموقف المطلق التأييد بأن كانت أول دولة أجنبية توجه دعوة رسمية لرئيس منظمة التحرير لزيارتها، فقام وفد فلسطيني برئاسة الشقيري في 17 مارس 1965 بزيارة رسمية إلى بكين وأجرى مباحثات مع شواين لاي ، وأكد ماوتسي تونغ عن التأييد الصيني لعدالة القضية الفلسطينية (مراد 1990: 70)، وتم حينها فتح مكتب للمنظمة في بكين. (مركز زايد للتنسيق

والمتابعة 2000: 37)، وقد كان لذلك الموقف أثر واضح في تعزيز الشخصية الدولية للمنظمة ، وجاء في البيان المشترك : " إتفق الفريقان على أن القضية الفلسطينية في جوهرها هي عدوان سافر من الصهيونية التي تدعمها الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكرر الجانب الصيني التأكيد بأن شعب الصين يؤيد بحزم الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه العادل ضد إسرائيل أداة الولايات المتحدة الأمريكية العدوانية، كما يؤيد مطلبه بالعودة إلى وطنه وإستعادة حقوقه كاملة في فلسطين، وفيما يتعلق بقضية فلسطين قدمت الصين وستستمر في تقديم التأييد للشعب الفلسطيني العربي دون تحفظ ".(البيان الصيني الفلسطيني المشترك 1971: 252)، كما جاء في البيان " أن الشعب الصيني يؤيد نضال عرب فلسطين ويدعو إلى توثيق التضامن بين الشعبين"، ورفض البيان التعايش السلمي بين العرب وإسرائيل ورفض الحل السلمي لقضية فلسطين. (حكيم 1972: 245)

وفي 20 أيار 1966 عقد في بكين مؤتمر عام بمناسبة "يوم فلسطين"، أُعلن فيه بإسم شعب الصين بأكمله التأييد الثابت لنضال شعب فلسطين العادل ضد الإمبريالية الأمريكية، وأداتها العدوانية إسرائيل، ولحقهم في العودة إلى وطنهم".(الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1967: 516) مما يعني أن الصين كانت في كل مناسبة تؤكد على مواقفها تجاه الفلسطينيين وقضيتهم. ومع تتالي كافة تلك المواقف من قبل الصين فقد إقترعت إسرائيل أول مرة ضد قبول الصين في عضوية الأمم المتحدة يوم 1965/11/17. (حكيم 1972: 245)

وهكذا نرى أن الصين قد أدركت منذ البداية أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة لجميع العرب وتفهمت مدى الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني وقد روى أحمد الشقيري عن لسان ماوتسي تونغ عام 1965 قوله: " في عام 1949 وبعد إنتصار ثورتنا مباشرة، أرسلت إلينا إسرائيل تعرض علينا الإعتراف بها ولكننا رفضنا هذا العرض لأننا علمنا أن الأمة العربية كلها ضد إسرائيل ونحن من جانبنا لا يمكن أن نعترف بإسرائيل لأنها قاعدة للإمبريالية الأمريكية والفرنسية والألمانية الغربية ".(ضاهر 1999: 63)

وألاحظ هنا من خلال كافة الشواهد والمواقف المتتالية للصين تجاه القضية الفلسطينية، بأن الصين أدركت أهمية تأييد الأمة العربية لها، وبناء على ذلك أيدت الصين القضية الفلسطينية تأييدا كاملا لما لتلك القضية من أهمية للأمة العربية، إضافة إلى ذلك فإن السياسة الخارجية الصينية في تلك الفترة قامت على أساس أيديولوجي كما سبق وتناولته، وبالتالي فالصين تؤيد الحركات التحررية الثورية ضد الإمبريالية الغربية والتي كانت الصين حينها تعتبر أن إسرائيل ماهي إلا أداة من أدوات الإستعمار الغربي، وبالتالي فهناك عاملين أثرا بشكل مباشر على الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية ألا وهما:

- عامل خارجي: أن الصين كانت ترى بالأمة العربية بأنها أمة كبيرة، وبالتالي فقد سعت لكسب تأييدها.
- عامل داخلي: السياسة الخارجية الصينية والتي كانت تقوم على الأيديولوجيا المؤيدة للحركات التحررية الثورية ضد الإمبريالية الغربية الإستعمارية.

وبالتالي فقد أثر الموقف الصيني من القضية الفلسطينية على العلاقات الصينية الإسرائيلية سلباً؛ حيث أن كافة المحاولات التي سعت خلالها إسرائيل في تلك الفترة للتقارب مع الصين باءت بالفشل للعديد من الأسباب سبق تناولها، وكان من تلك الأسباب تأييد الصين الكامل للقضية الفلسطينية، وكما سبق ذكره فقد رفضت الصين الإعتراف بإسرائيل لذلك، كما إقترعت إسرائيل ضد قبول الصين في الأمم المتحدة وبالتالي كان أثر الموقف الصيني من القضية الفلسطينية سلبياً على العلاقات الصينية الإسرائيلية التي لم تتبلور إلى ذلك الحين وقتها.

العلاقات الصينية الإسرائيلية في ظل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال فترة الإصلاح والإنفتاح وحتى عملية التسوية السلمية:

شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية في الفترة ما قبل السبعينات فتوراً واضحاً وكانت طبيعة العلاقات تتسم بالتردد والتراجع نظراً لموقف الصين من الدول الإستعمارية الغربية والتي كانت إسرائيل قاعدة من قواعدها، كذلك تراجعت العلاقات من الجانب الإسرائيلي بسبب العديد من العوامل والتي كان من أهمها ما تناولته من تأييد الصين لنضال الشعب الفلسطيني.(خلاف 2000: 163)، إلا أنه وبعد رحيل ماوتسي تونغ إنفتحت الصين على العالم الخارجي وتقدمت المصالح الوطنية وعملية التحديث على العامل الأيديولوجي، وبالتالي سأتناول في هذا الجزء تساؤل ألا وهو: ما هو أثر ذلك التحول على موقف الصين من القضية الفلسطينية؟.

مرت الصين بعد وفاة ماوتسي تونغ بفترة إنتقالية ، وسنوات الإنفتاح، والتحديث الصيني الشامل، وهذه المرحلة لا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر، فأصبحت إستراتيجية الدولة لتحقيق مصالحها، تأتي على رأس سلم الأولويات، قبل أيديولوجية الثورة. (صحيفة القبس 1987).

وأشير هنا بداية إلى أن هذا التحول الجوهري في السياسة الخارجية الصينية أثر على طريقة التأييد الكامل إلى القضية الفلسطينية وأن الكفاح المسلح والنضال المستمر ضد الإمبريالية الذي كان هو الطريق الوحيد لحل القضية الفلسطينية تحول إلى الإستمرار بالتأييد الكامل للقضية الفلسطينية عن طريق التسوية السلمية كما سيتم التناول لاحقا لأسباب عديدة داخلية وخارجية.

أما المواقف الصينية تجاه القضية في تلك الفترة فقد توالت الصين بمواقفها تجاه القضية الفلسطينية بمساندتها لحركه المقاومة الفلسطينية أثناء حوادث أيلول الأسود عام 1970، وكانت قد صدرت قبل ذلك تحذيرات صينية لياسر عرفات في 22 مارس 1970 حول إحتمال إقدام بعض الأنظمة العربية على تصفية المقاومة، وأكد وزير الخارجية الصيني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971 "ليس لأحد الحق في التوصل إلى صفقات من وراء ظهر العرب الفلسطينيين من شأنها

التضحية بحقوقهم المشروعة "،(مراد 1990: 71)، وبالتالي فقد إستمرت الصين في نهجها الداعم للفلسطينيين وللقضية الفلسطينية.

ومع مطلع السبعينات ظهرت بوادر الإنفتاح ما بين بكين وتل أبيب وشهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية نقلة نوعية ومن أسباب ذلك قيام الصين بتأييد مبادرات السادات وكامب ديفيد ومساندتها للحل السلمي للقضية الفلسطينية مما مهد الجو للتقارب وبدء حوار أفضل مع الإسرائيليين وبعد ذلك توطدت العلاقات الصينية الإسرائيلية خاصة على الصعيد العسكري ، ومن الجدير بالذكر أن من أهم المصالح التي تهدف إليها إسرائيل من خلال توطيد العلاقات مع الصين هو إمتناع الصين عن ممارسة الضغط على إسرائيل؛ فترى إسرائيل أن توطيد العلاقات خاصة العسكرية قد يمنع الصين من منطلق الواجب الأدبي عن ممارسة المزيد من الضغط على إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وعملية السلام ، فالصين أصبحت دولة عظمى وتتمتع بحق الفيتو بمجلس الأمن، وإمتناع الصين عن ممارسة ضغط على إسرائيل يفيد المفاوض الإسرائيلي بشكل كبير، وبالتالي فإن إسرائيل تسعى إلى حشد المجتمع الدولي وراءها وتقليل مصادر الضغط الدولية من أجل الإنفراد التام بالمفاوض الفلسطيني. (خلاف 2000: 163-164)

ومما زاد الأواصر بين الصين وإسرائيل في تلك الفترة أن إتخذت الصين موقعها في الأمم المتحدة يوم 1971/10/25، بدلاً من الصين الوطنية التي طردت من الهيئة الدولية، كانت إسرائيل أول من وافق على قبول الصين إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة إلا أنه وفي 1971/12/8 فقد ألقى الوفد الصيني في الأمم المتحدة خطاباً أدان فيه العدوان الإسرائيلي على مصر والدول العربية. (حكيم 1972: 245)، إلا أنه ورغم أسبقية إسرائيل في الاعتراف بالصين الشعبية كأول دولة من منطقة الشرق الأوسط، فإنها لم تتخل عن تأييدها للقضية الفلسطينية، ويؤكد ذلك موقفها إزاء إسرائيل، ورفض الصين إقامة علاقات دبلوماسية معها.

وقد شهدت السبعينات وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وكان لذلك مدلولان لـــدى حركـــة المقاومـــة الفلسطينية: أولاً، أنها فقدت أكثر مؤيديها قوة وتأثيراً في العالم العربي، أما المدلول الثاني فكان ترك المنظمة لتتعامل وحدها مع صعوبات السياسات العربية الداخلية. لذا فقد قيد موقف الصين من قضـــية فلسطين عقب دخول الصين الأمم المتحدة (1971/10/25) بسبب الخلافات العربية حول السياســـات التي يجب إتباعها، ولأنه لم يكن لدى الصين موقف عربي موحد يمكنها الإنحياز إليه، فقد إختـــارت سياساتها حسب ما تمليه الأهداف الصينية، وبالتالي فإن تصويتها على الحل السياسي عكس أولوياتها الدولية.(بهبهاني 1984: 103-105)

وفي البيان الأول للصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أوضح وزير الخارجية الصـــيني آنـــذاك تشياو كوان هوا، موقف بلاده بالنسبة للقضية الفلسطينية والصراع العربـــي الإســـرائيلي، ففـــي أول خطاب له في الأمم المتحدة قال: "إن جوهر مسألة الشرق الأوسط هو العدوان ضد الشعب الفلسطيني والشعب العربي من قبل الصهيونية الإسرائيلية، بدعم وتشجيع من جانب القوى العظمى، إن حكومـــة وشعب الصين يؤيدان بحزم الشعبين الفلسطيني والعربي في نضالهما العادل ضد العدوان، ويعتقـــدان أنه بالمثابرة على النضال، والتمسك بالوحدة سيستطيع الشعبان الفلسطيني والعربي البطلان، بالتأكيد، إسترجاع أراضي الدول العربية المفقودة، واسترجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إن الحكومة الصينية تعتقد بأن على جميع الدول والشعوب المحبة للسلام والعدالة واجب تأييـــد نضـــال الشـــعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى. وليس لأحد الحق في عقد صفقات سياسية خلـــف ظهـــورهم، لمقايضة حقهم في الوجود، ومصالحهم الوطنية".(بهبهاني 1984: 103-104).

وفي الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة أشار تشيان غوان هوا مندوب الصين الدائم في الأمـــم المتحدة إلى: "أن وضع اللاسلم واللاحرب في الشرق الأوسط تستفيد منـــه الـــدولتان الأعظـــم فـــي صفقاتهما السياسية، وأن تجارة السلاح في المنطقة ما هي إلا تجارة للخـــردة، طالمـــا أن الـــدولتين الأعظم لا تسمحان بإستخدام السلاح إلا بإذنهما. وتقف الدول العربية مكتوفة الأيدي بإنتظـــار الإذن".

أما في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة فقد تكلم غوان من واقع حرب تشـرين الأول عـام 1973 بإعتبارها كسرت حدة حالة "اللاحرب واللاسلم"، وأشار إلى أن القضية الفلسـطينية لا تـزال قائمة، وأساس بقاء مشكلة الشرق الأوسط هو المسألة الصهيونية، وقضية حقوق الشعب الفلسـطيني، ومن هذا المنطلق أعلن رفضه للقرار رقم 242، ذلك لأنه لا يتناول القضية الفلسـطينية، إلا لتنظـيم حقوق اللاجئين، وهو ما ترفضه الصين.(كامل 1981: 45، 63)

واستمرت الصين حينها في رفض قبول المباحثات مع إسرائيل ووصل الأمر إلى رفضها للبعثة التي أرسلها إسحاق رابين في 15 أغسطس 1976 لجمع تبرعات لضحايا زلزال بإسـرائيل.كمـا أيـدت قرارات الجمعية العامة بإدانة سياسة المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وعززت هـذا الموقف حتى بعد زيارة السادات للقدس 1977. (مراد 1990: 72)

وهنا أشير إلى أنه ومن خلال المواقـف التـي تـم تناولهـا للصـين تجـاه القضـية الفلسـطينية بأنها كانت فلسطينية وعربية أكثر من العرب أنفسـهم، فكمـا ذكـر بهبهـاني أنـه فـي الوقـت الذي لم يكن هناك موقف واضح ومحـدد عربـي تجـاه القضـية الفلسـطينية بسـبب الخلافـات العربية، فقد إتخـذت وإسـتمرت الصـين بموقفهـا المؤيـد للقضـية الفلسـطينية علـى الـرغم مـن تراجـع العنصـر الأيـديولوجي فـي سياسـتها الخارجيـة. وقـد ظهـر ذلـك واضـحا وجليا للعيـان مـن خـلال تصـويتها فـي مجلـس الأمـن ومـن خـلال إشـارتها الصـريحة إلى موقفها من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

العلاقات الصينية الإسرائيلية في ظل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال مرحلة التسوية السلمية:

تعتبر مرحلة التسوية السلمية مرحلة تحول؛ فهي المرحلة التي أيدت فيها الصين التسوية السلمية لحل النزاع العربي الإسرائيلي بما فيه القضية الفلسطينية، وذلك بعد إنعقاد إتفاقية السـلام بـين إسـرائيل

ومصر وتبني العرب لسياسة التسوية السلمية للنزاعات والصراعات، وبالتالي فقد لائمت الصين سياستها تجاه القضية الفلسطينية وفقا لذلك، وقد إنعكس ذلك على سياسة الصين تجاه إسرائيل، وإذا تتبعنا المواقف نرى أنه بداية ونتيجة للإنقسام العربي حول إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، إكتفت الصين بمهاجمة إسرائيل ومطالبتها بالإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. وقد إعتمدت الصين هذه السياسة رسمياً وإعلامياً خلال هذه الفترة كأحد أهم أعمدة سياستها الخارجية. ومن أمثلة ذلك بيان مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة في ديسمبر 1984، حيث أكد أنه بدون الإتفاق على حل عادل للقضية الفلسطينية فلن يستتب إستقرار للسلام في المنطقة، مؤكداً مساندة بلاده بلا تحفظ لكافة الحقوق العربية.(الدسوقي 1998: 191)، وهكذا إعتبرت السياسة الصينية في ثمانينيات القرن العشرين إمتداد للسبعينيات، حيث إستمر الموقف الصيني مؤيداً للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وكأسلوب ملائم لحل الصراع العربي الإسرائيلي، بديلاً عن الكفاح المسلح، وأن الوسيلة لإتمام ذلك تتمثل في عقد المؤتمر الدولي للسلام، فرغم التغير في وسائل التعبير عن سياساتها بين تحييد الكفاح المسلح، وتأييد التسوية السلمية، فإنها لم تغير موقفها الإيجابي المؤيد للعرب وقضيتهم الفلسطينية. وما يزيد هذا الأمر تأكيداً، أنه على الرغم من توتر العلاقات في بعض الأحيان بين الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن الصين أكدت على تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة مع ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.(صحيفة القبس 1987)، مع تأكيدها على ضرورة إلتزام المجتمع الدولي بالعمل سوياً مع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وأن الصين مستعدة لبذل جهودها الداعمة دوما في هذا الصدد. وقد أكد ذلك وزير الخارجية الصيني بقوله: "أن الصين ليست في مركز الوسيط في عملية السلام، ولكنها توضح وجهات نظرها في عملية السلام في الشرق الأوسط للأطراف المختلفة، كما أنها تتعرف على وجهات نظرهم. وتؤيد الصين القضية للشعب الفلسطيني". (Xinhua News Agency :1997)

وفي مناسبات مختلفة أيدت الصين عقد المؤتمر الدولي للسلام، تحضره جميع الأطراف المعنية، وبحضور الأعضاء الخمسة الدائمين، وتحت رعاية الأمم المتحدة، بإعتباره الطريق نحو حل قضية الشرق الأوسط.(السرجاني 1987: 102،98)، ويتضح لنا مدى الثبات في الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية.

وإذا تناولنا الأسباب التي أدت إلى تغير الموقف الصيني من خلال بعض الكتاب، ومن ثم تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية فنرى أنها ترجع إلى ما يلي:

1- تغيير الموقف العربي نفسه من آليات الصراع بعد عدة حروب متواصلة إنتهت بإتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وقبول العرب بالسلام كوسيلة لتسوية القضية الفلسطينية وفقاً لمقررات مؤتمر قمة فاس عام 1982 ومشاركه العرب في مؤتمر مدريد، وبالتالي فقد لائمت الصين موقفها هنا مع أصحاب القضية أنفسهم.

2- مساعي إسرائيل لإنهاء عزلتها على إعتبار انه أصبح لها مع إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين علاقات دبلوماسية مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن كافة.(توفيق 2003: 212)

3- الإستجابة للتغيرات التي تشهدها الإستراتيجية الأمنية الصينية التي أصبحت تعتمد على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها مما ألقى بتأثيره على الإستراتيجية العسكرية، فأصبحت تعتمد على مبدأ الدفاع عن النفس.

4- الإنفتاح الصيني المحسوب على العالم بالمشاركة في عملية السلام بالشرق الأوسط.

5- السعي الصيني لإستمالة الجانب الأمريكي الذي يعد قطباً من أقطاب النظام الدولي الجديد عن طريق الجانب الإسرائيلي، فضلاً عن أن الصين كانت تسعى إلى دعم علاقاتها بإسرائيل للحصول على تكنولوجيا عسكرية متطورة رفضت الدول الغربية تزويدها بها. (الدسوقي 1998: 192)

6-تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية خاصة على مستوى التعاون العسكري.(توفيق 2003: 212)

ونتيجة لكل ذلك إمتنعت الصين عن الدعوة للقضاء التام على إسرائيل وإتخذت قراراً بأنها لن تعترف بإسرائيل قبل إجراء تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي، ورغم ذلك فإن موقف الصين هو موقف إيجابي من تأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 38)

إلا أنه وبعد تحليل تلك الأسباب، أرى أن السبب الأول هو السبب الأساسي في تغيير الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية، والتغيير في الموقف لا يعني عدم تأييد القضية الفلسطينية، وإنما التغير كان في طريقة حل تلك القضية وذلك بالتحول من النضال المسلح المستمر العادل ضد الإستعمار إلى حل القضية عن طريق السبل السلمية، وقد نتج ذلك التغير نتيجة للتغير في الموقف العربي نفسه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي تجاه القضية الفلسطينية وذلك بتسوية النزاعات سلمياً. أما باقي الأسباب آنفة الذكر سواء كانت داخلية أم خارجية فهي أسباب ساعدت على تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية بعدما تغير الموقف الصيني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ومن ثم تجاه

إسرائيل، ولقد كان الخط الثابت للسياسة الصينية في هذه المرحلة هو التأكيد على أهمية حل الصراع بالوسائل السلمية والتفاوض المباشر فنادت بضرورة تنفيذ القرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين وإعتبرت العرب مسئولين عن عدم إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية(مراد 1990: 69)، ويذكر عبد المحسن أنه وفي نهاية ثمانينيات وتسعينات القرن العشرين تم ملاحظة وجود إتجاه نزولي في الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية. فالصين، عوضاً عن تمسكها برؤية مبدئية منسجمة إزاء حل القضية الفلسطينية فإنها أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الموقف الذي ينطوي حتماً على تنازلات صينية أمام هذه الضغوط. فمنذ أن بدأت الصين في إنتهاج السياسة الخارجية التي تتبنى الأساليب الواقعية السياسية، إضافة إلى الضغوط الهائلة التي مورست عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب

أوروبا ورومانيا من أجل إجبارها على الإعتراف بإسرائيل، مقابل الحصول على فرص التعاون الإقتصادي والتكنولوجي الذي تبحث عنه الصين لدى الدول الغربية، وقد أثمرت هذه الضغوط عن فتح قنوات إتصال غير مباشرة، ولإقامة تعاون إقتصادي وعسكري وفني بين الجانبين الصيني والإسرائيلي، فضلاً عن أن الخطاب السياسي الصيني إزاء القضية الفلسطينية قد تبدل جذرياً، فبعد أن كانت الصين تعلن بأنها لن تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ما دامت لا تزال تحتل الأراضي الفلسطينية، وبعدما كانت الصين ترى في إسرائيل "أداة استعمارية" لابد من العمل على القضاء عليها، فإن الصين أقامت مع إسرائيل علاقات دبلوماسية، في كانون الثاني 1992، وهو ما ينطوي على تبدل في الموقف الصيني إزاء قضية العرب الأولى. (عبد المحسن 2001: www.sis.gov.ps)، إلا أنني أعترض على هذا الرأي؛ بحيث أن الصين وكما ذكرت لائمت موقفها وفقا للموقف العربي تجاه إسرائيل والنزاع العربي الإسرائيلي مع التأكيد أن الصين لم تغير موقفها بتأييدها للقضية الفلسطينية، وإنما بطريقة حل النزاع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية، وقد جاء إعتراف الصين بإسرائيل نتيجة ليس فقط للضغوط الأمريكية وغيرها وإنما أساساً وكما تم الإشارة سابقا، فقد تم طلب العرب أنفسهم والقيادة الفلسطينية خاصة من الصين الإعتراف بإسرائيل، وبالتالي فلا يوجد تغير جذري فعلي في موقف الصين، وكيف لنا أن نقول ذلك والعرب أنفسهم إعترفوا بإسرائيل وقاموا بتوقيع إتفاقيات سلام معها، وبالتالي أقامت الصين علاقات في العديد من المجالات والنواحي مع إسرائيل. وهكذا فقد إجتمعت تلك العوامل إضافة إلى العديد من الأسباب الداخلية التي تم تناولها وهي التغير في السياسة الخارجية الصينية والتي برز فيها وتقدم تحقيق المصالح الوطنية لإتمام عملية التحديث والوصول إلى التقنيات والتكنولوجيا الغربية، إضافة إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والحد من النفوذ السوفييتي على منطقة الشرق الأوسط وبالتالي الإنفتاح على العالم الخارجي وإنهاء عزلتها الدولية.

وما أن أعلنت الصين عن تأييدها لإتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني –الإسرائيلي، حتى كشفت السياسة الصينية عن آلياتها لتحقيق حل للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأن القضية سوف تحل بالجهود المشتركة لفلسطين وإسرائيل، وبمساعدة المجتمع الدولي وكذلك بإلتزام القيادة الفلسطينية بإنتهاج "تكتيكات" تتسم بالمرونة والعملية، إلا أنه وإلى جانب ذلك حافظت الصين على سياستها في مطالبة إسرائيل رسمياً وإعلامياً بإعادة الحقوق الفلسطينية، وإدانتها المستمرة لإسرائيل على أعاقتها لعملية السلام ، ومع بداية فترة التسعينات كان حجم العلاقات الصينية الإسرائيلية الإقتصادية والتكنولوجية قد إتسع وتنوع، وكانت العلاقات الصينية الأمريكية قد أخذت في الإنفراج، وما إن تمت الدعوة لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر 1991، حتى أبدت الصين رغبتها في المشاركة في عملية السلام، فرفضت إسرائيل ذلك، مالم يتم إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، وكانت لإسرائيل ما أرادت من إقامة العلاقات بين الدولتين في فبراير عام 1992، الأمر الذي إعتبر مكسباً للسياسة الإسرائيلية بإختراق آخر الحصون المساندة للعرب.(الدسوقي 1998: 191)

اللافت أن القيادة الفلسطينية المتنفذة أخذت تلح على الصين للتعجيل بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، بما يسمح للأولى بالمشاركة في المؤتمر الدولي المناط به تسويه الصراع العربي–الإسرائيلي. وقد تسارعت خطى الصين في إتجاه إسرائيل بعد مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي عام 1991، وما أن إنتهت الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر حتى هبطت طائرة وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه أرينز في مطار بكين مطلع تشرين الثاني 1991، وفي 23 ديسمبر من العام نفسه كان نائب وزير الخارجية الصيني يانغ فو سانغ يزور إسرائيل، وحدث أن وزير خارجية الصين كيان كيشين زار إسرائيل في أيلول عام 1992 زيارة رسمية. والمفجع أنه إعتمد القلنسوة اليهودية وزار "حائط المبكى"، لكنه رفض وضع رسالة نذر بين حجارة هذا الحائط، كما زار كنيسة القيامة والحرم الشريف والتقى فيصل الحسيني، في محاولة للظهور بمظهر المتوازن في علاقاته بين

الطرفين. (ياسين 1999: 58)، ومن خلال ذلك يتم التأكيد على أن مؤتمر مدريد كان بإعتبار دفعة قوية تجاه دفع العلاقات الصينية الإسرائيلية نحو التقدم.

وفي 24 كانون الثاني 1992، أعلن في العاصمة الصينية، بكين، عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الصين الشعبية وإسرائيل، بموجب إتفاقية وقعها وزيرا خارجية الدولتين، في بكين. وقد إختارت إسرائيل هذا التوقيت، لعدة أسباب منها أن إسرائيل تجلس مع الأطراف العربية للمفاوضات، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، لهدف الوصول إلى حل للمشكلات العالقة، وفي يد إسرائيل ما تقدمه للصين، وهو مشاركة الصين في المفاوضات بمدريد، كما أن ياسر عرفات كان قد طلب إلى القيادة الصينية، عشية إنعقاد مؤتمر مدريد سرعة الإعتراف الدبلوماسي بإسرائيل حتى يتسنى للصين الإشتراك في المؤتمر المذكور، مع ما عرف عنها من تأييد للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. وبالتالي سيكون أي ضغط عربي على الصين ضد إقامة العلاقات مع إسرائيل، بمثابة خطوة تفتقر للحجة القوية، والأسباب الجادة، خاصة وأن الصين تجد في تحسين صورتها، كطرف يسعى للسلام، بعد أحداث قمع الطلبة الصينيين، في حزيران 1989، كحركة مطالبة بالديمقراطية، والإنفتاح على العالم ، وقد دعمت الصين المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، والعمل على تشجيعها وعدم توقفها، كما دعت الصين إلى عدم إتخاذ الإجراءات أحادية الجانب والتي من شأنها أن توقف عملية التفاوض مع ضرورة تنفيذ الأطراف على الإتفاقات الموقعة. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 38)، كما أعلنت الصين تأييدها لإتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في أوسلو عام 1993 والتمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام وأن حل القضية الفلسطينية يتم عن طريق الجهود السلمية والمشتركة بين فلسطين وإسرائيل وبمساعدة المجتمع الدولي.(توفيق 2003: 212)

كذلك صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في يوليو عام 1997:"نأمل أن تظهر الأطراف المعنية العربية والإسرائيلية مزيداً من تحمل المسؤولية لتحقيق الهدف والتغلب على العقبات ودفع مسيرة السلام إلى الأمام لمصلحة الدول العربية وإسرائيل وجميع الأطراف بما فيها القوى الكبرى

".(السيد سليم 2000: 14)، وفي أثناء زيارته للقاهرة سنه 1997 صرح كيان كياتشن وزير خارجية الصين أن سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية تتحدد في عناصر عدة هي:

1- إن محادثات السلام ينبغي أن تسير على أساس تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط وصيغة الأرض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام.

2- تنفيذ كافة الإتفاقات الموقع عليها بشكل جاد وتفادي أي تعطيل لعملية السلام.

3- القضاء على الإرهاب والعنف في كل أشكاله حتى يتسنى إرساء أمن الدول الشرق أوسطية.

4- مع تقدم عملية السلام فإن التعاون الإقتصادي الإقليمي يجب أن يزداد حتى يساعد على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجياً بين الدول العربية وإسرائيل في طريقها للتنمية المتبادلة.

ومما يؤكد على موقف الصين تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين الإستقبال الحافل الذي لقيه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في زيارته للعاصمة الصينية "بكين" يوم 13 يوليو 1998، وبحضور الرئيس الصيني جيانغ زيمين في ساحة "تيان أتمين" الكبرى – حيث يستقبل رؤساء الدول والشخصيات الدولية المرموقة –دور في لفت الإنتباه مجدداً للدور الصيني من القضية الفلسطينية، وهو دور تاريخي سباق ومميز في مساندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة منذ بدايتها الأولى.(الدسوقي 1998: 190)، كذلك فان الصين دعمت السلطة الفلسطينية من خلال تقديم المساعدات المادية لبلورة الكيان الفلسطيني، وبلغت مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية بين عامي 1994-1998 حوالي ثمانية مليون دولار أمريكي، كما أن هناك تمثيلاً سياسياً صينياً لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، مع التنويه إلى أن هذا التمثيل يعد جزء من السفارة الصينية لدى إسرائيل. كذلك فالصين صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وفي الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة سنة 1998 صوتت لصالح القرار 42/53 الصادر في 4 ديسمبر عام 1998 والذي يؤكد على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني بما فيها حقوق تقرير المصير وإنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة سنة 1967

وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق وقرارات الجمعية العامة الصادرة في ديسمبر عام 1948. (السيد سليم 2000: 15)

مستقبل العلاقات الصينية الإسرائيلية في ضوء المحدد المتعلق بالقضية الفلسطينية:

إن التغير في السياسة الصينية يمكن تفهم دوافعه إضافة إلى موقف القيادة الفلسطينية والموقف العربي كما ذكر في ضوء التحولات العالمية وسعي الصين إلى بناء علاقة إيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو سعي لا بد أن تمتد آثاره إلى إسرائيل، هذا بالإضافة إلى أن أطرافاً عربية قد بدأت أيضاً في إقامة علاقات إقتصادية وسياسية مع إسرائيل. لكن الأمر الجدير بالنقاش حسب ما ذكر السيد سليم هو إتجاه الصين إلى الإقلال من إهتمامها بالمشاركة الفعالة في عمليات التسوية السلمية سواء من خلال تقديم تصورات حول مستقبل التسوية أو من خلال توظيف علاقاتها المتنامية لدفعها نحو الدخول في مفاوضات جدية مع الأطراف العربية فهناك تصور عربي مؤداه أن الصين " تبدو كأنها نفضت يديها من القضية الفلسطينية"، وفي العديد من المؤتمرات العربية التي ناقشت السياسة الصينية إن هذا الرأي يحظى بموافقة العديد من المهتمين العرب بالشأن الصيني، فهناك إدراك أن الصين لم تعد عاملاً مؤثراً في عمليات التسوية العربية الإسرائيلية، وأن القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط البعيد عنها نسبياً ربما تأتي في درجة متأخرة في سلم أولويات السياسة الخارجية الصينية. وقد عبر عن ذلك أحد الباحثين المصريين بقوله: "المرء لا يسعه إلا أن يلاحظ وجود إتجاه نزولي في الموقف مما يعني أنه عوضاً عن تمسك الصين برؤية مبدئية منسجمة حول القضية الفلسطينية فإنها أخذت تقترب تدريجياً من المواقف المهادنة لإسرائيل والإستعمار الأمريكي".(السيد سليم 2000: 16)

ومن وجهة نظري فإن التصور العربي الذي تناوله السيد سليم بأن الصين " نفضت يديها من القضية الفلسطينية " غير دقيق نظرا لما تناولته مسبقا ونظرا للتأييد المستمر للقضية الفلسطينية لغاية اللحظة،

ويجب أن ننوه أن الصين من حقها كدولة البحث عن تحقيق مصالحها الوطنية، فمن غير المنطق من العرب مطالبة الصين السير حسب ما تراه، وإنما ومن الأولى أن تعمل الدول العربية على توطيد علاقتها مع الصين من العديد من النواحي خاصة من النواحي الإقتصادية ونواحي الطاقة لتصبح شريك له وزن لدى الصين كما فعلت إسرائيل، كما أن الصين مازالت لغاية الآن في نهجها المؤيد للقضية الفلسطينية.

ويشير السيد سليم أن إضطلاع الصين في عملية السلام في الشرق الأوسط كان من خلال التدخل الايجابي بتقديم تصورات عن عملية التسوية ومن خلال دعم السلطة الفلسطينية، مما يصب في خانة تعددية النظام العالمي، كما أنه من شأنه أن يدعم من التوجه العربي نحو الصين، ويبلور شبكة المصالح العربية الصينية في المجالات الإقتصادية. إن هذا الدور الفعال يمكن إن يؤتى ثماره المهمة في إطار تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية وحرص إسرائيل على إستمرار تلك العلاقات، ولعل أول جوانب هذا الدور هو زيادة الدعم الصيني للسلطة الفلسطينية من خلال المساعدة في بناء أجهزة الدولة وتدريب الكوادر الفلسطينية وإنشاء تمثيل دبلوماسي مستقل لدى السلطة ليس مرتبطاً بالسفارة الصينية في تل أبيب. أما ثاني جوانب هذا الدور فهو الضغط على إسرائيل لوقف عمليات الإستيطان الإستعماري في الأراضي العربية المحتلة وبالذات في الضفة الغربية، والعمل على تفكيك المستعمرات الإسرائيلية في تلك الأراضي، وتنفيذ الإتفاقات الموقع عليها مع السلطة الفلسطينية والدخول في مفاوضات جدية معها حول التسوية النهائية مع التأكيد على أن قرارات الأمم المتحدة هي الإطار المرجعي لتلك التسوية. (السيد سليم 2000: 19)

وتؤكد الصين رسمياً دوماً أن تعاونها مع تل أبيب لا يغير من مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، وقد أكد السفير الفلسطيني في الصين على أن تنامي العلاقات الإسرائيلية الصينية لن يؤثر على موقف الصين من القضية الفلسطينية وذلك لاعتبارات السياسة الخارجية الصينية التي تقوم على مبادئ

التعايش السلمي العادل وهو ما عكسته زيارة الرئيس زيمين للقدس الشرقية في 2000/4/15 ، كما عكسته مواقف الصين الداعمة لمصالح العالم الثالث. (مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2000: 39)

والواضح أن هناك موقفاً صينياً ثابتاً وهو التمسك بالدور الداعم للقضية الفلسطينية، والمطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، فالتغير الحادث هو تغير في الآليات يضمن الوفاء بمتطلبات المصالح الصينية مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وثبات في الموقف يضمن إستمرارية علاقاتها الجيدة بالعالم العربي ويفي بإلتزامها وهي دولة كبرى تجاه الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ويساعد على إستمرار مصالحها ونفوذها في المنطقة. (الدسوقي 1998: 192)

هناك إذن مساحة كبيرة للحركة أمام الدور الصيني في مساندة القضية الفلسطينية والقيام بدور فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط، ليتلاقى هذا الدور بالدور الأمريكي والدور الأوروبي لتسوية هذه القضية تسوية عادلة وشاملة، ومع ذلك فالدور الصيني بحاجة لدفعه قوية تزيد من مساحة الفرص، وتقلل من تأثير القيود، وتتمثل في ضرورة قيام دور عربي أكثر فاعلية يقابل الدور الإسرائيلي لدى الصين أو يوازيه وحتمية تقوية العلاقات الصينية العربية في كافة المجالات السياسية والعسكرية والإقتصادية، ولا بد من حضور عربي قوي داخل الصين نفسها من خلال أدوار ثقافية وإجتماعية وإستثمارية، والعمل على إيجاد وسائل قويه تدعم وتزيد من فرص الحوار العربي الصيني سياسياً وإعلامياً. (الدسوقي 1998: 193)، بناء على ما سبق فما زال هناك تعاطف من الصين إلى حد بعيد مع الدولة الفلسطينية الوليدة، بناءاً على الأيديولوجية الإشتراكية التي لا تزال الصين تأخذ بها والتي ترى في الحركات الوطنية رديفاً للحركة الإشتراكية بفعل مواجهة الأولى للإمبريالية العدو الرئيسي للاشتراكية.

بيد أن الصين الدولة المتكئة على البراغماتية لن تجد نفعاً يذكر في التعامل مع الدولة الفلسطينية مقابل منافع تكنولوجية وزراعية وصناعية شتى، جراء العلاقة مع إسرائيل. مع ملاحظة أن الصين

إبتعدت كثيراً عن مجابهة الإمبريالية وبالتالي لم تعد إسرائيل "مخلباً للإمبريالية الأمريكية "، كما ودعت الصين مقولة "الإمبريالية نمر من ورق ". وبناء على ذلك ستغدق الصين على الدولة الفلسطينية بضائع ومحاصيل بإعتبار تلك الدولة مجرد سوق وأن كان ضيقاً لكنه سوق على أية حال، إضافة إلى الإعتبارات الأيديولوجية ستعمد الصين إلى منح تسهيلات للدولة الفلسطينية في الإستيراد والتصدير. وإن كان ليس ثمة ما يمكن للصين أن تستورده من الدولة الوليدة، من مواد خام أو محاصيل زراعية أو بضائع، وهكذا وفي المدى الإستراتيجي البعيد، حين تقوى شوكة الدولة الفلسطينية، وتتخفف من القيود والكوابح قد تكون الصين في موقع القرار العالمي، وقد تكون دخلت في مواجهه من جديد، مع الولايات المتحدة الأمريكية. لذا ستعمد الصين إلى تقديم المساعدات المختلفة للدولة الفلسطينية، الإقتصادية والسياسية والثقافية حتى تأخذ الصين بيد الدولة الفلسطينية الوليدة في خطوة إحترازية تجاه المستقبل. (ياسين 1999: 61)

وفي النهاية أجد ومن وجهة نظري أن للصين موقف يجب أن نثمنه جميعاً تجاه القضية الفلسطينية ودعمها منذ إعلانها ولغاية الآن، نظرا لتوافقها مع أيديولوجيتها، وأننا يجب أن نوطد العلاقات العربية الصينية للإستفادة من العملاق الصيني القادم، أما بخصوص تأثير ذلك المحدد على العلاقات الصينية الإسرائيلية فقد كانت القضية الفلسطينية عنصر مقيد لتلك العلاقات ما قبل التسوية السلمية، إلا أن عملية السلام بين العرب وإسرائيل كانت قوة دافعة لتطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية مما أفاد الطرفين على حد سواء، وعلى العرب أن يتنبهوا إلى ذلك بتوطيد علاقتهم مع الصين كشريك إستراتيجي له وزن على المستوى الإقليمي والدولي وأنها قوة مستقبلية محتملة.

الفصل الثالث

مجالات التعاون ما بين الصين وإسرائيل

بعدما خلصنا بوجود مصالح وعوامل داخلية وخارجية مشتركة صينية – إسرائيلية لإنشاء وبلورة العلاقات بين الدولتين، وأن تلك الدوافع دعمت إقامة وتطوير تلك العلاقات ما بين الصين وإسرائيل، ومن خلال الفصل الثالث سأتناول جوانب ومجالات التعاون ما بين الدولتين وفقا لنظرية القوى المرنة والتي يعد المنظر الأمريكي جوزيف ناي صاحب هذه النظرية في العلاقات الدولية، ويعد جوزيف ناي أول من إستخدم مفهوم القوى المرنة في مقال له عام 1990، عندما تناول أهمية الإقناع والثقافة والأيديولوجيا في جذب الآخر بإتباع القوى العظمى خاصة أنها أقل تكلفة من القوى العسكرية.

نظرية القوى المرنة نشأت نتيجة الإنقسام الشديد الذي نشب في أوساط الباحثين في العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية آخر الثمانيات حول مستقبل الدول العظمى، وقد كانت هذه النظرية محاولة لإيجاد تخريج أيديولوجي منطقي لإحتمالات متطرفة يطرحها كل من فوكوياما وكينيدي، كل بطريقته وكل في إتجاه، خصوصاً وأن كينيدي قد طور معادلة قانونية للتاريخ تقول بأن كل دولة عظمى ستنهار إذا تجاوزت إلتزاماتها الموارد التي تمتلكها وإحدى هذه الموارد هي قوة إدارة الشعب ليستنتج كينيدي هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية على وشك الإنهيار أو المصادمة، وحقيقة الأمر أن طروحات جوزيف ناي حول القوى المرنة جاءت نتيجة نقد شديد لطروحات كينيدي عام 1990، وقد ظهرت في كتابه "واجب القيادة " حيث إعتبر أن كينيدي قد قام بدراسة قوة الدول العظمى عسكرياً وإقتصادياً فقط وأغفل أن الحرب القادمة ستشهد عاملين جديدين هما التكنولوجيا والعلوم. (شعيبي 2003: 121).

والقوى الصلبة (Hard Power) هي القوى العسكرية والإقتصادية والدبلوماسية السياسية، أما القوى المرنة (Soft Power) يقصد بها القوى الثقافية والإجتماعية والأسلوب والقيم في الحياة والتي تتسلل إلى ثقافات الشعوب وأخلاقها.

وتتلخص رؤية ناي من خلال نظريته أن القوى العظمى عندما تتحرك فإن كل ما حولها على المسرح الدولي يتحرك، فالولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحالي متفردة بكل شيء والمقصود هنا بكل شيء أنها ممتلكة للقوى الصلبة والقوى المرنة كما يسميها جوزيف ناي.

ويرى ناي أن إستخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوى المرنة قد تراجع وأصبح الإعتماد على القوى العسكرية، فيرى ناي أنه بالرغم من أهمية القوتين العسكرية والإقتصادية فإن إستخدام العصا والجزرة لن يحقق وحده هدف مواجهة مخاطر "الإرهاب"، فالقوى المرنة من وجهة نظر ناي قوة حقيقية قادرة على حصد الأهداف، كما أن سياسة الجذب الذي تعتمد عليها القوى المرنة أرخص كثيرا من سياسة الإرغام التي تعتمد عليها القوى الصلبة.

ويفترض ناي أن الهيمنة العسكرية لم تعد مقياسا في عالم قد تغير بشدة في العشر سنوات الأخيرة والذي يتميز بالثورة التكنولوجية ودمقرطة المعلومات وخصخصة الحرب؛ والدليل أنه بالرغم من التفوق الأمريكي في القوى الصلبة، لا يقابله تفوق مماثل على الأصعدة الأخرى فليس سراً أن الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن اللحاق بالتحول التجاري في السياسة الدولية من العولمة الى دمقرطة التكنولوجيا إلى خصخصة الحرب.

ويؤكد ناي أن القوى العسكرية وحدها ما عادت تكفي لإحراز الهيمنة أو التغلب على التهديدات عبر القومية سواء المخدرات أو الأمراض أو "الإرهاب"، وناي لا ينفي أهمية القوى الصلبة، فهو يعتبرها ضرورة ملحة في عالم الدول القومية. لكنه يقر بأن القوى المرنة أيضا باتت ضرورة ملحة في مواجهة الأزمات عبر القومية.

وهكذا فقد طرح ناي استراتيجية بعيدة المدى تقوم على دبلوماسية الرأي العام من خلال تبادلات ثقافية وتعليمية تهدف إلى تأسيس مجتمع مدني أكثر انفتاحاً، ويجب على القوى العظمى أن تتصرف بطريقة عقلانية لدمج القوى الصلبة مع القوى المرنة كي تنتج قوى ذكية (Smart Power)، ومن خلال ما تناوله ناي، أشير إلى أهمية القوتين الصلبة والمرنة من قبل الدول، وأنه من الأهمية أن نلحظ في الوقت الحالي أهمية القوى المرنة التي أصبحت تتصدر الأهمية عن القوى الصلبة التي لا نتجاهل ولاننفي أهميتها.

ومن خلال هذه النظرية فإنني سأتناول من خلال الفصل الثاني في الدراسة القوى الصلبة والمرنة ما بين الصين وإسرائيل وسنرى من خلالها القوى الغالبة على تلك العلاقات:

المبحث الأول

القوى الصلبة (Hard Power) في العلاقات الصينية الإسرائيلية

من خلال المبحث الأول لهذا الفصل سأتناول القوى الصلبة (Hard Power) في العلاقات الصينية الإسرائيلية والتي تتضمن:

- العلاقات العسكرية والتقنية.
- العلاقات الإقتصادية.

بحيث سيتم تناول تلك العلاقات منذ نشأتها وكيفية تطور وتراجع تلك العلاقات وفقا للمعطيات والتطورات الدولية والإقليمية.

العلاقات العسكرية والتقنية

إن العلاقات العسكرية الصينية الإسرائيلية تحمل العديد من الأهداف والمصالح المشتركة الأساسية التي تجمع الدولتين، والمؤشرات الإقتصادية والعسكرية تؤكد أن الصين ستصبح من أهم الدول ذات التأثير العالمي في القرن القادم، وبالتالي ترى إسرائيل أن من مصلحتها المباشرة أن تستثمر كل فرصة متاحة لها للتقارب مع الصين بما يخدم إسرائيل على المدى البعيد، كما يعتبر حصول الصين على السلاح الغربي من أحد أهم أهداف علاقتها مع إسرائيل، وبالتالي فإن العلاقات العسكرية والتقنية بين الدولتين هي من أهم مجالات التعاون بينهما. ومن هنا سيتم بداية تناول أهمية العلاقات العسكرية بالنسبة للصين ولإسرائيل.

أهمية العلاقات العسكرية بالنسبة لإسرائيل:

تقوم سياسة إسرائيل الخارجية على نظرية الأمن؛ فأهم ما تسعى إسرائيل لتحقيقه هو حفاظها على الأمن، وتقوم نظرية الأمن الإسرائيلية على إفتراض أن إسرائيل هي بلد صغير لا يملك عمقاً إستراتيجياً، وأن أي هزيمة لإسرائيل ستعني إزالة الكيان الصهيوني من الوجود، وإنطلاقاً من هذه الإفتراضات قامت نظرية الأمن الإسرائيلية على أساس تكوين جيش قوي يتفوق على جيوش أقطار المواجهة العربية مجتمعة لتمنع الأقطار العربية من شن أي هجوم لتحرير فلسطين، ويتمثل الشق الثاني من نظرية الأمن في تأمين الدفاع عن الحدود. (النجار 1990: 77–78)، وبالتالي تسعى إسرائيل لدعم وتوسيع علاقاتها الخارجية مع الدول المؤثرة إقليمياً وعالمياً وخصوصاً في المجالات العسكرية والأمنية والإستخباراتية، وهي تستهدف بالأساس إلى دعم مكانتها العسكرية من جهة ولعب دور إقليمي مسيطر لمحاصرة الوجود العربي في أي مكان في العالم وإضعاف القدرات العسكرية والتقنية والإقتصادية العربية لصالح شطب قضايا الصراع الجوهرية مع العرب من جهة أخرى.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إن حرص إسرائيل على تطوير قدراتها في ميادين التصنيع العسكري والأمني والإستخباراتي بالإعتماد على الدعم الأمريكي الضخم والذي وصل إلى مرحلة المشاركة الإستراتيجية أدى بها إلى محاولات مكثفة لإقناع عديد من دول العالم بأنها يمكن أن تمدها بخبراتها التقنية العالية، وقد تمكنت بالفعل من إقناع دول كبيرة مثل الصين والهند وتركيا وكوريا الجنوبية بخبراتها في هذا المجال كما سنرى لاحقا،(ثابت 2002: 479)، فإسرائيل من الدول العسكرية الكبرى على المستوى العالمي خاصة لسهولة حصولها على التقنيات والتكنولوجيا الغربية وبالتالي فإن الدول لها أهدافها العسكرية الإستراتيجية لإقامة علاقات مع إسرائيل فهي لا محالة ستستفيد من الناحية العسكرية، وهو ما تسعى الصين للحصول عليه من خلال إقامة علاقاتها مع إسرائيل لإكمال عملية التحديث الداخلي.

أهمية العلاقات العسكرية بالنسبة للصين:

إن تحديث أسلحة الصين وتطوير قواتها المسلحة من أهم الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها ضمن عملية التحديث التي لديها، وبسبب الحظر الذي فرضته الدول الغربية على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين خشية تطوير قدرتها العسكرية لكي لاتصبح الصين عنصر تهديد للأمن في منطقة جنوب شرق آسيا. وكان ذلك من أهم الأسباب التي شرعت بها بكين لفتح الباب على مصراعيه أمام إسرائيل، إذ أصبحت مسألة تحديث الجيش الصيني تستحوذ على إهتمامات القيادة الصينية من أجل أن تبرز الصين كقوة عظمى على المسرح العالمي بما يتناسب مع التفوق الإقتصادي الصيني. وهكذا ولما أغلقت الدول الغربية الباب في وجه شراء الصين للسلاح الغربي فإن إسرائيل عملت على تزويدها بحاجتها من التكنولوجيا العسكرية لتطوير ترسانتها الدفاعية.(توفيق 2003: 214)

وتعتبر الصين دولة عسكرية كبيرة فهي تملك قوة نووية وصواريخ مختلفة وأسلحة تقليدية جيدة، وهي لا تفرض شروطاً على أية دولة ترغب في شراء أسلحتها على ضوء المعاهدة الدولية المعنية.(دبش 2000: 251). وبناء على كل ذلك فتعتبر الصين سوقا للسلاح، كما تعتبر دولة موردة للسلاح والتكنولوجيا، كما أنها تسعى دوما إلى تطوير تلك الترسانة التي تمتلكها وإلى الدخول في سوق السلام العالمي.

الأهداف الإسرائيلية من إقامة العلاقات العسكرية مع الصين:

هناك العديد من الأهداف الإسرائيلية التي تسعى لتحقيقها من خلال إقامة العلاقات العسكرية مع الصين، وهدف إسرائيل الأساسي من إقامة العلاقات العسكرية مع الصين هو مراقبة وتحديد وضبط صفقات السلاح التي تزودها الصين لدول الشرق الأوسط والتي تعتبر العدو الأول والأخطر لإسرائيل.

وتدرك إسرائيل تماماً خطورة تجاهل علاقة الصين بأطراف عربية وغير عربية في الشرق الأوسط وهذه الأطراف تطمح في الحصول على التكنولوجيا العسكرية بشتى أنواعها وعلى رأسها التكنولوجيا النووي وتكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى. ولدى إسرائيل شكوك قوية في إمكانية لجوء دول مثل سوريا والعراق وإيران وليبيا إلى الصين للحصول على هذه التقنيات وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإسرائيلي حيث إعتبر إسحاق رابين –رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق– إستمرار الأبحاث النووية في إيران هو الخطر الرئيسي على أمن إسرائيل.(عكاشة 2001: 103)، ويعد من أهم أهداف تل أبيب لتدعيم التعاون العسكري مع الصين مراقبه صفقات السلاح الصينية للدول العربية المجاورة، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي السابق ديفيد ليفي من أن: "أحد أهداف العلاقات مع الصين هو عزم تل أبيب على التوصل لإتفاقية مع بكين لمراقبة الأسلحة التي تصدر للشرق الوسط،

وأن تل أبيب أبلغت بكين قلقها الشديد من إحتمالات بيع صواريخ صينية بعيدة المدى لسوريا وإيران مما يهدد الأمن الإسرائيلي". (ثابت 2002: 497)

ومن الأهداف الأساسية التي تسعى لها إسرائيل من خلال إقامة علاقات عسكرية مع الصين هو تحييد إيران، فتشير جميع الدلائل إلى رغبة إسرائيل في إسقاط النظام الإيراني الحالي وإستبداله بنظام آخر يمكن أن يكون لها نفوذ عليه مماثل للنفوذ الذي كان لها على نظام الشاه الراحل. فما أن توصلت القيادة العليا الإسرائيلية إلى إستنتاج أن إيران هي أخطر الأعداء لإسرائيل، فإنها لم تدخر جهداً لنشر قناعتها هذه في الخارج: "الصين مصدر رئيسي للأسلحة في إيران، فإسرائيل تفعل ما يمكن فعله لوقف تسليح إيران بالأسلحة غير التقليدية أي النووية، وهي مستعدة للتحدث إلى أي دولة كي تترك إيران للإعتماد على وسائلها الخاصة أو على الأقل لتقليل تلقيها أي إمدادات من الأسلحة غير التقليدية من أي مكان في العالم ".(شاحاك 1997: 105-106)، وبطبيعة الحال لن يكون في وسع إسرائيل محاصرة هذا التعاون المحتمل بين الصين وبين الدول المعادية لإسرائيل إلا بتدعيم علاقتها بالصين وخلق روابط إقتصادية وعسكرية وأمنية تفرض على بكين عدم المغامرة بإغضاب إسرائيل مستقبلاً.(عكاشة 2001: 103)

الأهداف الصينية من إقامة العلاقات العسكرية مع إسرائيل:

غدت الصين في منتصف عام 1970 قوة إقليمية رئيسية، وتعمل الصين على تطوير نفسها بالتكنولوجيا المتقدمة خاصة في المجال النووي لتتبؤ منزلة قوى عظمى، وتعمل الصين على ذلك من خلال التعاون مع الأطراف التي تدعمها في تحقيق أهدافها، حيث عملت الصين على توسيع وتوثيق علاقاتها الخارجية، وأصبح التطور والتحديث الداخلي الإقتصادي والصناعي والإقتصادي والعسكري دافعاً أساسياً ومشجعاً لعمل علاقات سياسية خارجية. (Gelber 1979: 192+194+196)

و تستهدف الصين من التعاون العسكري مع إسرائيل تحقيق عدة مصالح أخرى من أبرزها الحصول على أنظمه متطورة من السلاح الأمريكي وأجهزته المتقدمة، وبالتالي إعادة تشكيل موازين القوى في جنوب آسيا لمصلحة الصين، كما تهدف الصين إلى إيصال رسالة غير مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد فيها حرصها على الحصول على السلاح الغربي والأمريكي خاصة من مختلف القنوات المتاحة ومن ضمنها أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وهي إسرائيل. (ثابت 2002: 497)

وثمة العديد من العوامل التي دفعت بدورها إلى تعميق وتعزيز التعاون الصيني الإسرائيلي في المجالات العسكرية:

أولاً: نمط العزلة الدولية التي كانت مفروضة على الصين ووفقاً لهذا العامل، كانت الصين لديها كافة المؤهلات التي تجعلها عميلاً ممتازاً للصناعات العسكرية الإسرائيلية لكونها تسعى جدياً إلى تحديث قواتها العسكرية دون أن تعتمد كلياً على القوتين العظمتين. كما أن القيود على شراء الأسلحة الجديدة ورغبة الصين أن تكون مصدراً للأسلحة لا مستورداً لها، كلها عوامل ساهمت في تدشين الروابط والإتصالات العسكرية بين بكين وتل أبيب.

ثانياً: التغيير الذي حدث في الإستراتيجية العسكرية والتكتيكية داخل المؤسسة العسكرية الصينية التي كانت تقوم قبل الإنفتاح على نظرية ماوتسي تونغ عن الحرب الشعبية وما يستلزمها من جيش ضخم، والتحول إلى نظرية الإحتراف وما يقتضيه ذلك من وجود قوة عسكرية أصغر حجماً، وتتميز بإستيعاب التقنية المتقدمة والمهارة الفائقة وإدخال مستويات تسليح جديدة، وقد ساهم هذا العامل في تسريع وتنشيط التعاون الصيني الإسرائيلي في المجال العسكري، نظراً لحاجة بكين إلى التقنية الغربية، بعد ما فرض الغرب حظراً على تصديره للصين خشية تطوير قدرتها العسكرية وتصبح عامل تهديد في منطقة جنوب شرق آسيا، ومن ثم إرتأت إسرائيل المنقذ الوحيد للحصول على هذه التقنية. (باكير 2004: www.almoslim.net)

كما دعم التغيير الذي أدخلته الصين في مجال عقيدتها الدفاعية الجديدة التي تركز على النوع والأسلحة المتطورة بديلاً عن الإستراتيجية الدفاعية المادية التي كانت تركز على الحشد العسكري، وتعد إسرائيل نموذجاً في هذا الصدد. (ثابت 2002: 497–498)، فالصين تسعى إلى شراء إستراتيجيات تقنية، وهذا يعتمد على تطوير الإستراتيجية الصينية العسكرية وتطوير المصادر التقنية مما يعمل على زيادة كفاءة المؤسسات الصينية، كما تعمل الصين على تدعيم وضعها للقيادة لتدعيم وضع الصين على المستوى الدولي.(Lovejoy 1981: 124)، وبالتالي فإن للصين هدف داخلي يتمثل في إتمام عملية التحديث الداخلي، ومن ثم عملية تدعيم وضعها الدولي لتأهيلها للقيادة.

العلاقات العسكرية ومجالات التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل:

تشهد العلاقات الصينية الإسرائيلية تطوراً متسارعاً في الناحية العسكرية والتقنية نظرا لحاجة كل بلد للآخر، حيث تسعى الصين إلى التكنولوجيا الغربية من خلال إسرائيل. أما إسرائيل فهي تهدف –على المدى القريب– إلى توسيع دائرة حركتها الإقتصادية والعسكرية وفتح أسواق جديدة في الصين، وتهدف أيضاً إلى غلق باب تصدير السلاح الصيني أو على الأقل عرقلة وإضعاف التعاون العسكري الصيني مع الدول العربية وإيران خاصة لوجود دور للصين في تطوير القدرات النووية والصواريخ البالستية لبعض دول الشرق الأوسط. أما على المدى البعيد فتهدف إسرائيل إلى خلق موطئ قدم لها في الصين، القوة الواعدة، والمنافس المنتظر للولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى مؤثرة على المستوى العالمي. (العشري 2000: 76)

ويؤكد المراقبون الدبلوماسيون أن التعاون العسكري القائم بالفعل حالياً بين الصين وإسرائيل يجري ويتمثل في التعاون الصيني الإسرائيلي المشترك في تطوير نظام فالكون وهذا النظام حديث وضروري للقيادة والسيطرة، وإتجهت بكين إلى تطوير أسلحتها من خلال التكنولوجيا الغربية غير أن

رغبتها إصطدمت بالحظر المفروض عليها، مما جعلها تضطر إلى اللجوء إلى الباب الإسرائيلي في هذا المجال.

كذلك التعاون الصيني الإسرائيلي في مشروع إنتاج طائرة المقاتلة (إف –10)، ويأتي هذا المشروع عقب رفض الكونغرس الأمريكي فكرة إنتاج الطائرة "لافي" من خلال تعاون أمريكي إسرائيلي بحجة التكلفة العالية، وتوافرت الفرصة مع الصين التي تتطلع إلى إنتاج مثل هذه الطائرة الحديثة، وهنا إلتقت المصالح مرة أخرى. (عبد العزيز 1998: 139)

ومن أهم المجالات العسكرية التي قدمتها إسرائيل لبكين في التعاون العسكري، دعمها بأنظمة تحكم في القذائف المستخدمة في إطلاق النار، وهو ما منح المدمرات والبوارج الصينية قدرات متطورة في هذا المجال، وغالبية هذه القدرات التي قدمتها إسرائيل كانت قد حصلت عليها من واشنطن إضافة إلى ما طورته هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية، علاوة على ذلك، فقد حصلت الصين بموجب هذا التعاون على أنظمة رادار متطورة للغاية ووسائل إتصالات حديثة تضاف إلى وسائل إتصالاتها عالية التقنية وطورت طائراتها بدون طيار التي تشتهر بها الصناعات العسكرية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة.(زيادة 2004: www.alasr.ws)

وسوف نلقي نظرات على الخطوط العريضة لهذا التعاون في ضوء التقارير التي نشرتها الصحف الإسرائيلية والمجلات الغربية المتخصصة في الشؤون العسكرية والدفاعية.

فقد كتب دان اركين في صحيفة معاريف الإسرائيلية يقول: "إن العلاقات الحقيقة بين الصين وإسرائيل هي الميدان العسكري، فتقارير الصحافة العالمية عن بيع السلاح الإسرائيلي إلى الصين يمكن أن تملأ مجلداً ضخماً، ولا زالت العلاقات العسكرية بمنزلة التربة الخصبة التي نبتت فيها البذور الأولية لنمو العلاقات بين الصين وإسرائيل، ولا سيما أن المسئولين الصينيين قد بهرتهم التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية عندما شاهدوا الطائرة الإسرائيلية "الكفير" في معرض باريس عام 1975، وأقدمت الصين على خطوة إيجابية لتعزيز العلاقات العسكرية من خلال المعارض والأسواق الدولية.(عبد العزيز

1998: 134)، ويشار إلى أن وفداً صينياً قام بزيارة الجناح الإسرائيلي في معرض الصناعات الجوية آنذاك، وقد أبدى إعجابه بطائرة "الكفير" الإسرائيلية التي عرضت لأول مرة.(ثابت 2002: 496-497)، كما ذكر الدكتور آهارون كلايمان بمركز حيفا للدراسات الإستراتيجي التابع لجامعة تل أبيب في كتابه Israel's Global Reach(أهداف إسرائيل الكونية): "إن الصين لديها كل المؤهلات التي تجعلها عميلاً ممتازاً للصناعات الحربية الإسرائيلية، وذلك لأن الصين تسعى سعياً حثيثاً لتحديث قواتها ووسائلها القتالية دون إن تعتمد إعتماداً كلياً على القوتين العظميين، حيث تعرض إسرائيل طائراتها "الكفير " للبيع ب 6.5 مليون دولار، بينما الطائرة الامريكية (إف- 5 تايجر) يصل ثمنها إلى 11 مليون دولار". (عبد العزيز 1998: 134-135)

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن إسرائيل ورغم طموحاتها الخاصة، إلا أنها لم تكن لتجرؤ على فتح أبواب واسعة للتعاون العسكري مع الصين دون الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ذكر مسئولون صينيون لرجل الأعمال الإسرائيلي فيدرمان إبان لقاء تم في نهاية أيلول 1978 أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أبلغ بكين أنه بإمكانها الإعتماد على الإسرائيليين لأنهم يصنعون أسلحة لا تقل كفاءة عن نظيراتها الأمريكية. (ثابت 2002: 498-499)

وفي عام 1979 توافرت معلومات عن أن الصين معنية بالعلوم والتكنولوجيا العسكرية التي تقوم إسرائيل بتطويرها، وتم زيارة وفد اسرائيلي لبكين في شباط 1979، وقد حدث أن اتفق الطرفان الصيني والإسرائيلي على إبقاء مهمة الوفد الاسرائيلي في طي الكتمان، وكان الوفد مجهزاً بمعلومات عن مدى التدهور الذي وصلت إليه نظم التسليح في الصين وعن أن بكين شعرت بصدمة من جراء المواجهة مع فيتنام في نهاية عام 1978 ومطلع عام 1979 بسبب الخسائر الكبيرة أمام الجيش الفيتنامي، وحاول الوفد الاسرائيلي إن يقنع الصينيين بان إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يمكنها في ذلك الوقت إن تساعد الصين في إعادة بناء جيشها والرد على التحدي الذي وجدته في حرب فيتنام .(المرجع السابق: 495)

أما في أوائل الثمانينات عقدت الصين صفقة عسكرية مع إسرائيل قيمتها مليار دولار حصلت بموجبها على 54 طائرة "كفير" ودبابات من نوع "ميركافا" وصواريخ "جبرائيل" كما بدأ تطوير الطائرة F10، بالإضافة إلى أجهزة إلكترونية متنوعة. ونصت الصفقة أيضاً على إرسال خبراء عسكريين إسرائيليين إلى بكين لتدريب الصينيين على إستعمال تلك الأسلحة، وهكذا فقد أصبح المجال العسكري والصفقات العسكرية القاعدة الصلبة التي شيد فوقها صرح العلاقات الإسرائيلية الصينية، كما نقلت إسرائيل للصين تقنية لإنتاج صاروخ جو–جو (بانيون 3) وهو تقليد للصاروخ الأمريكي "سايدوانيدر"، وقدمت إسرائيل –حسب تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية –معلومات متقدمة للغاية إلى الصين عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة وصواريخ "باتريوت " بصفة خاصة".(القرالة 2000: www.islamonline.net)

وفي عام 1980 كتب كريغ كارخل في مجلة "ديتهاوس" أن وفداً عسكرياً إسرائيلياً زار الصين ودرس إمكانية بيع تقنيه متقدمة، وقد حدثت إسرائيل الدبابات الصينية والعربات المدرعة وأنظمة الرادار والأنظمة الإلكترونية في الطائرات. ويشار إلى إن هناك عمل مشترك على إدخال بعض عناصر طائرة "لافي"، وكذلك تطوير نظام الدفاع الصاروخي ضد الصواريخ البالستية، وذلك بعد قيام إسرائيل بتزويد الصين ببعض المعلومات عن نظام "باتريوت" الأمريكي، وتقدر المشتريات العسكرية الصينية من إسرائيل منذ مطلع الثمانيات بنحو مليار دولار.(جريس 1996: 307)، في 22 يونيو 1983 نشرت مجلة الأخبار الفرنسية "في أس دي" خبراً تحت عنوان "2000 عسكري إسرائيلي يساعدون في تحسين الجيش الصيني ".(عبد العزيز 1998: 135)، وذكرت مجلة "ديفينس ويكلي " الأسبوعية البريطانية في 20 نوفمبر 1984: " إن الصين عقدت مؤخراً عقوداً عسكرية مع إسرائيل تزيد عن ثلاثة مليارات دولار، وأن مستشارين إسرائيليين يعملون في الجيش البري، وسلاح الطيران الصيني لمساعدتهم على إستيعاب المعدات الحربية الإسرائيلية". (ثابت 2002: 496)، كما نشرت المجلة في ديسمبر من نفس العام خبراً حول صفقات أسلحة تصل قيمتها إلى ثلاثة مليارات دولار بين

الصين وإسرائيل، وكان من هذه الصفقات تزويد الصناعة العسكرية الإسرائيلية الصين بمدافع من عيار 105 وتطوير تسعه الآف دبابة صينية، وفي غضون ذلك بدأت الإحتجاجات الأمريكية تصل إلى إسرائيل، وتتهمها بأنها تزود الصين بالتقنية الأمريكية التي تحصل عليها إسرائيل من أمريكا.(عبد العزيز 1998: 135)، وتأكيداً على ذلك وبحسب تقارير نشرت في إسرائيل، باعت الصناعات العسكرية الإسرائيلية الجيش الصيني في سنوات السبعينات تقنيات وأسلحة بمليارات الدولارات، ووصل التعاون العسكري إلى مستوى تزويد إسرائيل للصين ببرامج أجهزة صواريخ باتريوت أمريكية.(عبد الكريم 2004: 164)، وهنا ألاحظ بأنه كان هناك ومنذ البداية علاقات صينية إسرائيلية عسكرية، إلا أنها كانت علاقات سرية نظرا للعامل الأمريكي الذي كان يعارض تلك العلاقات لأسباب سأعرضها لاحقا في الدراسة.

وفي مطلع الثمانينات دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية مرحلة جديدة لأول مرة منذ إعتراف إسرائيل بالصين، وتجسد ذلك بصورة واضحة في توسيع آفاق التعاون العسكري بين الجانبين، وشهد عام 1985، الذي شهد أول صفقة علنية بين إسرائيل والصين وبالتالي أصبح المجال العسكري والصفقات العسكرية القاعدة الصلبة التي شيد فوقها صرح العلاقات الإسرائيلية الصينية في كافة المجالات المختلفة، فتحت بكين الباب على مصراعيه أمام إسرائيل بعد أن إرتأت فيها "المنقذ"و"المنفذ" الوحيد لها للحصول على ذات التكنولوجيا في كافة المجالات، وخصوصاً في المجال العسكري. (عبد العزيز 1998: 135)

أما بخصوص الصفقات التي جرت بين الدولتين فقد باعت إسرائيل أسلحة ومعدات للصين وإستهدفت هذه الصفقة تحديث الدبابات الميدانية من طراز F62 السوفييتية الصنع، كما شملت الصفقة أجهزة اتصال رادارية ونظماً دفاعية خاصة بالصواريخ جو- جو وأجهزة إطفاء الحرائق وأجهزة الليزر والأشعة فوق الحمراء للرؤية الليلية، وكذلك الأنظمة الباليستية التي تعمل بالكمبيوتر لتحديد الهدف، ليس هذا فحسب، بل إن الفنيين الإسرائيليين وفروا فيما بعد التقنية اللازمة لقذائف الدروع القادرة

على اختراق الواجهة الأمامية للدبابة السوفييتية (T72)،(باكير 2004: www.almoslim.net)، وقد إشترت بكين معدات حربية وقطع غيار للدبابات السوفييتية "تي –62" التي أضاف إليها الصينيون مدافع إسرائيلية من عيار "105 ملم" وفي المقابل سلمت بكين إلى تل أبيب كميات من الحديد ومعادن التيفان والفاناديوم والتانتال وهي معادن مهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ.

وتقول مجلة "ديفنس ويكلي" في عام 1986 أن إسرائيل باعت للصين الصاروخ المضاد للدبابات "مافتس" الذي يشبه صاروخ "تاو" الأمريكي. وينتج اليوم الصينيون صاروخاً مشابهاً هو الصاروخ "إس –إل–8" الذي أنتج وفقاً لمصادر أجنبية بفضل التكنولوجيا الإسرائيلية، وقد عرض الصينيون هذا الصاروخ في معرض جوي بباريس في عام 1985. وفي نهاية 1986، زار الصين رئيس معهد الهندسة التطبيقية " التخنيون " البروفسور يوسف زينجر، وتحدث هناك عن تطوير طائرة " لافي"، وفي الفترة نفسها كان يزور الصين رئيس الصناعة العسكرية الإسرائيلية. ويقول خبير فرنسي من مجموعة داسو لصناعة الطائرات: "أن إسرائيل هربت التكنولوجيا المقاتلة " لافي " للصين نتيجة التخلي الأمريكي عن أسرار تصنيعها ولأن الأمريكيين رفضوا إعطاء أسرار تكنولوجيا كثيرة لإسرائيل. (عبد العزيز 1998: 136)

أما مطلع التسعينات فقد قلب توقعات الإستراتيجيين الدوليين رأساً على عقب، حتى دفع بأحد كبار محللي العلاقات الدولية ليقر أنه في خلال العقد القادم ستصل الصين إلى مصاف الدول العظمى، وستتمكن من تحديث جيشها المكون من ثلاثة ملايين جندي وضابط وسيصعب حينها على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجاري قوة الصين الناهضة. (وقيع الله 1994: 23)، فقد بدأت المفاوضات الصينية الإسرائيلية لتزويد بكين بطائرات إستخبارية على نمط "الواكس" بقيمة 250 مليون دولار، كما قام وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه آرنز بزيارة بكين في الفترة من 4–8 نوفمبر 1991، وقد ذكرت "واشنطن بوست" في تعليقها على هذه الزيارة، إن المسئول الإسرائيلي قام خلال زيارته لبكين ببيع أسلحة إسرائيلية للصين بمئات ملايين الدولارات، وبحث أيضاً مخاوف إسرائيل من نقل

التكنولوجيا في مجالات الصواريخ والفضاء إلى دول عربية. ومبعث هذا الخوف الرئيسي هو صاروخ "اس –9" وهو الصاروخ الأكثر تطوراً من صاروخ "سكود"، وحسب المنشورات فقد إستعان الصينيون بإسرائيل لتطوير هذا الصاروخ، وقد تم عقد إتفاقية مع الصين لمراقبة الأسلحة التي ترسل إلى الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية (السعودية وسوريا وإيران). فإسرائيل ينتابها القلق من جراء مبيعات الأسلحة الصينية للدول الشرق أوسطية، (عبد العزيز 1998: 137–138)، وبالتالي فقد عملت إسرائيل على تحقيق أهدافها الرامية إلى مراقبة وتقليل الأسلحة الواردة إلى الشرق الأوسط.

وتعد إسرائيل حسب تقارير الكونغرس ثاني أكبر مصدر للسلاح للصين بعد روسيا منذ العام 1993، بصفقات تتعدى المليار دولار سنوياً فيما تقول إسرائيل أن ذلك غير صحيح وأن جميع صفقاتها لا تتعدى 20 مليون دولار، هذا وترى الصين أنه لا بد من الإستفادة من إسرائيل للولوج إلى التكنولوجيا الأمريكية العسكرية المتطورة، وقد نجحت الصين في إقناع إسرائيل في عهد حكومة باراك ببيعها عدداً من الطائرات العالية التطور والتقنية "فالكون " وهي طائرات بدون طيار مقابل صفقة قدرت قيمتها آنذاك بحوالي 250 مليون دولار.(باكير 2004: www.almoslim.net)، كما ذكرت صحيفة الاتحاد الإماراتية في عددها الصادر في 28 أكتوبر 1993، إن الوثائق المتعلقة بالتعاون العسكري بين الدولتين تقول أن لورانس كدوري أحد أهم رجال الأعمال الإسرائيليين الذين يعملون في هونج كونغ هو الكشاف الإسرائيلي الذي إستدرج الصين نحو التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، ووقع عقداً في عام 1985 قيمته أربعة مليارات دولار لإقامة محطة طاقة نووية في الصين. (عبد العزيز 1998: 136)، وفي عام 1994 وقعت شركة رادا للصناعات الإلكترونية مع شركتين صينيتين عقداً لإقامة مركز لصيانة الطائرات في بكين بإستثمار يبلغ 13 مليون دولار، كما ذكر رئيس الحكومة آنذاك إسحق رابين أن إسرائيل إستجابت لتزويد الصين بأجهزة لتحسين دباباتها

وصواريخ جو- جو من إنتاج رفائيل. ونشرت بعد ذلك معلومات تفيد إن إسرائيل باعت للصين تقنيات مجنحة جو –أرض بإسم دليلة.(عبد الكريم 2004: 165)

وفي معرض الصين العالمي للطيران في أكتوبر 1995، شاركت ثماني مؤسسات إسرائيلية لصناعة الطيران في هذا المعرض وذلك تحت اسم " دولة إسرائيل" لأول مرة، وزار الجنرال شين جيان فانج الرجل الثاني في القوات الجوية الصينية والمسئول عن إدارة المشتريات الحربية الجناح الإسرائيلي وأبدى إعجابه بصناعة الطيران الإسرائيلية المتقدمة. (عبد العزيز 1998: 139)، وسعت إسرائيل لتزويد الصين بحاجتها من التكنولوجيات العسكرية لتطوير ترسانتها الدفاعية وقد وصل حجم صادرات السلاح والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية للصين عام 1995 حوالي مليار دولار.(الدسوقي 1998: 192)، وتحدثت صحيفة الجارديان (The Guardian) البريطانية عام 1996 عن وجود 100 فني إسرائيلي في الصين، عمل جزء منهم في تحسين تقنية أجهزة الليزر لمدافع الدبابات. ومن المعلومات التي نشرت حول هذا الموضوع تحقيق لشبكة (NBC) الإخبارية الأمريكية يستند إلى تقرير لمجلس الشيوخ الأمريكي يؤكد أن بيع تقنية طائرة لافي للصين جاء في سياق صفقات أسلحة متطورة بنحو 3 مليارات دولار، وأن التصدير يشمل تقنية عسكرية طورت في واشنطن ومنعت بيعها، وبحسب معلومات دولية، صدرت إسرائيل صواريخ "بيتون 3" إلى الصين فمكنها هذا من تطوير صاروخ من طراز (M9) الذي وصفته صحيفة لوبوان (Le Point) الفرنسية بأنه نسخه طبق الأصل عن الصاروخ الإسرائيلي.(عبد الكريم 2004: 164-165)

وفي شباط 1998 ذكر رئيس مجلس إدارة هيئة الصناعة الجوية أفيجدور بن جال إبان زيارة رئيس إسرائيل فايتسمان آنذاك، أن الهيئة تقوم بتصميم طائرة تستخدم لأغراض الإنذار المبكر (فالكون9) لحساب سلاح الجو الصيني، كما شاركت بعض هذه الصناعات في أيار 1998 في معرض الأجهزة الإلكترونية العسكرية الذي أقيم في بكين. (ثابت 2002: 498-499)، وقد أثمر ذلك عن عدة برامج للتعاون العسكري، مثل تصنيع الطائرة المقاتلة الصينية (إف-10) بالإستفادة من تكنولوجيا الطائرة

الروسية (ميغ 29) بعد تطويرها عام 1998، وقيام إسرائيل عام 1999 بتجهيز الطائرة الروسية (اليوشن 76) لتحويلها إلى طائرة إنذار مبكر والتعاون في تطوير نظام الرادار فالكون. (العشري 2000: 75-76)، وقال تقرير لمؤسسة إستوكهلم الدولية لأبحاث السلام (SIPRI): "إن إسرائيل وروسيا تحولتا إلى المزودين الرئيسيين للصين بالأسلحة". وتحدثت صحيفة دير شبيجل الألمانية عن أن تجربة إسرائيلية – صينية مشتركة على الطائرة الحربية (F10) التي يطورها الطرفان إعتمادا على تقنية لافي، قد جرت في فبراير 1998.(عبد الكريم 2004: 165)

وأكدت صحيفة معاريف الإسرائيلية الصادرة في 1999/12/1 أن طائرة الأواكس التي أنتجتها مؤسسة ألفا وهي فرع لمصانع الطائرات الإسرائيلية –عبارة عن طائرة نقل روسية من طراز (اليوشن 76) تستطيع إسرائيل تسليم هذا النوع من الطائرات إلى الصين اعتباراً من عام 1999، وقد أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن غضبها من إسرائيل إثر توقيع العقد ولكنها عادت لتوافق عليه لان الطائرات لا تحمل شيئاً من منتجات التكنولوجيا الأمريكية، ووفقاً لتقديرات الخبراء الغربيين فإن قيمة التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل تبلغ مئات الملايين من الدولارات، غير أن صحيفة يديعوت أحرنوت سبق أن أكدت أن قيمة التعاون تصل إلى ملياري دولار وذلك أثناء زيارة وزير الدفاع الصيني الجنرال شي هاويتان إلى إسرائيل في أكتوبر عام 1999، (1999: www.ahram.org.eg)، كما نجحت الصين في عقد صفقات مع إسرائيل ما بين توريد أسلحة وتدريب مقاتلين وطيارين، ومنها صفقه أبرمتها شركات إسرائيلية عام 1999 شملت عجلة دفع رباعية الكترونية من نوع " هاربي" قدرت وقتها بنحو 70 مليون دولار، وتشمل الصفقات كذلك تدريبات خاصة يخضع لها قادة الطائرات الحربية الصينية وتشرف عليها عناصر من الجيش الإسرائيلي.(باكير 2004: www.almoslim.net)

وقد زار الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمن إسرائيل ما بين 11-2000/4/17 بهدف إبرام صفقة عسكرية وكانت نتيجة الزيارة الاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية على إبرام صفقة كبيرة في مجال

أنظمة الرادار الجوي، وبعض التجهيزات العسكرية الأخرى ذات التقنية العالية. (الوادي 2004: 131–132)، وقد إضطرت إسرائيل إلى دفع تعويضات للصين بقيمة 350 مليون دولار لفسخها عقد فالكون وذلك من أجل إنهاء القطيعة ومعاودة فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الإسرائيلية. (قهوجي 2004: 546–547)، وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً شديدة على إسرائيل إضطرت بعدها تل أبيب إلى إلغاء العقد بعد نحو سنتين من إبرامه وذلك لدخول مكونات أمريكية في الصفقة، فقد أعلن البنتاغون أن إمتلاك الصين لهذه الرادارات يهدد أمن القوات الأمريكية في جنوب شرق آسيا لمصلحة بكين، وقد تم التوصل إلى إتفاق لحل هذه المسألة عبر القبول بمبدأ التعويضات. (الوادي 2004: 131–132)، فالتعاون العسكري بين الدولتين شهد نكسة نتيجة إرغام واشنطن لإسرائيل على إلغاء الصفقة.

كما إتفقت الصين مع إسرائيل على صفقة طائرات فالكون بقيمة مليار دولار كان من المقرر إنجازها عام 2001، لكنها ألغيت بسبب الإعتراض الأمريكي عليها. أما الصفقة الأخيرة التي كشف النقاب عنها في مطلع عام 2002 فتتضمن إعتزام شركة صينية شراء قمرين صناعيين للإتصالات من تاعا في إطار الإستعدادات لنقل بث المباريات التي ستجري في الصين عام 2008 وتصل قيمة هذه الصفقة إلى نحو 230 مليون دولار. (عبد الكريم 2004: 165–166)، وقد بدأت إسرائيل بتحديث طائرات هاربي في نهاية عام 2004 وتزويدها بمكونات إلكترونية جديدة بقيمة 50 مليون دولار. وإكتشفت الولايات المتحدة الأمريكية أمر الصفقة لدى تحديث الطائرات وأعلن البنتاغون أن الطائرات تتضمن مكونات أمريكية ولذلك فهي يعارض بيع هذه الطائرات لأنها تهدد المصالح الأمنية الأمريكية. من جهتهم قال المسئولون الإسرائيليون أن هذه الطائرات لا تتضمن أي مركب أمريكي المنشأ وأن الدولة العبرية حرة في تصديرها دون الإذن من واشنطن. وصادف أن كان في الفترة نفسها في إسرائيل مستشار الدولة الصيني للشؤون الخارجية الذي أعلن في 2004/12/29 إلى أنه لا يحق للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في هذه المسائل. وصرح تانغ: "إن أي تدخل من قبل

بعض الدول غير مبرر ويخالف المنطق السليم". وأضاف "إننا نتعاون في مختلف المجالات مع إسرائيل وهذا لا يسيء إلى مصالح طرف ثالث ". (الوادي 2004: 132)

ومن الجدير بالذكر أن نطاق المخاوف الدولية قد ضاق من إحتمال إقدام الصين على نشر أسلحه الدمار الشامل خارج أراضيها ليقتصر فقط على الشركاء طويلي الأجل للصين مثل باكستان وإيران وكوريا الشمالية رغم أن الواقع الفعلي يؤكد أن إحتمال أن تصدر الصين للخارج أي تعميمات أو مواد لازمة لتصنيع الرؤوس النووية هو احتمال لم يكن واردا بحق إلا في الماضي. وقد شكلت المخاوف الأمريكية من إحتمال حصول إيران إما بشكل مباشر وإما بشكل غير مباشر على الأسرار النووية الصينية وذلك ضمن ما يرجح الغرب أنه سعي إيراني حثيث لتطوير أسلحه نووية، فقد شكلت تلك المخاوف قاعدة إنطلق منها قرار الحكومة الأمريكية في عام 2003 بغرض عقوبات على العديد من الشركات الصينية ضمن شركات عدة من دول أخرى، بداعي المزاعم حول نقلها أسلحة دمار شامل إلى إيران. (سوتير 2004: 101–102)، وبناء على ما سبق نرى مدى عمق العلاقات الصينية الإسرائيلية على المستوى العسكري والتي تشكل أهم مجالات التعاون بينهما.

وبناء على ما تم تناوله من خلال هذا الجزء من الدراسة فإن العلاقات الصينية الإسرائيلية العسكرية هي من أهم وأوطد العلاقات ما بين الدولتين، وقد تم إقامة تلك العلاقات وبناءها تحقيقاً للعديد من الأهداف الداخلية والخارجية الإسرائيلية والصينية.

ويمكن تلخيص تلك الأهداف بالنسبة لإسرائيل بأنها سعت ومازالت تسعى إلى كسب ود الصين على إعتبارها الحليف المستقبلي لها، وكذلك فإن إسرائيل تسعى إلى أن يكون لها دور في سوق السلاح الدولي لأهداف إقتصادية داخلية لديها نظرا لما تحققه من ربحية في ذلك المجال، إضافة إلى أنها وبشكل أساسي تسعى إلى تحديد وتقييد السلاح الذي يرد إلى الشرق الأوسط خاصة سوريا وإيران؛ نظرا لأن الصين تعتبر من المزودين الأساسيين للسلاح لتلك الدول.

أما بالنسبة للصين فهي تسعى وإستكمالاً لعملية التحديث الداخلي إلى تطوير نفسها عسكرياً وإقتصادياً، كما أن عملية التحديث العسكري لا يفيدها فقط على المستوى الداخلي وإنما يؤهلها للقيادة على المستوى الدولي، كما أنها وكما ذكرت من خلال ما سبق عملت من خلال تلك العلاقة إلى الحصول على التقنيات الغربية في الوقت الذي كان فيه الغرب يحظر على الصين الحصول على تلك التقنيات.

العلاقات الإقتصادية

شكلت العلاقات الإقتصادية المقدمة الطبيعية لإقامة شبكة من العلاقات في كافة المجالات بين الجانبين الإسرائيلي والصيني، وتواجه إسرائيل خيارات صعبة فيما يتعلق بتطوير علاقاتها مع الصين، فهناك مصلحة إسرائيلية مباشرة أمنية وإقتصادية تدفع في إتجاه دعم العلاقة.(عكاشة 2001: 102)، ويعتبر العامل الإقتصادي أحد أهم العوامل التي أدت إلى تطوير التعاون الإسرائيلي مع الصين، فأسواق الصين الواسعة والإمكانيات الهائلة للتعاون الإقتصادي والإستثماري مع الصين دفع إسرائيل إلى فتح كافة أقنية العلاقات مع بكين؛ أملاً في نيل قطعة من الكعكة الصينية التي يسيل لها لعاب كبريات الشركات في العالم.(الوادي 2004: 134)، ومن هنا سيتم التناول من خلال هذا الجزء بداية الإقتصاد الصيني ومن ثم الإقتصاد الإسرائيلي وبعد ذلك سيتم تناول العلاقات الإقتصادية الصينية الإسرائيلية.

الإقتصاد الصيني:

تعتبر الصين من القوى الفاعلة على المستوى الإقليمي في آسيا وعلى المستوى العالمي، وهناك بعض الفرضيات التي تذكر أن الصين ستصبح قائدة قوى آسيا الإقتصادية والتي تستمد من خلالها الصين قوتها، ومن أهداف الصين في سياستها الخارجية هو تحقيق هدفها الوطني في التطوير الإقتصادي

والذي سيزودها بالتكنولوجيا المتقدمة للأغراض الإستراتيجية العسكرية، فالإستراتيجية الإقتصادية الصينية منذ عام 1978 يعتمد على الإستثمارات الخارجية وعلى الأسواق الخارجية، وكل ذلك عمل على تدعيم علاقات الصين الخارجية.(Hunter and other 1999: 176-177).

ومن المعلوم أن الصين إنتهجت في البداية وخلال فترة حكم ماو نوعاً من الإنغلاق في علاقاتها التجارية مع العالم،(عبد الحي 2000: 77-78)، إلا أنه وخلال تلك الفترة تم إرساء قواعد بناء الدولة إقتصادياً، كما تم إرساء نهضة صناعية قوية حققت إكتفاءاً ذاتياً للشعب الصيني في مجالات الصناعات الخفيفة والتحويلية.(أحمد 2003: 245).

وقد بدأ الإصلاح الإقتصادي في الصيني في أواخر عام 1978 عندما تقرر إصلاح النظام الإقتصادي الصيني وإنفتاح الصين على العالم الخارجي، وقد أجمع دعاة الإصلاح الصينيون بأن الصين لا يمكنها أن تتطور بمعزل عن العالم وأنها يجب أن تستورد العلوم والتقنية ورؤوس الأموال والخبرات الإدارية من الخارج. (زانج 1997: 10+14)

وقام برنامج الإصلاحات على أساس فتح المجال لمزيد من التفاعل مع المجتمع الدولي، ولا سيما في القطاع الإقتصادي.(عبد الحي 2000: 77)، ودخلت الصين بعد ذلك في مرحلة جديدة بالإسراع بعملية الإصلاح الإقتصادي، وقد تراجعت الأيديولوجية الصينية خلال هذه المرحلة وحدث نوعاً من التعديل والتطوير في اتجاه إفساح المجال لقبول بعض الأفكار الرأسمالية، وخلق بيئة مواتية لعملية الإصلاح الإقتصادي. ظهرت بشكل واضح في تبني النخبة الصينية مفهوم "إقتصاد السوق الإشتراكي" أو "الإشتراكية ذات الخصائص الصينية ". (فرحات 1998: 90)، وبالتالي بدأت مرحلة التحديث والإصلاح الداخلي الإقتصادي والتي شهدت تحولاً كبيراً في السياسة الصينية الداخلية والخارجية حيث تمكنت الصين في هذه المرحلة من ولوج حلبة المنافسة الدولية و طرح برنامجاً إقتصادياً لتحديث الدولة صناعياً وتكنولوجياً وتجارياً، وفتح الأبواب على العالم الخارجي بصناعته وإستثماراته وتجارته وإقتصاد السوق الحرة، وفي عام 1980 أصدر دينغ شياو بينغ "قانون

الإستثمارات الأجنبية المشتركة" وأنشأ اللجنة الجديدة للإستثمارات الأجنبية وكانت تلك التغيرات بداية لإزدهار الصين المعاصرة، حيث كان يعني ذلك أنه بوسع الشركات الأجنبية أن تنشئ شركات من غير مشاركة الصين وأنه يمكن بسهولة نقل المواد والتكنولوجيا وعقد القروض الأجنبية الحكومية والخاصة.(أحمد 2003: 246)، وإعتمدت عملية الإصلاح الإقتصادي على تنقيح النظام الإشتراكي الصيني المخطط ببعض قواعد وآليات السوق لضمان فاعلية وكفاءة النظام الإقتصادي الإشتراكي، وذلك على المستوى الدولي من خلال الإنفتاح الإقتصادي. (فرحات 1998: 90)

أما في عهد زيمن في بداية التسعينات، وهي مرحلة دخول الإقتصاد الصيني عصر التكنولوجيا العالية وفرضت الصين حينها نفسها في الأسواق العالمية كمنافس يزاحم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حتى داخل السوق الأمريكية نفسها، وأضحت الصين أكبر قوة إقليمية في آسيا، وقد إنتهج زيمن نفس سياسات دينغ شياو بينغ الإصلاحية والإنفتاح على العالم الخارجي. (أحمد 2003: 246)

ولو أردنا تلخيص المركز المالي للصين على المستوى الدولي من حيث القدرة الإقتصادية، فإننا نلمس إن الصين حسب المعطيات من الناحية الإقتصادية تمثل المركز ما بين الثالث والرابع على مستوى العالم(عبد الحي 2000: 221 –222)، وبخصوص التجارة الصينية، فإن نسبة الواردات حصل عليه تطور كبير ومازال متسارع في الإزدياد وهو مرشح للإزدياد في المستقبل، كذلك الصادرات تسارعت بالإزدياد وهي هامة جدا بالنسبة للصين، لأنها مصدر كسب خارجي.(Barnelt 1980: 187–188)

ومن الجدير بالذكر أن الصين عملت بتقاربها مع الغرب بعد عام 1979 من تحديد شبكة تجارتها الخارجية لتشمل أكثر من 180 دولة وإقليم في العالم، فقد ظل حجم الصادرات ينمو بنسبة تقارب (17%) بينما ظل حجم الواردات يزيد بنحو (15%)، وإستمر تنامي حجم التجارة الخارجية ليصل في 1994 إلى 247 بليون دولار، مؤشراً بأن الصين أصبحت تحتل موقعاً متقدماً في الإقتصاد الدولي حيث أصبحت الدولة الحادية عشر من حيث حجم الصادرات إلى بقية أنحاء العالم، وإذا ما

إستمرت العوامل السابقة، وغيرها، تلعب دورها لصالح نهضة العالم الإقتصادية فان حجم الإقتصاد الصيني، الذي ينمو الآن بمعدل 12% يمكن أن يتضاعف في أقل من ست سنوات، فالصين ستصبح القوة الإقتصادية الثانية في العالم، بإجمالي دخل قومي يصل إلى 3.9 تريليون دولار، تسبقها فقط الولايات المتحدة الأمريكية وفي غالب التوقعات فإن حظوظ الصين موفورة لتحقيق تلك الغاية.(وقيع الله 1995: 22)، وهكذا فقد تمكنت الصين من تحقيق نمو متواصل ومتسارع للإقتصاد الوطني وصل إلى 9.3% وهو أعلى المعدلات العالية، ونجحت الصين في تحقيق تعديلات إستراتيجية في الهيكل الإقتصادي، وتقدمت في مجالات الصناعات الثقيلة، كما أنها حققت إنجازات فائقة في صناعة التكنولوجيا العالية والجديدة وصناعة الخدمات إنجاز العديد من المشروعات العملاقة في مجال البنية الأساسية، وهكذا فإن سياسة الإصلاح الداخلي والإنفتاح على العالم الخارجي، مكنت الصين من تحقيق إنجازات ملموسة داخلية خارجية، بإنتهاجها أسلوب إقتصاد السوق الإشتراكي، الذي يقوم على سيطرة الدولة على القطاع العام وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليلعب دوره.

ويمكن القول أن الصين بخصائصها السابقة أضحت عملاقاً إقتصادياً حقيقياً بكل المقاييس، فقد حققت إنجازات عديدة في المجال الصناعي وفي مجال الإصلاح الإقتصادي الذي تسارع بشكل كبير، وسمح إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمي، وما ترتب عليه من إزالة الحواجز الجمركية، سمح بدخول السلع الأجنبية إلى البلاد بمزيد من الحرية وبأسعار أكثر إنخفاضاً، كما أن الإستثمار الخارجي قد إزداد بشكل كبير، مما جعل الشركات الأجنبية المنتج الوحيد لنحو ربع السلع المصنعة في الصين. (أحمد 2003: 248)

وقد كان إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية هو جزء حيوي من خطتها للإصلاح الإقتصادي والدخول بثقة وإطمئنان إلى السوق العالمية، وتدفقت الإستثمارات الأجنبية نحوها وإتسعت دائرة التبادل التجاري بينها وبين دول العالم. وأضحت الصين في يومنا هذا من أبرز الدول المصدرة في

العالم، كما أنها أكبر دولة جاذبة للإستثمارات الأجنبية بين دول العالم النامي.(معلومات دولية 1999: 151)، وبالتالي يظل الإقتصاد الصيني أهم بقعة مضيئة في آسيا ومصدراً أساسياً من مصادر حيوية الإقتصاد الدولي. ويمارس الإقتصاد الصيني نفوذاً مهماً ومتنامياً على التجارة العالمية، فقد أفرز إنضمام الصين لعضوية منظمة التجارة العالمية زيادة طفيفة في الحجم الإجمالي للتجارة الدولية على نحو أفاد الكثير من الدول، إلا أن الصين نفسها كانت المستفيد الأكبر، حيث بلغت حصتها من التجارة الدولية خلال عام 2002 نحو 5% من إجماليها، أو بما يقدر بنحو 620 بليون دولار، وتبلغ هذه الحصة نحو ضعف حصة الصين من التجارة الدولية قبل سبع سنوات مضت فحسب، أي بنسبة 2.7% في عام 1995.(سوتير 2004: 94)، وهكذا أصبحت الصين ثالث أكبر دولة تجارية في العالم، إذ إرتفعت تجارتها الخارجية بنسبة (35.7%) أي أكثر من رقم الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ 2100 بليون دولار. وقد بلغ نصيب الصين من النمو الإقتصادي العالمي 20% عام 2004.(عبد الملك 2004: 22)

وثمة مؤشرات ترجح أن تكتسب الصين وزناً أكبر في عالم السياسة خلال السنوات العشر أو الخمسة عشر القادمة، بسبب تسارع النمو الإقتصادي فيها أساساً والمتخطي كل ماعداها من الدول الكبرى، مما يبشر بتوازن إقتصادي وسياسي عالمي مستقر يحكمه عالم متعدد الأقطاب، ويذكر تقرير صادر عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأن الصين تستطيع أن تصبح أكبر إقتصاد للعالم بحلول عام 2020 بما يصل إلى حوالي نصف إنتاج الإقتصاديات السنوي للعالم الصناعي الراهن.(ياسين 1999: 58)

تصعد الصين بخطوات سريعة واثقة لتصبح أقوى قوة إقتصادية في العالم ولتكون قطباً رئيسياً على الصعيد العالمي بل ويتنبأ لها العلماء بأنها ستكون الدولة المركز من حيث حجم الإنتاج والطاقة في منتصف القرن الحادي والعشرين، فتشير الإحصائيات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الصيني عام 1995 قدر ب 67.9 بليون يوان، وأصبح عام 1998 ما قدره 7955.3 بليون يوان وفي مجال

الزراعة زادت مساحة الأراضي الزراعية من 19.96 مليون هكتار عام 1952، وأصبحت حوالي 51.24 مليون طن عام 1997، وتشير إحصاءات إنتاج الحبوب عام 1989 أنه بلغ حوالي 400 مليون طن، وفي عام 1999 زاد عن 490 مليون طن، فأصبحت الصين الدولة الأولى في العالم من حيث إنتاج الحبوب، في حين بلغ إنتاج اللحوم في عام 1952 حوالي 3.39 مليون طن، وفي عام 1997 بلغ حوالي 40.9 مليون طن.(جلال 2001: www.Thamarat.com)

وأشير هنا إلى أن الصين تعمل على تطوير دورها المتميز والبارز بإستثمار إمكانياتها وقدراتها لتحقيق أولوياتها وأهدافها. وتعمل الصين على تطوير إقتصاد السوق بزيادة الإستثمارات الخارجية والمساعدات التقنية لبناء نظام إداري فعال، (Saikal 1997: 17–19)، فالصين اليوم ليست فقط إحدى النظم الإقتصادية الأسرع في العالم وإنما أيضا مرجع صناعي وتقني عالمي، فالصين مرشحة لتصبح إحدى القوى الفاعلة العالمية في القرن القادم. فالإقتصاد الصيني هو إقتصاد عملاق ليس فقط على المستوى الإقليمي، وإنما أيضا على المستوى العالمي وذلك بما لديه من نمو وتطور، فضلاً أنه يعتبر سوق ضخم وهائل أمام كافة الدول.

الإقتصاد الإسرائيلي:

تعتبر إسرائيل من المجتمعات والإقتصاديات المتطورة ومستوى المعيشة المرتفع، وتعتبر إسرائيل متقدمة من الناحية الإقتصادية والعسكرية. وتعتمد إسرائيل على الخارج خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مما يزيد من قدرة إسرائيل وقوتها من النواحي الإقتصادية والعسكرية لتلعب دورا أقوى في المنطقة وفي العالم.(Saikal 1997: 27–28)، وليس من اليسير دراسة أو تحليل إتجاهات تطوير الإقتصاد الإسرائيلي، خلال الفترة التي تلت إنشاء إسرائيل وحتى الآن بناء على مفاهيم ومحددات إقتصادية تقليدية وذلك لأسباب عديدة أهمها؛ نشأة الإقتصاد المذكور نشأه غير طبيعية شأنه في ذلك شأن إسرائيل التي أقيمت في ظروف إستثنائية غير طبيعية، حيث ساعدت الدول العظمى على قيامها

وفي مقدمتها بريطانيا، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا.(السهلي 1998: 7)، وقد إهتمت الحركة الصهيونية ببناء إقتصاد قوي حتى تبقى إسرائيل مركز جذب ليهود العالم.

وتعتبر شبكة العلاقات التجارية الإسرائيلية مع دول العالم مؤشراً مهماً ذا دلالة على علاقات إسرائيل التجارية والسياسية في آن معاً، وقد عملت إسرائيل منذ تأسيسها على فتح أسواق خارجية لتصريف فائض إنتاجها، وفي الوقت نفسه عمدت إلى البحث عن مصادر خارجية للتزود بما تحتاج إليه من مواد خام وموارد طبيعية أخرى ضرورية للصناعات القائمة فيها، (السهلي 1998: 35)، وقد إحتلت التجارة الخارجية لإسرائيل دوراً هاماً في حياتها الإقتصادية.(هلال 1995: 27)، ويعتمد الإقتصاد الإسرائيلي إلى حد كبير على مواد رئيسية تضطر إسرائيل إلى إستيرادها من العالم الخارجي، مما يعكس الإهتمام المتزايد بإتجاه إيجاد أسواق جديدة لإستيرادها. (السهلي 1998: 49)

و من المتعارف عليه في الدراسات الإقتصادية الخاصة بالإقتصاد الإسرائيلي تمييز أربع فترات منذ قيام دولة إسرائيل سنه 1948، وتتمثل تلك الفترات بالتالي:

1–فترة التقشف والتأسيس (1948–1954):

حيث كان هناك في البداية ثلاث قضايا أولتها الحكومة الإسرائيلية إهتماماً كبيراً، تتمثل في تأسيس جيش عصري قادر على إستعمال الأسلحة الحديثة، إستيعاب المهاجرين الجدد وإقامة مؤسسات الدولة الجديدة.

2– فترة النمو السريع (1954-1972):

وهي فترة متواصلة من النمو السريع والإزدهار المكثف في الإقتصاد الإسرائيلي، والنمو المكثف بفروع الإقتصاد المختلفة.(جريس 2004: 21+27)، في هذه الفترة بدأ تدفق رأس المال الخارجي عن طريق التعويضات الألمانية يتكاثف ليحدث نموا سريعاً في النشاط الإقتصادي.(حيدر 1997: 191–193).

3–فترة التضخم والكساد (1973-1985):

أصبحت المساعدات الأمريكية في هذه الفترة هي التي تقوم بسد العجز بصورة رئيسية، وبدأت فترة الركود والكساد في الإقتصاد الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول عام 1973، فتراجع النمو بمعدلات عالية حتى أنه بلغ الصفر في بعض السنوات.

ومن وجهة نظري فإن فترة الكساد كانت تعبيراً عن أزمة بنيوية في الإقتصاد الإسرائيلي، وبحاجة إلى إعادة نظر في دور الدولة في الإقتصاد والعلاقات الخارجية ومجمل أوضاع أسواق العمل ورأس المال.

4- فترة الإصلاح الإقتصادي (1985-1997):

إستمر الكساد وتفاقمت الأزمة بسبب وصول الليكود إلى الحكم وإتباعه سياسة إقتصادية غير مسئولة وأخذ الإقتصاد يعاني تضخماً مالياً مرتفعاً جداً وعجزاً هائلاً في ميزان المدفوعات التجاري، حتى كاد الوضع يهدد بإنهيار مالي كامل. ولقد ساعد في تجنب هذه الكارثة وصول مساعدة أمريكية طارئة، ثم مجيء حكومة الإتحاد الوطني (عمال -ليكود) وتبنيها برنامج الإصلاح الإقتصادي. (حيدر 1997: 193-194).

ألاحظ من خلال ما تم تناوله بخصوص الإقتصاد الإسرائيلي أنه إقتصاد بدأ من مرحلة عدم وجود لأي مقومات داخلية فيها، وإنما من بإعتماده التام على المصادر الخارجية، إلا أنه وبمواجهته العديد من الأزمات عمل ذلك الإقتصاد على إصلاح نفسه وتطوير نفسه ليشهد نموا وتطورا ملحوظين.

العلاقات الإقتصادية الصينية الإسرائيلية:

إن إقامة العلاقات الإقتصادية بين الصين وإسرائيل كسر الجليد المتراكم منذ الحرب الباردة، وإعتبر اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، الصين كنز إسرائيل القادم، والمنجم الذي يعطي ذهباً، فالدولة العبرية أرادت الاستفادة من السوق الآسيوي وعماده الصين والهند إذ يكون كلا الدولتين 37% من إجمالي عدد سكان الأرض.(الاسدي 2000: 153)

كما أن إسرائيل ترى في الصين قوة إقتصادية أكبر من القوة الأمريكية خاصة إذا مدت اليابان يد العون لها وإستعانت الصين بالمال اليهودي والعلم الياباني. ويهم إسرائيل أن تتعامل مع الصين لفتح أسواق جديدة للمنتجات الإسرائيلية والإنطلاق إلى الأسواق الآسيوية الأخرى، لا سيما بعد ظهور آسيا كقوة إقتصادية عظمى تضم اليابان والنمور الآسيوية مع التقدم الملحوظ في مجالات التكنولوجيا والكمبيوتر، الأمر الذي جعل الكواليس تشهد علاقات إقتصادية وقيام رجال الأعمال الإسرائيليين بزيارات سرية إلى الصين التي تمارس دورها على الصعيد العالمي إنطلاقاً من قوتها الإقتصادية المتنامية حيث حققت أعلى معدل نمو في التاريخ (12%) سنوياً، والصين مرشحة لتكون من أقوى القوى الإقتصادية في العالم، وبذلك تتحول الصين إلى القوة العظمى الجديدة في القرن القادم.(عبد العزيز 1998: 139)

ويمكن التأريخ لبداية الإتصالات والعلاقات على الصعيد الإقتصادي مع الجانب الصيني منذ العام 1985تحديداً بزيارة وفد إسرائيلي برئاسة البروفسور شموئيل فوهو ريبس، يضم ممثلين عن 40 شركة إسرائيلية إلى الصين، والذي أجرى محادثات حول مشروعات في مجال الطاقة الشمسية والزراعة، وتم الإتفاق على أن تقيم شركات إسرائيلية 300 معهد مشترك في الصين كنموذج تجريبي، وأدى رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول آيزنبرغ دوراً مهماً في بناء جسور من العلاقات الإقتصادية. وفي العام 1986 جرت محادثات بين الجانبين تناولت موضوع حصول إسرائيل على مصادر الطاقة من الفحم تحديداً، وبالفعل وافقت الصين على تزويد إسرائيل بحاجاتها من الفحم، وفي المقابل وافقت إسرائيل على تصدير الفوسفات والبوتاس إلى الصين.(الاسدي 2000: 153-154)

وشهدت تلك العلاقات تحسنا ملموسا منذ عام 1988 حين توجه رئيس القسم الإقتصادي في وزارة الخارجية الإسرائيلية إسحق مئير إلى بكين، (عبد العزيز 1998: 139) وقع خلالها إتفاقاً ينص على رفع مستوى المبادلات الإقتصادية بين الجانبين على المستويات كافة، التجارية والزراعية

والصناعية، ومجالات الطاقة المتعددة، ووصلت بعثة صينية إلى تل أبيب لبحث سبل تطوير هذه العلاقات بين الجانبين.

ومن الواضح أن الأوساط الإسرائيلية أولت أهمية كبيرة لدعم العلاقات الإقتصادية مع الصين، وإعتبر الإسرائيليون ذلك خطوة مهمة نحو إقامة علاقات سياسية على مستوى أعلى، وهو ما بدأت بوادره تظهر منذ العام 1989 والأعوام التي تلته سواء من خلال عقد المزيد من الإتفاقات الإقتصادية المتنوعة أو من خلال بحث أوجه تنسيق العلاقات القائمة وتدعيمها وتنفيذها من خلال شبكات المشاريع المشتركة التي تقام في كل من الصين وإسرائيل. (الاسدي 2000: 153-155)

وظهرت مع مطلع التسعينات ظهرت بوادر الإنفتاح بين بكين وتل أبيب وشهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية نقلة نوعية ومن أسباب ذلك تبني الصين في أواخر السبعينات سياسة الإنفتاح الإقتصادي التدريجي وسعيها لتحسين مظهرها الدولي من خلال تحسين وتقارب علاقاتها مع الدول المختلفة.(خلاف 2000: 163)

وقد شهد العام 1990 دخول أكثر من عشر شركات إسرائيلية خاصة إلى الصين مهمتها الإشراف على المزارع الجماعية والمشاركة في بحوث زراعية. وإستطاعت الشركات التقنية الإسرائيلية الحصول على عقود لتطوير وإستثمار شبكات الإتصال والإشراف على بعض الصناعات التقنية وتزويدها بالخبرة الإسرائيلية. وحتى عام 1991 ظل النشاط الإقتصادي سرياً وأشرف عليه وفد من غرفة التجارة الإسرائيلية، إذ قام الوفد المذكور بزيارة سرية للصين في 1991/11/18 لإجراء مباحثات حول التعاون في المجالات الصناعية والإقتصادية والمالية، وإجتمع أعضاء الوفد مع المسئولين الصينيين المهتمين بتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، وعلى رأسهم نائب رئيس وزراء الصين الذي ذكر أن الصين لها إهتمام بالغ بالإنجازات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والطب والتكنولوجيا. وجاءت زيارة الوفد الإسرائيلي إلى الصين تلبية لدعوة وجهها رئيس الجمعية الصينية للتجارة الخارجية زانج هو نجياو وهي المرة الأولى التي توجه فيها دعوة رسمية

إلى وفد تجاري إسرائيلي لزيارة الصين. وفي المقابل ورداً على هذه الزيارة قام وفد من مكتب التجارة والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية بزيارة إسرائيل في عام 1991. (عبد العزيز 1998: 140)

ويمكن ملاحظة أن سجل الصادرات الإسرائيلية للصين بلغ في الثلث الأول من العام 1991 نحو 3.5 مليون دولار، وهذا يعني زيادة بنسبة 400 في المئة مقارنة بالصادرات في الفترة الموازية من العام 1990 والتي بلغت 760 ألف دولار .(الاسدي 2000: 155)

وقد شهدت علاقات الصين مع الجانب الإسرائيلي تسارعاً ملحوظاً خاصة في العلاقات التجارية والذي كان ذروتها بعد برنامج التحديثات عند إعلان الصين الإعتراف بإسرائيل عام 1992 كما هو موضح في الجدول التالي: (عبد الحي 2000: 184).

العام	1992	1993	1994	1995
القيمة بملايين الدولارات	909.3	1058.8	1263.9	1553.8

وأثناء زيارة اسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية إلى بكين يوم 1993/10/10 والتي إستغرقت خمسة أيام، طغى الجانب الإقتصادي على المحادثات الثنائية، وتم التوصل إلى صيغ نهائية لمعاهدات وإتفاقيات كان رجال الأعمال اليهود والإسرائيليون قد أعدوا خطوطها الأساسية بمساعدة الدوائر المختصة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، فوقع رابين إتفاقية لإنشاء معمل للبوتاس وهذا المشروع واحد بين عدة مشاريع إتفق عليها تزيد قيمتها على مليار دولار. وذكرت المصادر الإسرائيلية أن رحلة رابين إلى الصين أثمرت فائدة أكبر مما كان متوقعاً، حيث توثقت علاقة إسرائيل مع الأجهزة صاحبة القرار في الصين، ولم تعد إسرائيل بحاجة إلى إقامة شركات إقتصادية وهمية مع الصين كشركة "ليزنت" التي رعت المصالح الإقتصادية بين الجانبين لفترة طويلة دون أن يعرف أحد أنها شركة وهمية. (عبد العزيز 1998: 140).

وفي أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو إلى بكين أيار 1998 سعت إسرائيل لتوطيد العلاقات الإقتصادية وتعزيزها على غير صعيد، من هنا يمكن إدراك مغزى تدشين نتنياهو لمركز التأهيل الذي أقامته تل أبيب في الجامعة الزراعية في بكين وتوقيع إتفاق لتطوير شبكات الري في إحدى مناطق الصين ب 40 مليون دولار.(الاسدي 2000: 100)

وهنا ألاحظ مدى التطور المطرد والمتزايد في العلاقات الإقتصادية الصينية الإسرائيلية والتي يستفيد منها الطرفين ويسعى الطرفين لتطويرها، مع العلم أن العلاقات الإقتصادية كانت المقدمة الطبيعية لإقامة العلاقات ما بين الدولتين، ومن هنا سوف أستعرض العديد من الإتفاقيات الإقتصادية بين الطرفين فترتبط الصين مع إسرائيل بعلاقات إقتصادية لا بأس بها، خاصة في مجالات الإتصالات والزراعة والخدمات، وتشير المصادر الإسرائيلية بأن حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل قد تطور على الوجه التالي:

ففي عام 1995 بلغ 215 مليون دولار، عام 2000 بلغ 864 مليون دولار، وإرتفع عام 2001 ليصل إلى 1.086 مليار، وقد وصل عام 2004 إلى نحو 2 مليار دولار، ووقعت الصين مع إسرائيل عدداً كبيراً من الإتفاقيات، أهمها:

1- إتفاقية لمنع الإزدواج الضريبي وحماية الإستثمارات في تشرين أول أكتوبر عام 1992.

2- إتفاقية تنشأ بموجبها إسرائيل في الصين مراكز بحوث وتدريب زراعية في بكين وضواحيها عام 1993.

3- إتفاقية للتعاون الثقافي عام 1993.

4-إتفاقية حول التعاون في مجال الطيران المدني، تقوم بموجبها شركه إلعال الإسرائيلية للطيران بتسيير رحلات مباشرة بين تل أبيب وبكين عام 1993.

5- إتفاقية للتعاون السياحي عام 1994. (الوادي 2004: 137-138).

6- إتفاقية تقوم بموجبها إسرائيل بتأسيس قنصلية عامة في مدينة شنغهاي، وعندما إستعادت الصين هونغ كونغ في الأول من تموز عام 1997، تم التوقيع على إتفاقية مع إسرائيل لتأسيس قنصلية عامة لها في مدينة هونغ كونغ.

7- وهناك إتفاقيات للتعاون في مجال التقنيات وغيرها.

وقد مهدت هذه الإتفاقيات، الطريق أمام الشركات الإسرائيلية لتدخل الصين وتمارس أنشطتها في السوق الصينية، خاصة في مجالات الإتصالات والتقنية والري والخدمات والإستثمارات والبيئة والطب والصناعات الخفيفة والأمن. ويبلغ عدد الشركات الصينية التي إفتتحت فروعاً ومكاتب لها في الصين حتى نهاية عام 2004-133 شركة. وحسب تصريحات جوان هوا وزير العلوم والتكنولوجيا الصيني، فان إسرائيل أصبحت ثالث أكبر سوق للصين في غربي آسيا وشمالي إفريقيا، بينما أصبحت الصين أكبر سوق لإسرائيل في آسيا وسابع أكبر سوق لها في العالم.

ويمكن تحديد التعاون الإقتصادي الصيني الإسرائيلي بالإتجاهات التالية:

أولاً: التعاون في إقامة مشروعات مشتركة في الصين بمساعدة مالية وفنية من جانب إسرائيل، وهذه المشروعات تشمل مجالات الري ومزارع نموذجية للحليب والأزهار وكذلك في مجالات الإتصالات.

ثانياً: تحرص الشركات الإسرائيلية على بيع التجهيزات الإسرائيلية في السوق الصينية، وخاصة في مجال الإلكترونيات، وأنظمة الأمن والأنظمة الملاحية وتجهيزاتها، والمختبرات الزراعية وأنظمة الإتصالات وفي الفترة الأخيرة فتحت الصين أسواقها أمام المنتجات الزراعية الإسرائيلية خاصة الحمضيات. (الوادي 2004: 137-138).

ثالثاً: تقوم الصين ببيع عدد كبير من السلع التي أنتجتها الشركات الصينية في الأسواق الإسرائيلية، كما يقوم التجار الإسرائيليون بنقل هذه السلع إلى أسواق دول أخرى خاصة في أوروبا الشرقية.

رابعاً: تقوم الشركات الإسرائيلية بالإستثمار بشكل مستقل في السوق الصيني في مجالات مختلفة، وتفيد بعض الإحصاءات أن حجم الإستثمارات الإسرائيلية في الصين بلغ نحو ثلاثة مليارات دولار.

وفي حزيران عام 2004 إصطحب إيهود أولمرت – نائب رئيس الوزراء آنذاك – وزير الإقتصاد والتجارة الإسرائيلية الذي زار الصين آنذاك، نحو 200 من رجال الأعمال الإسرائيليين الذين جاؤوا بإقتراحات محددة للإستثمار في مجالات الخدمة والأمن في الألعاب الاولمبية والتي من المقرر أن تجري في بكين عام 2008. (الوادي 2004: 138–139).

وبالتالي وبناء على ما سبق تناوله من مؤشرات وإتفاقيات ألاحظ مدى ترابط العلاقات الإقتصادية الصينية الإسرائيلية ومدى أهمية تلك العلاقات على المستوى الإستراتيجي بالنسبة للطرفين خاصة وأن الصين تسير وبخطى ثابتة ومتسارعة لتصبح أقوى قوة إقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي، وبالتالي فهي محط أنظار ليس فقط لإسرائيل وإنما لكافة الدول.

المبحث الثاني

القوى المرنة (Soft Power) في العلاقات الصينية الإسرائيلية

من خلال المبحث الثاني لهذا الفصل سأتناول القوى المرنة (Soft Power) في العلاقات الصينية الإسرائيلية والتي تتضمن:

- العلاقات الدينية.
- العلاقات الثقافية والعلمية.

بحيث سيتم تناول العلاقات الدينية والثقافية والعلمية منذ نشأتها وكيفية تطور وتراجع تلك العلاقات وفقا للمعطيات والتطورات الدولية والإقليمية.

العلاقات الدينية

يعتبر الدين من العوامل المؤثرة في العلاقات ما بين الدول، فعادة ما تلجأ الدول إلى الدين لدعم تواجدها في مكان ما، ولدعم أفكارها وسياستها وثقافتها في مكان آخر. فقد كانت إسرائيل من الدول التي قامت أساسا على المعتقدات الدينية، وبالتالي فسياستها الخارجية بنيت على تلك المعتقدات، أما العلاقات الصينية الإسرائيلية الدينية فلم تكن علاقات دينية محضة؛ نظرا لإندماج يهود الصين وإختفاءهم تقريبا، فهناك عدد محدود جداً من اليهود في الصين والذي تجمع العديد من الإحصائيات على إندماجهم في المجتمع الصيني، وبالتالي فسوف أتناول من خلال هذه الجزئية أهمية الدين في كل من الصين وإسرائيل ومن ثم سأتناول التواجد اليهودي في الصين.

أهمية الدين في إسرائيل:

لقد نادت اليهودية كسائر الأديان البشرية بالإله الواحد، وقامت مملكتهم على أسس دينية، فالقانون الإلهي بالنسبة لإسرائيل هو مصدر كل قانون والملك يحكم وفق مشيئة الله، فالديانة اليهودية تشتمل على فلسفة أخلاقية، تصف كيف يجب أن يعيش البشر في دنيا وهبها الله لهم، وتؤكد على سلوك الإنسان سلوكاً حسناً صالحاً وتؤمن بالبعث والحساب، وبالتالي فإن إقامة الدولة تكون على أسس دينية. (الخنساء 1988: 14-15)

ويتصف موضوع الجاليات اليهودية الموزعة في المجتمعات المختلفة بأهمية خاصة، على الصعيدين الفكري النظري والسياسي العملي. وذلك لأن إنتشار اليهود في بقاع مختلفة من العالم، وتمسكهم عن عمد بخصوصيات معظمها مفتعل تعرقل إندماجهم في البيئات التي يقيمون فيها ومع الشعوب التي يعايشونها، وتطلع الأغلبية الساحقة منهم نحو الصهيونية كعقيدة سياسية يلتزمون بها، بحيث يتوزع ولاءهم وبحيث يعملون لصالح الكيان الصهيوني الذي أقاموه على أرض فلسطين، مما يجعل

موضوع هذه الجاليات مهماً للغاية. وقد قامت دولة إسرائيل ونمت بفضل العون المادي والبشري الذي يقدمه لها يهود العالم، وتوجد اليوم بين مختلف الطوائف اليهودية وإسرائيل روابط وثيقة.(منصور 1974: 8-9)

وإذا نظرنا إلى توزيع اليهود في العالم حسب الإحصائيات عام 1968 نرى أنه تميز بناحيتين، الأولى أنهم يتركزون بشكل كثيف في ثلاثة مراكز رئيسية في العالم، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة ووجد بها آنذاك 5270000 يهودي أي ما يقارب 42% من يهود العالم وفقاً لآخر إحصاء نشرته صحيفة (هتسوفيه) الإسرائيلية بتاريخ 1966/6/25 ومن ثم يليها الإتحاد السوفييتي ويضم 2486000 يهودي، أي ما يقارب 19% من يهود العالم، ثم يلي ذلك فلسطين المحتلة وتضم 2299000 يهودي أي ما يقارب 17% من يهود العالم، أما باقي يهود العالم وهم قرابة ثلاثة ملايين يهودي فموزعون على حوالي مئة بلد في العالم.(عبد العزيز 1969: 11)، وقد تناقص عدد اليهود عالمياً وهو من الظواهر الواضحة حسب إحصاءات اليهود أنفسهم، بشكل ملفت للنظر، ويلاحظ هذا التناقص خلال الستين سنه الأخيرة، حيث يقدر عدد اليهود في العالم حسب إحصائية 1992 في الكتاب السنوي الأمريكي اليهودي ب 12934600 تقريباً، وكانت الإحصاءات في عام 1967 قدرت عدد اليهود في العالم 1383750 يهودي، وتذكر الموسوعة اليهودية (جوديكا) أن تعداد يهود العالم في عام 1939 بلغ 16724000، وبذلك يكون التناقص حسب الإحصاءات من الفترة 1939 إلى العام 1992 ما يقارب الأربعة مليون يهودي، ويلاحظ أن أعداد اليهود في إحصاءات 1995 و1996 و1997 الصادرة عن المؤتمر اليهودي العالمي لم تختلف عما كانت عليه عام 1992، وجاء في موسوعة اليهود واليهودية أن المختصين يتوقعون بأن تعداد يهود العالم سينخفض ما بين خمسة أو ستة ملايين في عام 2025، ويلاحظ أن تلك الإحصاءات صادرة من مراكز يهودية وأن الإحصاءات تقريبية في بعض جوانبها ولعل بعضها مبالغ فيه لأهداف يكنها اليهود في أنفسهم، ولهذا تبقى تلك

الإحصاءات والأرقام مجال بحث وتثبت ولا يبنى عليها ثوابت وفرضيات. (تناقص عدد اليهود عالميا 2001: www. Montada .com).

وهناك إختلافات في تقديرات عدد اليهود في العالم، فبعض الدول توقفت عن إيضاح ديانة سكانها عند عمل إحصائيات كالولايات المتحدة الأمريكية، والبعض الآخر يأخذ بالتقسيم المذهبي مثل كندا، فضلاً عن أن المصادر الصهيونية أسهمت كثيراً في عدم دقة هذه الإحصائيات لأنها تضعها في أغلب الأحيان بشكل يخدم أهدافها الخاصة، ويعتبر اليهود موزعون على أكثر من مئة دولة في العالم يحملون جنسياتها، ويعتبرون قانوناً من رعاياها. ولا توجد دولة أو منطقة في العالم تقريباً تخلو من اليهود، فبعض الدول يوجد بها 25 يهودياً فقط، كالصين الشعبية كما ذكرت بعض المصادر.(عبد العزيز 1969: 11-12)

وهكذا فإننا نرى أن النظام السياسي الإسرائيلي قائم على الديانة اليهودية والعقيدة الصهيونية والتي تسعى إلى تجميع يهود الشتات على أرض فلسطين، مع التنويه إلى أن إسرائيل تسعى في الجانب الآخر إلى إستغلال وجود اليهود في دول العالم خاصة الدول العظمى أو المرشحة لأن تكون عظمى وذلك لتحقيق أهدافها التوسعية والسعي إلى أكبر تأييد دولي لها.

أهمية الدين في الصين:

لم تعرف الصين أي معتقد ديني بالمعنى المتيافزيقي للكلمة، حيث الكونفوشيوسية تمثل البعد الفكري والحضاري الصيني، والتي يتصورها الكثيرون بأنها دين سماوي، وقد عمل كونفوشيوس على الإستمداد من التراث الصيني الماضي وإتجه نحو فكرة أن الصين هي أمة واحدة، وبناء على هذه الفكرة ربط كل ذلك بفكرة الألوهية، رمزاً لقدسية هذا الماضي ومستودعاً لإطلاق المستقبل الذي تكون مبادئها سديدة وصالحة في تاريخ الصين وحاضرها ومستقبلها.(الوحيدي 2004: www.imanway.com)، فالشائع عن الصين أنها تتميز بضخامة عدد سكانها وعمق حضارتها

والحرية الدينية، وتعتبر الصين من الدول التي تحترم وتحمي الحريات الدينية بضمانة دستوره وتشريعاته، وتظهر جغرافية الشعب الصيني الدينية والقومية في أنها تتوزع على خمسين قومية، والحماية والإحترام الديني في الصين يعودان إلى عمق وتجذر الوعي الديني في الصين، وإلى تواصل الحضارة الصينية الممتدة عميقاً في التاريخ والمتعمقة في الفكر الديني وتجلياته الفلسفية والأخلاقية والسلوك كسلسلة ينقاد إليها الإنسان الصيني بكل فخر وإعتزاز. (خليل 1998: 1)، وبالتالي فإن الصين تهتم بالحرية الدينية وبحرية المعتقدات، وقد قامت بتقنين الحرية الدينية لضمان الحريات، فالحرية الدينية مضمونة بالدستور والقانون، فالصين أمة متعددة الديانات والأقليات، (Machnnis 1973: 374–376).

وتمثل البوذية الديانة الرئيسية للصين، وهناك عده ديانات ومذاهب أخرى رئيسية مثل التاوية والإسلام والبروتستانتية والكاثوليكية وفي هذا الإطار هناك ملاحظة هامة، وهي أن الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية –المسيحية – الإسلام) والتي جاءت إلى الصين من خارجها، لم تجد بسهولة مكاناً لها هناك، فلم تجد هذه الديانات فرصاً أكبر لإكتساب المزيد من الأتباع في ضوء حالة العزلة التي فرضتها الصين على نفسها قروناً طويلة، وفي ضوء سيطرة عقائد أخرى غير سماوية على الصين، وإرتباط الثقافة الصينية بهذه العقائد كما ذكرت.(منيسى 1998: 102–103)

والحرية الدينية في الصين ليس كلاماً منهماً يرتكز إلى شعارات ودعاية سياسية أو تكهنات صحفية، بل إن الأمر تكرس عبر القانون الصيني والقرارات والتشريعات القانونية والرسمية. وإن إحترام وحماية الحقوق الدينية للأفراد والجماعات يضمنها القانون الذي هو فوق الجميع مهما إختلفت الظروف وتغيرت السلطات، ولهذه الغاية جدد المجلس السياسي الإستشاري الشعبي الصيني في مؤتمره الأول الذي عقد في أيلول 1949 في الفقرة الخامسة من البرنامج المشترك والتي ذكر فيها:" إن مواطني جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بكل الحقوق الدينية التي يؤمنون بها". (خليل 1998: 5).

وهكذا فإن قدوم الصين المتوقع كقوة رئيسية على الساحة الدولية أمر يفرض ضرورة طرح موضوع الأقليات الدينية بها للبحث لبيان مدى ما يمكن أن تساهم به هذه الأقليات أو القوى في تدعيم الوضع الصيني أو مدى ما يمكن أن تساهم به في إضعاف مجمل القوة الصينية، والدولة الصينية منذ أن أطلقت حرية التعبد عام 1980، بدأت تدرك أهمية التعامل مع "ورقة" الدين الذي ظل لاعباً منسياً في الحسابات السياسية للدولة، فالصين الآن تحاول أن تجعل مقاطعة سينكيانج الواقعة شمال غربي البلاد وتقطنها أغلبية مسلمة، جسراً لمد أواصر التعاون مع دول جمهورية آسيا الوسطى الإسلامية، ودول الشرق الأوسط ذات الأغلبية الإسلامية في الوقت نفسه، كما أن الصين تراهن على أقلياتها المسيحية لتدعيم التعاون مع الفاتيكان، الرمز المعنوي الكبير للغرب، بعد أن قامت بقطع العلاقة معه عام 1957. (منيسى 1998: 102-103)

ولاحقاً كرس هذا الكلام وتلك الحقوق في دستور جمهورية الصين الشعبية، وذلك في المؤتمر الوطني الشعبي الخامس الذي إنعقد عام 1982 ووضع دستوراً جديداً، جاء في الفقرة ال 36 منه:" لا يمكن لأي مواطن أو منظمة عامة إجبار المواطنين على الإعتقاد أو عدم الإعتقاد بأي دين، ولا يمكن لهم أيضاً التمييز ضد من يؤمن أو لا يؤمن بأي دين"، فالصين هي دولة متعددة الأديان، وهي دولة لديها حرية الأديان والمعتقدات، والدستور والقانون الصيني يحميان تلك الحرية، والصين بنفس الوقت تؤكد عدم تأثير وجود العديد من الأديان والمعتقدات لدى مواطنيها في سياستها من خلال تلك الفئات الدينية أو القومية، وهذا ما يؤكده خليل بحيث ذكر أن الصين تحمي ممارسة الشعائر الدينية ولا تسمح لأحد بأن يستغل الدين من أجل خرق قوانين الدولة، أو الإخلال بأمن المواطنين أو الصدام مع المناخ والنظام الثقافي والتربوي للدولة، واستناداً إلى الدستور، فإن الحرية الدينية مصانة، وتضمنها القوانين الصينية(خليل 1998: 5)، والصين تسعى إلى إستغلال وجود تلك الفئات لتوطيد أواصر التعاون وتقوية العلاقات مع العديد من الدول، وهذا ما أكده خليل خلال ما تناولناه من أمثلة على ذلك، وهكذا فإن الصين تنادي بحرية الديانات والحرية الدينية مصانة ومحفوظة بالقوانين الصينية والدستور

الصيني، وكما ذكرت فإن الصين في الوقت الحالي تعمل على إستغلال وجود الأقليات الدينية في الصين لتوطيد علاقتها مع الدول الأخرى.

اليهودية وأثرها في الصين:

لو تطرقت إلى الأقليات اليهودية المتواجدة حاليا في الصين، فرغم أن لجنة الشؤون الوطنية الحكومية الصينية تؤكد أنه لا توجد في الصين أقلية يهودية، إلا أن إسرائيل تؤكد أن هناك مجموعة يهودية تقطن مدينه كايفنغ الواقعة في مقاطعة هونان شمالي الصين، (منيسى 1998: 106)، فيشير بعض الباحثين إلى أن مدينة "هاربين "الصينية كانت تضم أعداداً كبيرة من اليهود في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كان أولئك اليهود يعدون المدينة بمثابة ملاذ لهم في وسط الفوضى والحروب والثورات التي شهدها العالم.(باكير 2004: www.almoslim .net)

ومن وجهة نظري فإن التواجد اليهودي في الصين سهل ممتنع، يؤيده البعض ويؤكدونه، وينفيه البعض الآخر، وأود هنا أن أشير في هذا الجزء من الدراسة إلى أصل تواجد اليهود في الصين، بحيث تضاربت الآراء للعديد من المختصين حول كيفية تدفق اليهود إلى الصين، ومتى كان ذلك، كما أنهم يختلفون على حقيقة تواجد اليهود في الصين.

ويشير المسيري إلى أن هناك دراسات تذكر أن وجود اليهود في الصين يعود إلى القرنين التاسع والعاشر حيث هاجرت مجموعة من يهود إيران وربما الهند إلى مدينة كايفنغ عاصمة مقاطعة هونان الواقعة على النهر الأصفر، وكانوا يتحدثون الفارسية وكان لهم معبد يسمى معبد الطهر، وتحفظ فيه الكتب المقدسة المكتوبة بالعبرية. وكان نائب الإمبراطور الصيني يزورهم مرة كل عام باسم الإمبراطور ويحرق البخور عند المذبح. (المسيري 2004: 91)، وقد ذكر المسيري أن يهود كايفنغ إندمجوا بالتدريج وتزاوجوا مع الصينيين وخاصة المسلمين. وفي مرحلة من المراحل كانوا يصنفون كمسلمين، حتى إختفى أثرهم تقريباً. ويرجع ذوبانهم إلى أنهم عملوا بالتجارة وصناعة المنسوجات

القطنية وصبغها، نظراً إلى حاجة الصين آنذاك لهذه الصناعة، كما ساهمت في ذوبانهم الكونفوشيوسية، التي تسمح بالتعددية الدينية بما لا يهدد النظام القائم، ويرى المسيري أنه قبل حوالي ألف عام تقريباً، سلك يهود من دول إسلامية في آسيا طريق الحرير إلى شمالي الصين، وأقاموا في مدينة كايفنغ، وهؤلاء ما زالوا يقدمون أنفسهم على أنهم من أصل يهودي، ويطالبون الدولة بالاعتراف بهم كأقلية عرقية دينية متميزة.(منيسى 1998: 106)

وهناك دراسات تذكر أن عدد اليهود في الصين يبلغ 1000 يهودي من مجموع سكان الصين البالغ 1,282,347,000نسمه وذلك حسب إحصائيات عام2001.(منصور 2004: 677)، أي أن نسبة اليهود إلى نسبة السكان في الصين (0.2) بالألف. (حيدر 1997: 485)

أما بالنسبة لليهودية ففي بداية القرن الثامن عشر، كان لا يوجد مجتمع يهودي في بكين، والسبب في ذلك أن الغالبية العظمى من اليهود الذين أقاموا في بكين إنتقلوا إلى الدين الإسلامي وهاجر اليهود الآخرون إلى كايفنغ للعيش مع أقرانهم من معتنقي الديانة اليهودية هناك، ونشرت صحيفة الأهرام القاهرية في 1973/2/23 حديث الأستاذ الكبير هيكل مع رئيس وزراء الصين الأسبق شواين لاي الذي ذكر انه:" كان في الصين كلها اثنان من اليهود أحدهما اسمه ساسون والآخر إسمه خاقون وكانا في شنغهاي يعملان في التجارة، وقد مات أحدهما ورحل الثاني ونحن صادرنا أملاك الإثنين، بيت ساسون هو مقر جمعية الصداقة السوفييتية –الصينية، وبيت خاقون أصبح بيت ضيافة، هذان هما كل اليهود في الصين ولم نعرف غيرهما"، ويؤكد كلام المسئول الصيني الكبير الموسوعة اليهودية التي أفادت أنه في الوقت الحاضر لا يوجد أي يهودي يعيش في الصين عدا هونغ كونغ. وعلى هذا النحو، لم تترسخ أقدام اليهودية في الصين، وظلت مرتبطة بخروج الأجانب، ولا سيما اليهود من الصين، ولم تتجذر جذورها في المجتمع الصيني في الماضي أو في المستقبل على حد سواء. (حمدي 2004: 35).

ومع إختلاف آراء المختصين بخصوص توقيت توافد اليهود إلى الصين، إلا أنهم يؤكدون وجودهم كفئة دينية إجتماعية في المجتمع الصيني، وفي المقابل فإن كل فئة بأي مجتمع لها وضعها وأهميتها وتأثيرها وتأثرها بذلك المجتمع الذي يحيط بها.(المسيري 2004: 91)، إلا أن اليهودية لم تترك ثمة أثراً في الحياة الدينية في الصين، بخلاف الديانتين المسيحية والإسلام اللتين تركتا بصماتهما وأثارهما الجلية في الحياة الدينية للصينيين، وكان لهما إتباعهما حتى الوقت الحاضر،(حمدي 2004: 32-33).

وتشير مصادر أخرى إلى أن عدد يهود الصين يقدر بنحو خمسة الآف نسمة، ويثير موضوع هوية هذه المجموعة جدلاً بين إسرائيل والصين، فمنذ أن أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع الصين عام 1992، وهي ترسل مبعوثين إلى كايفنغ لإقامة روابط مع الجالية اليهودية. وفي عام 1993 وصل كايفنغ وفد من اليهود من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إنشاء مشاريع إقتصادية لصالح هذه الجالية، إلا أن السلطات الصينية لم تسمح للوفد بتنفيذ أي مشروع. وحمل هذا الموقف الجالية اليهودية على التقدم بطلب هجرة إلى إسرائيل عن طريق السفارة الإسرائيلية في بكين للإستفادة من " قانون العودة " الذي ينص على إعتبار كل يهودي إسرائيلي بمجرد أن تطأ قدماه أرض إسرائيل، غير أن السفارة لم توافق على الطلب. وقد فسرت الحكومة الصينية هذا الرفض بأن إسرائيل تشاركها الإعتقاد بأنه لا توجد طائفة يهودية بالصين، أو لم تعد توجد طائفة يهودية في كايفنغ، وأن المدعين أو المنحدرين من أصل يهودي في هذه المنطقة، يريدون التمتع بالميزات التي تقدمها الدولة للأقليات بدون إستقطاب إستثمارات يهودية دولية، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية في مناطقهم. (منيسى 1998: 106)، كما يرى زيادة أنه ورغم الوجود اليهودي في الصين والبارز في مدينة هاربين، لم تتمكن الجالية اليهودية إلى الآن من فرض سيطرتها على القرار الصيني. (زيادة 2004: www.alasr.ws)

وبعد إطلاعي على العديد من الشواهد فقد لاحظت العديد من الدراسات التي تشير إلى وجود يهود صينيين منذ القدم، ومنهم من أصبح الآن في إسرائيل، ولأول مرة في إسرائيل حفيدة من الطائفة

اليهودية في مدينة كايفنغ تحصل على شهادة إعتناقها الديانة اليهودية بعد دراسة إستمرت أربع سنوات في قرية للشبيبة قرب حيفا، جن فيجينغ 18 عاماً وقفت أمام لجنة من ثلاثة رجال دين يهود في مقر ألحاخامية في حيفا وأدلت بشهادتها وأثبتت إعتناقها للدين اليهودي بعد عدة سنوات من الدراسة، وقد أجابت على العديد من الأسئلة باللغة العبرية وبكل طلاقة، وبعد ساعات من الإستجواب قررت رئاسة ألحاخامية في حيفا منحها شهادة إعتناقها للديانة اليهودية، وكانت جين قد هاجرت مع والديها إلى إسرائيل عام 2000، وقد قام والدها بتغيير اسمه من جوانغ إلى شلومو، ويقول أن بطاقة الهوية الصينية تقول أنه يهودي. ولكن المتدينين في إسرائيل يرفضون إلا القيام بإجراءات إعتناق اليهودية مجدداً إذ أن اليهود في تلك المنطقة من الصين إنقرضوا بعد أن إختلطوا مع سكان تلك المنطقة، وبعد إعتناقها اليهودية أصبح إسم "جين" يهودياً وهو "شالغا" وستقوم بتقديم خدمتها الوطنية مثل أي إمرأة متدينة يهودية الأصل (مجلة البيادر عدد 858: al-bayader .com)

كما صرح إسحاق شابيرو البالغ من العمر 74 عاما الذي عاد لزيارة موطن طفولته السعيدة في هاربين عاصمة مقاطعة هيلونغ جيانغ في شمال شرق الصين: "أنني حملتها معي طوال سني حياتي، إن هاربين هي موطني"، وقال شابيرو انه بالرغم من مرور 70 عاما منذ أن غادر هاربين فإنه ما يزال يتذكر بوضوح أيامه السعيدة في هاربين وهو صبي. وأضاف: "في ذاكرة الطفولة كان الصينيون حولي في كل مكان". وقال شابيرو أنه حتى بعد إنتقال أسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية:"إن والدتي أخبرتني أن الشعب الصيني كان دائما لديه شعور ودي تجاه اليهود ولم يتوقف قط عن مساعدتهم حتى لو كانوا هم أنفسهم في أزمة وطنية"، وأضاف: "إن والدتي قالت إن الشعب الصيني شعب جدير بالإعجاب."(الصين اليوم 2004:

.(http://arabic.people.com.cn/31660/33645480.htm1

وفى يوليو عام 2004 قام نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ايهود أولمرت بتقديم الاحترام لمقابر أجداده في مقبرة اليهود بهاربي، .وقال للصينيين: "شكرا لكم لحماية ذكرى أسرتنا وإعادة الكرامة إلى

ذاكرة أولئك الذين كانوا جزءا من هذا المجتمع".(الصين اليوم 2004: http://arabic.people.com.cn/31660/33645480.htm1).

وهكذا فالتواجد اليهودي في الصين في الوقت الحالي غير مؤكد، حيث أنه وكما أسلفت فإن اليهود إندمجوا بالمجتمع الصيني، والبعض الآخر هاجر من الصين إلى إسرائيل أو غيرها من المناطق. ولم يكن لليهود لمسات تذكر على المجتمع الصيني أو أي تأثير يذكر، ومع إستعراض العديد من حالات إستذكار الوجود اليهودي في الصين؛ أرى أن إسرائيل تسعى إلى إعادة ذكريات الماضي وإستغلال وجود تاريخي يهودي في الصين لتوطيد علاقتها مع الصين على كافة الأصعدة، وذلك نظرا لأهمية الصين الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل في العديد من النواحي والمجالات.

العلاقات الثقافية والعلمية

إن الحديث عن الثقافة جوهري في حياة الشعوب والأمم، وأساسي في العلاقات الدولية، وأصبح اليوم يكتسب أهمية أكبر لدى من يحملون هماً فكرياً ولديهم وعي جاد بحتمية إعطاء العامل الثقافي مكانة أعلى في ظل المتغيرات الدولية ودوراً أسمى في تحديد المستقبل.(بن عثمان 2000: 260)، وهناك أهمية من قبل الدول للعامل الثقافي والعلمي؛ فالشعوب ترتقي بثقافتها وتقدمها العلمي ويؤكد على ذلك إعلان منظمة اليونسكو في عام 1966 ، والذي تناول مبادئ التعاون الثقافي الدولي وقرر أن:

1- أي ثقافة لها كينونتها وقيمتها يجب إحترامها والمحافظة عليها.

2- كل الناس لهم حق وعليهم واجبات تطوير ثقافتهم.

3- كل الثقافات مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الكبير والإختلافات والتأثير المتبادل بينها، تعتبر أجزاء مكونة للإرث الإنساني المشترك. (الكواري دون سنة: 323)

وانه إذا ما تم إحترام هذه المبادئ وتم تطبيق المعايير الأخلاقية نفسها، وتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة على كل الدول على حد سواء، فإننا سوف نضيف كمية كبيرة من المعرفة إلى مجال الإعلام وكمية كبيرة من الحكمة إلى معارفنا. (الكواري دون سنة: 323)

فبالنسبة للصين فهي دولة لها حضارتها التي تعتبر عالم قائم بحد ذاته، وهي عريقة وديناميكية بكل ما تحمله هاتان الكلمتان من دلالات وأبعاد. فهي عريقة في تاريخها الرسمي المدون لأكثر من خمسة الآف عام، وهي ديناميكية لأن تطورها عبر تلك السنوات لم يقض على وحدتها وتماسكها الحضاري.(جلال 2003: 26)، فالحضارة الصينية هي حضارة عريقة أعطت الكثير للفكر البشري وهي حضارة حوار وحكمة وسلم وتعايش. (بن عثمان 2000: 261)، والحضارة الصينية واكبت الحضارتين المصرية الفرعونية والحضارة الفارسية، وقد تميزت تلك الحضارة بالإتصالية منذ نشأتها حتى عصرنا.(عبد الملك 2004: 24)، ويتميز الصينيون بالإعتماد على الذات وإقامة نظام حكم مركزي يساهم في تعزيز الروابط الثقافية بين مختلف القوميات الصينية ويضمن الإنفتاح التام على الثقافات الأخرى، ونظراً لإهتمام الحكام الصينيين بالعلوم، حصل تفاعل مبكر ما بين الثقافات الصينية والثقافات الأخرى. (ضاهر 1999: 59)

أما الثقافة الإسرائيلية فتشير العديد من الكتابات التي تتناول أعضاء الجماعات اليهودية إلى "الثقافة اليهودية " و "التراث اليهودية " و" الموروث اليهودي" وهذه المصطلحات، تفترض أن الجماعات اليهودية في العالم لها حضارة مستقلة وثقافة مستقلة وتراث مستقل عن المجتمعات التي يوجد فيها أعضاء الجماعات اليهودية، وأن الإسهامات الحضارية المختلفة، وبرغم تنوعها الحتمي والمتوقع، تعبر عن نمط واحد وربما جوهر يهودي يجعل من الممكن أن نرى كل هذه الإسهامات بإعتبارها تعبيراً عن حضارة يهودية أو ثقافة يهودية واحدة. (حسين 2002: www.qudsway.com)، والثقافة الإسرائيلية أو العبرية الحديثة لا تزال ثقافة جديدة لم تكتمل مفرداتها الحضارية، فلا يمكن الحديث عن ثقافة أو حضارة يهودية مستقلة أو شبه مستقلة فاليهود مثلهم مثل كافة أعضاء الجماعات

والأقليات الدينية والعرقية الأخرى، يتفاعلون مع ثقافة الأغلبية التي يعيشون في كنفها ويستوعبون قيمها وثقافتها ولغتها. فإن هذا الإستقلال لا يختلف عن إستقلال الأقليات الأخرى عن الأغلبية، وهكذا فلا توجد ثقافة يهودية مستقلة عالمية تحدد وجدان اليهود وسلوكهم وإنما توجد ثقافات يهودية مختلفة بإختلاف التشكيل الحضاري الذي يوجد اليهود بداخله، ولذا يجدر بنا أن نتحدث عن ثقافة غربية يهودية أو ثقافة عربية يهودية، فالإنجازات الفلسفية والعلمية والفنية لليهود تتوقف على معطيات ثقافة الشعوب الأخرى وحضاراتها. (حسين 2002: www.qudsway.com)

ولقد حاول البروفسور اليهوكاتس والدكتور هيدسيلع في التقرير الذي تم إعداده باسم "تقرير براخا" والذي صدر عام 1999 الإجابة على السؤال:" هل يوجد لإسرائيل "سياسة ثقافية "، بحيث يقول الباحثان في إجابتهما على هذا السؤال:"أن معظم الذين تحدثنا إليهم من الخبراء أجمعوا على أنه لا يوجد لإسرائيل سياسة ثقافية"، ويصل الباحثان إلى إستنتاج قاطع في تقريرهما وهو أنه بالرغم من غياب سياسة ثقافية للدولة، إلا أن الواقع يؤكد أن الثقافة عملياً موجهة سياسياً وأيديولوجيا، وتقوم على ثلاثة أنواع من القيم: القيم الصهيونية، القيم اليهودية والقيم الغربية"، وقد توصل معدا التقرير إلى إستنتاج:"أن توحيد الهوية الثقافية بين اليهود كان أمراً مستحيلاً، بسبب التباين والتمايز الكبير بين الطوائف". (الناطور 2001: 116-117)، وهنا ألحظ أن إسرائيل لا يوجد لها ثقافة خاصة بها، فقد تشكلت الثقافة الإسرائيلية من الثقافات المصدرة إليها من خلال يهود العالم في الشتات والذين تم تجميعهم في إسرائيل.

وهنا نرى أن علاقات إسرائيل الدولية على صعيد العلم والتكنولوجيا تعتبر علاقات هامة بسبب العديد من العوامل، ألا وهي:

- علاقات مهنية بين علماء ومؤسسات بحثية في دول مختلفة.
- تمويل البحث والتنمية في إسرائيل من صناديق أبحاث في الخارج.

وقد إهتمت إسرائيل بالتوسع في مجال البحث العلمي، فأصبح هناك إنفتاح على النظم الأجنبية بفضل هجرة العلماء إلى إسرائيل من دول عديدة، كما أن هناك بناء قنوات للاتصال البحثي المتبادل بين الجامعات الإسرائيلية والجامعات في العالم، وساعد على ذلك التزايد في نسبة الأجانب الملتحقين بالجامعات الإسرائيلية منذ السبعينات (عبد العال 2002: 96)

وقد عملت إسرائيل تأسيس عددا من المراكز لإستيعاب العلماء الأكفاء من شتى أنحاء العالم، وأسهم ذلك في حدوث طفرة في مجال الصناعة التكنولوجية عالية التقنية، خاصة في مجالات التكنولوجية الحيوية وتكنولوجيا الإتصالات والإلكترونيات الدقيقة، وقد قامت إسرائيل بالتوسع في إقامة علاقات دولية على جميع المستويات مما أسفر عن سلسلة من النشاطات الثنائية، سواء على مستوى البحوث الأساسية أو بحوث الصناعة والتسويق.(المرجع السابق: 108)

العلاقات الصينية الإسرائيلية الثقافية والعلمية:

تسعى إسرائيل إلى تحقيق تقارب إستراتيجي طويل الأمد مع الصين وليس ترابطاً عابراً، فهناك إلحاح إسرائيلي للإستفادة من كل واقعة تاريخية حتى ولو كانت دقيقة، من أجل إبراز التعاطف الصيني إزاء اليهود. وتستثمر إسرائيل الآن كل فرصة ممكنة من أجل بناء وجود ثقافي لها في الصين، يعوض عن الوجود اليهودي البشري الذي إختفى منذ ستينات القرن الماضي.(الوادي 2004: 134)، فالصين لديها تراث حضاري عظيم وهو عنصر جذب لإسرائيل، وهكذا فان إسرائيل تسعى إلى تطوير العلاقات الثقافية الإسرائيلية الصينية.(الساكت 2000: 95)، وهنا أود التنويه إلى الأنشطة التي تقوم بها إسرائيل الآن في الصين، فهي تركز جهودها على الصعيد الإعلامي والثقافي إضافة إلى الجوانب الأخرى.(الوادي 2004: 134)

وقد أكدت الدراسات على أن اليهود وما إن ثبتوا أقدامهم في هاربين عام 1907، حتى أنشأوا مدرسة يهودية خاصة بهم، ومن ثم أنشأ اليهود مجموعة من المدارس المتخصصة مثل مدرسة المحاسبين

التجاريين ومدرسة البيانو ومدرسة فنون الموسيقى، حيث أعدوا مجموعة من الكفاءات التجارية والموسيقية من أجل المجمعات اليهودية ومدينة هاربين. وفي عام 1912 أنشأ اليهود في هاربين مكتبة قومية خاصة بهم تحتوي على أكثر من 15000 مجلداً منها الأدب القديم والحديث والشعر اليهودي المقدس، وقصص الأطفال وغيرها، بحيث يمكن أن تلبي طلبات القراء من مختلف المستويات، وقد كانت أكبر المكتبات اليهودية في منطقة شرق آسيا، وكانت المكتبة تنظم العديد من النشاطات الثقافية من وقت لآخر، كما كان يهود هاربين حريصين كل الحرص على تأسيس دور الصحف والمجلات ونشر مختلف المعلومات، فقد صدر عنهم أكثر من أحد عشر صحيفة ومجلة منها (آراء اليهود) و(جريدة الشرق الأقصى) و(حياة اليهود)، فمن خلال هذه الوسائل الإعلامية والدعائية أوضحوا وشرحوا الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية ليهود هاربين، مما مكنهم من الحفاظ على إتصالات وثيقة مع العالم الخارجي.(دنياالوطن2004:www.alwatanvoice.com).

وفي نيسان 1988 بدأت إسرائيل تنظم رحلات سياحية إلى الصين، وفي أواخر العام نفسه إفتتح في بكين مركز أكاديمي إسرائيلي، تحول في 1991/6/15 إلى (المفوضية الأكاديمية للعلوم الإسرائيلية في الصين، على أنه لوحظ إتسام التعاون السياحي والثقافي بعدم الرسمية والبطء والحذر.(ياسين 1999: 57)، وكانت جامعة بكين شهدت في عام 1986 إفتتاح كلية لتعليم اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية. كما كانت إسرائيل قد أرسلت في عام 1989 وفداً من خبراء الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم يضم خبراء زراعيين إلى بكين.(جبريل 2004: 439)، وإفتتحت إسرائيل مركزاً أكاديمياً لها في بكين عام1991 ، كما تم ترجمة بعض الكتب الصينية إلى العبرية.(القرالة 2000: www.islamonline.net).

وقد وقعت الدولتان أول إتفاق رسمي للتعاون بين أكاديميات العلوم فيهما أثناء زيارة الوفد العلمي الصيني برئاسة البروفيسور "تيان هانغ لي " إلى إسرائيل في 2 يونيو 1991، حيث أقام الجانبان بينهما تعاوناً علمياً إقتصر على تبادل الطلبة والإجتماعات المشتركة والأبحاث العسكرية، وإفتتحت

إسرائيل مركزاً أكاديمياً لها في بكين عام 1991. كما تمت ترجمة بعض الكتب الصينية إلى العبرية، وفي المقابل وصلت مجموعة من الطلاب الصينيين إلى إسرائيل لدراسة اللغة العبرية في جامعة القدس. (عبد العزيز 1998: 140)، وقد أنشأ في آذار 1992 مجمع صداقة إسرائيل الصين ICFS بهدف تقوية الصداقة مع الشعب الصيني.

ويوجد في الصين مركز الدراسات اليهودية في جامعة نانجينغ، والذي أنشأ في أيار عام 1992، ويرأسه الباحث سوشين وهو من أنشط الشخصيات الصينية في مجال الدراسات والبحوث اليهودية، وينظم المركز دورات مستمرة حول تاريخ اليهود، ويستقطب عدداً كبيراً من الباحثين والطلاب الصينيين، يقدر عددهم بنحو 200 شخص سنوياً، ويتلقى المركز المذكور إعانات مستمرة من بيوت المال اليهودية في العالم. ويقوم مدير المركز بجولات دورية سنوية على كل من إسرائيل والمراكز اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتقديراً لجهوده في خدمة إسرائيل، واعترافاً بإسهاماته في الدراسات اليهودية في الصين، قلدته جامعة بار إيلان الإسرائيلية الدكتوراة الفخرية. (الوادي 2004: 134–135)، وجولات البروفسور سوشين لا تكون لقاءات وحديثاً عن يهود الصين فحسب، وإنما لجمع التبرعات لمركزه الذي أصدر عدداً من الإصدارات، لعل أهمها الموسوعة اليهودية بالصينية، أساطير اليهود الصينيين في كايفنغ بالإنجليزية، اليهود في شنغهاي بالإنجليزية والصينية ومعاداة السامية. كيف ولماذا ؟ بالصينية لسوشين. (الصين اليوم 2004: www.chinatoday.com).

وقد صدرت الطبعة الثانية من "الموسوعة اليهودية " بحجم 2000 نسخة في أغسطس 1997، بعد أن نفذت الطبعة الأولى في عام 1992 التي صدرت عن دار الشعب للنشر في مدينة شنغهاي، والذي قام بإعدادها شي شين مؤسس معهد الدراسات الصينية اليهودية بمساعدة السفارة الإسرائيلية ومكتب العلوم الإنسانية الإسرائيلي ببكين ومركز العلوم اليهودية للسلام والتنمية بشنغهاي، ومعهد سينو اليهودي، بهدف التعريف المبدئي باليهود في الصين، ويجري تقديم البحوث اليهودية والدراسات المترجمة للصينية إلى الجامعات الصينية، فضلاً عن قيام الجمعية اليهودية بتقديم المنح والبعثات

الدراسية للطلبة الصينيين، وكل ذلك يجري بدعم من السفارة الإسرائيلية النشيطة في بكين، وقد قامت الصين بإدخال برنامج للدراسات اليهودية في جامعة نانجين والدراسات الإسرائيلية في جامعة كوينمينغ في مقاطعة هونان. (عبد العزيز 1998: 140).

وقد تم في عام 1996 تأسيس جمعية الصداقة الصينية الإسرائيلية، في إطار جمعية الصداقة الصينية مع الدول الأجنبية، وتقوم هذه الجمعية بتنظيم زيارات الوفود غير الحكومية بين الدولتين، والإشراف على عملية التوأمة بين المدن الصينية والإسرائيلية. (الوادي 2004: 143).

وقد قامت إسرائيل بإعداد مزرعة نموذجية لها في الصين لتقديم خبرتها في المجال الزراعي، وقد كان رئيس الوزراء السابق نتنياهو زار بكين في أواخر أيار 1998، وإفتتح مركزاً للتدريب الزراعي أقامته إسرائيل في جامعة بكين الزراعية، وقد أثمر التعاون الزراعي عن حصول شركة نطاخيم الزراعية الإسرائيلية على عقد يتم بموجبه تطوير أجهزة الري في أحد أقاليم الصين.(بارزيلاي 1998: 70).

المركز الهام الآخر هو مركز هاربين لدراسات اليهود في أكاديمية هيلونغ يانغ للعلوم الإجتماعية، وقد إستقبل المركز أكثر من سبعين يهودياً من الذين عاشوا في هاربين منذ إفتتاحه في إبريل عام 2000، ووفقاً لكلام لي شو شياو، نائب مدير هذا المركز الذي أصدر ألبوماً حول حياة يهود هاربين خلال القرن الماضي بعنوان "اليهود في هاربين"، كتب "إسرائيل ابشتاين" مقدمته التي جاء فيها: "من أجل يهود هاربين، سوف تستمر ذكريات وطنهم الصيني إلى الأبد ".(الصين اليوم 2004: www.chinatoday.com).

وإبان زيارة الرئيس الإسرائيلي السابق فايتسمان للصين في 1999/4/26 سعى لتعزيز العلاقات ما بين الدولتين، وعبر المسئولون الصينيون عن إرتياحهم لتطور العلاقات في كافة الميادين العلمية والثقافية إضافة أيضاً إلى الميادين الإقتصادية والسياسية والتقنية والزراعية.(جبريل 2004: 439).

وحتى أواخر عام 2000 تم توقيع أربعة إتفاقيات في مجال التعاون العلمي والفني على مستوى الحكومتين، وإحدى عشر إتفاقية مماثلة على مستوى الأجهزة، وتم إنشاء صندوقين ماليين لتطوير التعاون العلمي والفني لتمويل خمسة عشر مشروع علمي. ففي السنوات الأخيرة تقوم الصين سنوياً بإيفاد ما معدله 200–250 من العلماء والفنيين إلى إسرائيل للمشاركة في دورات تدريبية متنوعة، بينما توفد إسرائيل سنوياً بمعدل 100–130 خبيراً من خبرائها إلى الصين لتقديم مختلف أنواع الخدمات الفنية. (الوادي 2004: 139–140).

ويقوم المركز بعمل العديد من الفعاليات؛ كالندوة التي أقامها المركز بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى حول تاريخ اليهود وثقافتهم. والتي بثتها وكالة الأنباء الصينية الرسمية شينخوا في تموز من العام2004، وعقدت الندوة برعاية مركز الدراسات اليهودية مع أكاديمية مقاطعة هيلونغ جيانغ للعلوم الإجتماعية وجمعية السكان اليهود السابقين في الصين وجمعية الصداقة الإسرائيلية الصينية، وأعرب رعاة الندوة عن الأمل في أن يستخدم هذا الحدث كجسر لدفع التبادلات بين الشعوب في مختلف الدول، وهناك كثير من المطبوعات والكتب والدراسات التي تصدرها مراكز بحوث الشرق الأوسط في بكين وشنغهاي، وهناك نفوذ إسرائيلي ملموس في بعض أجهزة الإعلام الصينية التي تسخر أحياناً لترويج العلاقات بين اليهود والصين، وبين إسرائيل والصين.

وأولت الحكومة الصينية إهتماماً خاصاً للتعاون العلمي مع إسرائيل وذلك لضرب عصفورين بحجر واحد –كما يقال– فمن خلال هذا التعاون يستفيد الإقتصاد الصيني من البحوث العلمية والتجهيزات التقنية الإسرائيلية، إضافة إلى الفائدة التي يمكن أن تحصل عليها بكين من خلال علاقات المؤسسات العلمية الإسرائيلية مع نظيراتها في الدول الغربية. (الوادي 2004: 136–137).

وكدلالة على هذا الإهتمام الصيني، نورد بعض المعلومات التي نشرها المركز العربي للإعلام في الصين حول التعاون العلمي الصيني الإسرائيلي، بحيث يغطي هذا التعاون الدراسات العلمية الأساسية في الزراعة، وإدارة الموارد المائية، وتطوير التكنولوجيا المعلوماتية والبيولوجية، وغير ذلك من

القطاعات فائقة التقنية، وأما صيغ هذا التعاون فتتسم بالتنوع والمرونة، حيث تجري التبادلات والزيارات بين العلماء والخبراء وتنظيم الدورات العلمية والفنية التأهيلية بشكل حيوي ونشط بين الدولتين. (الوادي 2004: 139).

وفيما يلي أهم الإتفاقيات والصناديق العلمية بين الدولتين.

أولا: إتفاقيات التعاون العلمي والفني بين الحكومتين:

1- في 1993/2/14 تم التوقيع على "إتفاقية التعاون العلمي والفني بين حكومة جمهورية الصين الشعبية والحكومة الإسرائيلية ".

2- في 1993/3/5 تم التوقيع على " إتفاقية التعاون في مجال الصحة والعلوم والتكنولوجيا الطبية بين الحكومتين".

3- في 2000/4/12 تم التوقيع على " إتفاقية التعاون في مجال دراسة وتطوير العلوم الصناعية".

ثانياً: صناديق التعاون العلمي والفني بين الحكومتين:

1- في 1995/1/22 تم التوقيع على "إتفاقية حول إنشاء صندوق للبحوث العلمية والإستراتيجية " بين اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا لجمهورية الصين الشعبية ووزارة العلوم والفنون الإسرائيلية "، وقد شكل ذلك الدعائم المتينة لتعاون علمي عميق ومستديم وجوهري .

2- في يناير 1997، تم تحريك هذا الصندوق بشكل رسمي في بكين عن طريق إنشاء أربعة مشاريع يمولها الصندوق في مجال تكنولوجيا البيولوجيا الزراعية وتكنولوجيا المواد الحديثة.

3- في ديسمبر 1999 تم إقرار ستة مشاريع أخرى يمولها الصندوق في مجال إدارة الموارد المائية والطب البيولوجي. (الوادي 2004: 140).

4- في عام 2001 تم إقرار خمسة مشاريع أخرى يمولها الصندوق في مجال الإتصالات وإنتاج المواد المصنعة للإسطوانات المضغوطة والتكنولوجيا المستخدمة في تطوير الفضاء الخارجي وغيرها من المواد والأجهزة المتقدمة تقنياً.

5- صندوق التعاون العلمي في المجال الزراعي بين الصين وإسرائيل:

6- في ابريل2000 تم التوقيع على مذكرة التفاهم حول صندوق البحوث العلمية في المجال الزراعي بين وزارتي الزراعة الصينية والإسرائيلية، يتم بموجبها إنشاء صندوق صيني إسرائيلي مشترك للبحوث العلمية الزراعية.

7- في يناير 2001 تم إقرار خمسة مشاريع بحثية في القطاع الزراعي.

ثالثاً: الندوات العلمية والفنية المشتركة الصينية –الإسرائيلية:

1- في مايو 1996 أقيمت في بكين ندوة حول " تكنولوجيا الأقمار الصناعية " تحت رعاية الإدارة الوطنية العامة للفضاء الصينية والإدارة العامة للطيران الكوني الإسرائيلية.

2- في أكتوبر1996 أقيمت في بكين ندوة حول "الوقاية والعلاج بواسطة التكنولوجيا البيولوجية"، تحت رعاية أكاديمية العلوم الإجتماعية الصينية ودار وايزيمان للعلوم الإسرائيلية.

3- في أكتوبر 1996 أقيمت ندوة صينية إسرائيلية حول "تكنولوجيا توفير المياه" في مقاطعة فوجيان الصينية.

4- في ديسمبر 1996 أقيمت في بكين ندوة صينية إسرائيلية حول "إدارة الموارد المائية ".

5- في آذار 1997 أقيمت في تل أبيب ندوة صينية إسرائيلية حول "أشعه الليزر والعلم الكهروضوئي".

6- في ديسمبر 1998 أقيمت في تل أبيب ندوة صينية إسرائيلية حول "ميكانيكا الأوعية القلبية وتكنولوجيا الدورة الدموية المساعدة ".(الوادي 2004: 140-141)

7- في أكتوبر 2000 أقيمت في بكين ندوة صينية إسرائيلية حول " تكنولوجيا العلاج عن بعد ".

رابعاً: التعاون الصيني –الإسرائيلي في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية:

1- في أكتوبر 1993 تم إنشاء "المركز الدولي الصيني الإسرائيلي للتأهيل الزراعي " بدعم من وزارتي الزراعة والخارجية الإسرائيلية ووزارة الزراعة الصينية، كما تم بناء مبنى المركز عام 1998، وحتى أواخر عام 2000 تم تأهيل أكثر من 1000 متدرب جاءوا من أنحاء الصين.

2- في آب 1994 تم توقيع مذكرة تفاهم حول " إنشاء مزرعة نموذجية صينية إسرائيلية"، تم بموجبها إنشاء "المزرعة النموذجية " وفي الفترة نفسها تم بناء مزرعة تجريبية صينية إسرائيلية.

3- في عام 1998 تم تحديد ستة مشاريع تعاونية للبحث المشترك في "تقنين المياه الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة ".

4- في عام 1999 تم إقرار مشروع "إستغلال موارد الزهور البرية " للبحث المشترك بين معهد هونان للعلوم الزراعية والمنظمة الوطنية الإسرائيلية للبحوث الزراعية.

5- في مارس 2000 تم تدشين ومباشرة أعمال "مركز التأهيل الصيني الإسرائيلي لفنون زراعة الزهور بمقاطعة هونان" وباشر أعماله بشكل رسمي.

6- في أكتوبر 1996تم تسيير أعمال "المزرعة الصينية –الإسرائيلية لتربية الأبقار الحلوب ".

خامساً: إستقطاب العقول والتأهيل العلمي والتقني:

في أكتوبر1996 تم توقيع مذكرة تفاهم حول " تأهيل الكفاءات في حقل العلوم والتكنولوجيا " بين المصلحة الوطنية العامة للخبراء الأجانب الصينية ومركز التعاون الدولي لوزراة الخارجية الإسرائيلية. ومن ثم إقامة علاقات تعاونية في مجال تبادل زيارة الخبراء والتأهيل العلمي والتكنولوجي بين الجمعية الصينية لتبادل وتعاون الكفاءات العالمية من جهة، وبين منظمة المتطوعين الإسرائيلية والصندوق الإسرائيلي لإنقاذ الأطفال المصابين بالأمراض القلبية من جهة أخرى. (الوادي 2004: 141-143)

سادساً: الإتفاقيات ومذكرات التفاهم العلمي والتقني بين الوحدات والأجهزة المعنية في كلا الدولتين:

1- في حزيران 1991 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين أكاديمية العلوم الإجتماعية الصينية الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم الإجتماعية والإنسانية.

2- في نوفمبر 1992 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين شركة سور الصين الصناعية وشركة صناعة الطائرات الإسرائيلية.

3- في نوفمبر 1993 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون وزارتي الزراعة الصينية والإسرائيلية.

4- في نيسان 1994 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة صناعة الطاقة الكهربائية الصينية ووزارة الطاقة الكهربائية والبنية الأساسية الإسرائيلية في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء.

5- في حزيران 1995 تم توقيع تعاون بين وزارة الري الصينية ووزارة الزراعة الإسرائيلية في مجال توفير مياه الري.

6- في عام 2000 تم وفود 12 شاب صيني ثلاثة شهور في قرية Yemin Orade على جبل الكرمل في إسرائيل كجزء من البرنامج التجريبي الثقافي للتعلم من الإسرائيليين كيف يبنون أمة في المنفى، وقد حملوا خلال تلك الزيارة إيماناً بأن تلك الزيارة ساعدت على قيادتهم إلى الحرية، وقد شارك شباب الصين في تدريب القيادة والبرامج الثقافية. (الوادي 2004: 143)

ولقد عرضت أكاديمية شنغهاي في فرعها الخاص بالعلوم الإجتماعية مركز يهودي يتضمن مكتبه يهودية تحتوي آلاف الكتب التي تشمل مجموعة 100.000 مجلد خلال خمس سنوات، وهي المكتبة الأولى على الدراسات اليهودية في الصين، ويتضمن المركز أيضا أرشيف عائلي لليهود الصينيين السابقين، ويتم من خلال المركز تبادل أكاديمي بين الصين وإسرائيل وسيعمل المركز كنادي صداقة يهودي صيني، مركز تجاري للإستشارة ولتقديم خدمات خاصة برجال الأعمال الأجانب اليهود والآخرين الذين يستثمرون في شنغهاي.(WWW.JOYFULNOISE.NET/JOYCHINA2.HTMI).

7-في أكتوبر 1999 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة الري الصينية وبين وزارة البنية الأساسية الإسرائيلية في مجال توفير مياه الري وإدارة الموارد المائية، كما تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين المصلحة الوطنية للطب التقليدي والعقاقير وبين جمعية الطب التقليدي الإسرائيلية. (الوادي 2004: 143)

ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك العديد من اليهود الأمريكيين مع غيرهم من الأمريكيين يمارسوا نفوذهم في الصين وهؤلاء هم:

1- إسرائيل ابشتاين: والذي كان مراسلاً لوكالة الصحافة المتحدة "يونايتدبرس"، ثم أصبح رئيساً لتحرير مجلة أبناء الصين ومشرفاً على جريدة الرقيب الصينية، وقد أصدر كتاباً عنوانه (الثورة التي تكتمل في الصين).

2- ميخائيل شابيرو: من رجال القانون وهو مترجم، وكان يدير في بكين داراً للنشر، كما كان مستشاراً لوكالة الأخبار الصينية "صنوا"، وصحيفة الحزب الشيوعي الصيني "الشعب".

3- دافيد كروك: أستاذ في جامعة بكين.

4- سلمون ادلر وفراك كو: وكانا من أقرب معاوني وزير المالية الأمريكية مورجن تاو والمعروف بصهيونيته، وتقلدا مناصب هامة في وزارات الزراعة والصناعة والتجارة.

5- سدني ريتنبرج: الذي عمل مراقباً للإذاعات الأجنبية في محطة بكين. (حكيم 1972: 250-251)

ألاحظ من خلال ما تم تناوله من تفاصيل للعلاقات الثقافية الصينية الإسرائيلية، أنها علاقات وطيدة ومتينة تتمثل في الإتفاقيات التثقافية والعلمية بين الطرفين، إضافة إلى المراكز المختلفة للتبادل الثقافي بين الطرفين.

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال ما تم تناوله في الدراسة للعلاقات الصينية الإسرائيلية، وتناولها بكافة الحيثيات والتطورات والمراحل من نشأتها وبدايتها وبمراحل مرورها بالعديد من المنعطفات المتباعدة والمتجاذبة بناء على المعطيات الدولية في النظام الدولي الذي يتواجد فيه الطرفين، إضافة إلى العديد من العوامل الداخلية للطرفين الصيني والإسرائيلي، ومن خلال تناولنا كذلك بعض المحددات والقيود المؤثرة على تلك العلاقة بشكل مباشر وغير مباشر؛ ألا وهو المحدد الدولي الأمريكي والمحدد الإقليمي المتعلق بالشرق الأوسط، وبناء على كافة التفاصيل والحيثيات التي تم التطرق لها من خلال الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية:

1-إن السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد أهم العناصر المكونة للسياسة العامة لتلك الدول سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، ويتأثر رسم السياسة الخارجية بالعديد من المحددات الداخلية والخارجية، وتتمثل تلك السياسة في مجموعة من السلوكيات والقرارات التي تتخذها الدولة في البيئة الخارجية، وذلك إنطلاقاً من مصالحها الوطنية وأهداف الدولة الخارجية وصولاً إلى تحقيق مكانتها على المستوى الإقليمي والعالمي

2-تختلف الدول بمدى تأثيرها وتأثرها بالنظام الدولي، فهناك دول تلعب دور اللاعب الفاعل والمؤثر في النظام الدولي؛ وهي الدول التي تؤثر في الدول الأخرى. أما الدول الأخرى فهي الدول المتلقية والمتأثرة بالنظام الدولي، وتعتبر الصين من الدول التي تلعب دور اللاعب الفاعل والمؤثر في النظام الدولي.

3-إن النظام الدولي في الوقت الحالي هو نظام تعددي القطبية، فرغم إنهيار النظام الدولي تعددي القطبية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي الذي مثل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد

الحرب العالمية الثانية القطب الآخر ، وبالتالي إعتلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين النظام أحادي القطبية، إلا أنه وكما إستنتجت من خلال الدراسة فإن النظام الدولي هو نظام تعددي القطبية تمثل الصين أحد أقطابه الفاعلة والمؤثرة.

4-تعتبر السياسة الخارجية الإسرائيلية أداة للحفاظ على الأمن الإسرائيلي؛ وذلك من خلال الحفاظ على وجود حليف إستراتيجي وإقامة تحالفات مع الدول العظمى أو المحتمل أن تكون عظمى كالصين، حيث أن ذلك يساعدها أيضاً في تحقيق أهدافها التوسعية عن طريق حشد أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي، وتتصدرها المسألة المتعلقة بالأمن والبحث عن حليف إستراتيجي وتشكل المصلحة الأساسية التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال تطور علاقتها مع الصين على إعتبار أن الصين قوة مستقبلية محتملة، وإضافة إلى ذلك تستغل إسرائيل العلاقة الوطيدة مابين الصين والشرق الأوسط لتحقيق العديد من الأهداف الإسرائيلية، كما أن هناك مصلحة إقتصادية كبيرة تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال علاقتها مع الصين.

5-تعتبر الصين قوة عالمية مستقبلية محتملة، نظرا للتصاعد الملحوظ في قدراتها على العديد من الأصعدة خاصة الإقتصادية والعسكرية. إن السياسة الصينية الخارجية هي سياسة قائمة على تحقيق المصالح الوطنية الصينية، لإكمال أهداف الصين في عملية التحديث الداخلي والتي ستجعل الصين تتصدر الدول العظمى على المستوى الإقليمي والعالمي.

6- يعتبر الدافع الأساسي والمحرك الأول لتبلور العلاقات الصينية الإسرائيلية ومن ثم تطورها المصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها من خلال تلك العلاقات سواء على المستوى الداخلي و/أو الإقليمي و/أو العالمي؛ وبالتالي فإن العلاقات الصينية الإسرائيلية قائمة على المصالح المتبادلة.

7-يعتبر الوصول إلى التكنولوجيا والتقنيات الغربية من أهم الأسباب والمصالح التي تسعى الصين لتحقيقها من خلال إقامة علاقات مع إسرائيل وذلك لإستكمال عملية التحديث الداخلي والحفاظ على

الترسانة العسكرية الصينية، ومن ثم تندرج المصلحة الإقتصادية حيث تعتبر الصين من أهم القوى الإقتصادية الصاعدة على مستوى العالم .

8-إن القوى التي تشكل العلاقات مابين الدول تتمثل بالقوى المرنة (الناعمة) والقوى الصلبة، وأن العلاقات الصينية الإسرائيلية تتركز بالقوى الصلبة المتمثلة بالعلاقات الإقتصادية والعسكرية، وتعتبر تلك المجالات من المجالات المؤثرة على مدى تطور العلاقات الدبلوماسية فضلا عن المحددات الخارجية الأخرى.

9-تعتبر العلاقات العسكرية والتقنية من أهم وأوطد العلاقات مابين الصين وإسرائيل لتحقيق مصالحهما بالرغم من المحددات والمقيدات على تلك العلاقات خاصة المحدد المتعلق بالحليف الإستراتيجي الأول لإسرائيل ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكيةا، ومن ثم تحتل العلاقات الإقتصادية المركز الثاني بترتيب الأهمية للعلاقات ما بين الطرفين بعد العلاقات العسكرية، خاصة وأن الصين وحسب المؤشرات فإنها تصعد بخطى ثابتة وسريعة لتصبح أقوى قوة إقتصادية في العالم، ومما يدل على ذلك المؤشرات التي تم الإشارة إليها والخاصة بالتبادل الإقتصادي ما بين الطرفين، تمثل القوى المرنة المتمثلة بالعلاقات الدينية والثقافية عوامل مضافة ودافعة لتوطيد وترابط العلاقات ما بين الصين وإسرائيل.

10-خفت حدة العامل الأمريكي الضاغط على العلاقات الصينية الإسرائيلية وذلك بعد إقامة علاقات مابين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد خفت حدة ذلك العامل بشكل أكبر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي كانت لصالح العلاقات الصينية الإسرائيلية.

11-تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق الإستراتيجية بالنسبة للصين لما تحقق لها علاقاتها مع تلك المنطقة من مصالح، خاصة في مجال الطاقة الذي يحتل الحصول عليها مركز كبير وأولوية عالية لدى الصين؛ وذلك لأهمية مصادر الطاقة المتمثلة بالنفط المتواجد بالشرق الأوسط وذلك في

عملية التحديث الداخلي التي تحتل الأولوية في السياسة الصينية والتي ستنطلق من خلالها لإتخاذ مكانتها الدولية كدولة عظمى، فضلا عن أن تلك المناطق تقع ضمن الأيديولوجيا الصينية.

12-الصين ماقبل وما بعد عملية التسوية السلمية مؤيدة للقضايا العربية والقضية الفلسطينية وداعمة لها، إلا أن العرب لم يستغلوا ولغاية الآن ذلك الموقف الصيني الداعم في العديد من الأوجه؛ مما يدل على إهمال العرب للمكاسب الجمة الممكن أن تجنيها عن طريق توطيد علاقتها مع الصين من العديد من النواحي.

13-كانت القضية الفلسطينية قبل عملية التسوية السلمية عامل داحض ومؤثر بشكل سلبي على العلاقات الصينية الإسرائيلية، إلا أنه وبعد البدء بالعملية السلمية والضغط العربي والفلسطيني على الصين للإعتراف بإسرائيل وتوطيد العلاقات معها والذي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى الإعتراف الصيني بإسرائيل ، أصبحت القضية الفلسطينة عامل إيجابي لتوطيد العلاقات الصينية الإسرائيلية، وذلك في مصلحة إسرائيل ولصالح المفاوض الإسرائيلي وقضاياه.

14-تعتبر العلاقات الصينية الإسرائيلية علاقات وطيدة ومتينة ومتطورة، وهي ما زالت في تطور مستمر رغم تواجد المحددات الإقليمية والدولية ، إلا أن المصالح المشتركة بين الطرفين أقوى من حدة تلك المحددات.

ومن خلال كافة الإستنتاجات التي تم الوصول إليها من خلال الدراسة ، فإن الدراسة تثبت صحة الفرضية الأولى بوجود علاقة طردية بين ما شهدته الصين من تحول داخلي وتطور العلاقات الصينية الإسرائيلية ، فقد تشكلت تلك العلاقات بداية بناء على العامل الأيديولوجي الصيني الذي كان هو المحرك الأساسي التي قامت على أساسه علاقة الصين مع العالم الخارجي ، فالصين في فترة ماوتسي تونغ كانت علاقاتها الخارجية مبينة على أساس ذلك العامل، وبالتالي إعتبرت إسرائيل حينها أداة من أدوات الإمبريالية الغربية الإستعمارية ، إلا انه وبعد وفاة ماوتسي تونغ وتولي دينغ شياو بينغ الحكم في الصين وما أفرزه ذلك التحول الداخلي الصيني من تغيرات على السياسة الخارجية

الصينية بإنفتاح الصين على الخارج وتصدر مصالح الصين الداخلية وتراجع العامل الأيـــديولوجي ، وهكذا فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي تناولت أن العامل الأيديولوجي كان عامل طارد لتطوير العلاقات الصينية الإسرائيلية ، وأن التغير في السياسة الصينية كان عاملاً دافعاً وجاذباً وإيجابياً تجاه تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية نظراً لتراجع العامل الأيديولوجي وتصـــدر المصـــلحة الوطنيـــة الصينية المتمثلة بإتمام عملية التحديث الداخلي .

كما تثبت الدراسة صحة الفرضية الثانية ، بحيث أنه وبناء على الدراسة أستنتج أن تصدر الصين في النظام الدولي وإحتمالية تبوءها النظام العالمي كقوة عالمية محتملة وكقوة إقتصادية كان عاملاً دافعـــاً لتطوير وتوطيد العلاقات الصينية الإسرائيلية من الجانب الإسرائيلي ، فإسرائيل ككيان تسعى لتحقيق أهدافها التوسعية وتأكيد وجودها والحفاظ على أمنها عن طريق سعيها الدائم للإرتباط بالقوى العظمى والمحتملة ، وبالتالي ولوجود الصين في مصاف تلك الدول فقد كان ذلك دافعاً رئيسياً لسعي إسرائيل لتوطيد علاقتها مع الصين .

أما إذا تطرقنا إلى باقي الفرضيات المتعلقة بالمحدد الدولي الأمريكي والإقليمي الشرق أوسطي

فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي تتطرق إلى أنه وكلما تحسنت العلاقات الأمريكية الصينية فإن ذلك يفتح مجالات أكبر للتعاون ولتطوير العلاقات الإسرائيلية الصينية، حيث أنه وكما تم الإشارة في الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الحليف الإستراتيجي الأول لإسرائيل وبالتالي فـــإن سوء العلاقات الصينية الأمريكية يؤثر سلباً على العلاقات الصينية الإسرائيلية وعلى تطورها والعكس صحيح مما يثبت صحة هذه الجزئية من الفرضية ، أما الجزئية التي تتناول الإفتراض بأنـــه وكلمـــا توطدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فإن إسرائيل لا تولي إهتماماً لعلاقتها مع الصين ، فقد أثبتـــت الدراسة عدم صحة تلك الفرضية ، حيث ان العلاقات الأمريكية الإســـرائيلية هـــي علاقـــة تحالفيـــة إستراتيجية بإعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحليف الأول والداعم الأول لإســـرائيل منـــذ نشأتها ولغاية الآن ، وبالتالي فالعلاقات الأمريكيـــة الإســـرائيلية علاقـــات وطيـــدة، وأن العلاقـــات

الإسرائيلية الصينية لا تؤثر على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في جوهرها ، مع التنويه إلى أن العامل الأمريكي إعتبر ومنذ نشأة العلاقات الصينية الإسرائيلية إعتبر عاملاً ضاغطاً وداحضاً تجاه العلاقات الصينية الأمريكية خاصة العسكرية منها، حيث أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المخاوف من تلك العلاقات، وتضغط الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص ذلك عن طريق التلويح الدائم بموضوع المساعدات الأمريكية لإسرائيل والتي تعتمد إسرائيل عليها بشكل كبير، وبالتالي ومع وجود مصالح إسرائيلية لدى الصين إلا أن إسرائيل ترجح كفة حليفها الإستراتيجي مع المحافظة على علاقتها مع الصين.

اما الفرضية الأخيرة فقد أثبتت الدراسة عدم صحتها فالعلاقات الصينية الشرق أوسطية والفلسطينية خاصة لم تتأثر بالعلاقات الصينية الإسرائيلية وتطورها، حيث أن الموقف الصيني كان وما زال داعماً ومؤيداً للقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية. فكما تناولت الدراسة، فإن الصين دعمت تلك القضايا بداية وفقاً لأيديولوجيتها المضادة للمعسكر الإمبريالي والمؤيدة لحركات التحرر الثورية في نضالها المسلح العادل ضد الإستعمار ، كما أن الصين وبعد عملية التحول في سياستها الخارجية بتصدر عملية التحديث الداخلي وتراجع العامل الأيديولوجي فقد بقيت مؤيدة للقضية الفلسطينية إلا أن التغيير حدث في طريقة حل القضية ألا وهو عن طريق التسوية السلمية ، مع التنويه إلى أنه ومن خلال الدراسة برزت لنا قضيه هامة وهي المتمثلة بأن الصين إعترفت بإسرائيل وأقامت علاقات دبلوماسية معها بعدما طلب الرئيس الفلسطيني ذلك من الصين وأصر عليه لأسباب دعمه ودعم القضية الفلسطينية من خلال عملية التسوية السلمية ومؤتمرات السلام مما يؤكد الدعم الصيني الدائم للقضية الفلسطينية ، فضلاً عن أن العديد من الدول العربية قامت بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وبالتالي فلن تعتبر إقامة الصين علاقات مع إسرائيل ضد القضايا العربية طالما أن العرب أنفسهم قاموا بإقامة علاقات مع إسرائيل.

أما إذا تناولنا جوهر العلاقات الصينية الإسرائيلية، وبناءً على كافة ما سبق أستنتج أن العلاقات الصينية الإسرائيلية هي علاقة عسكرية إقتصادية من الدرجة الأولى وهي علاقات ما زالت تنمو وتتطور وتتوطد لتحقيق العديد من الأهداف والمصالح الوطنية والإقليمية والعالمية لكل من الطرفين.

التوصيات

بناء على كافة ما تم تناوله من تفاصيل وإستنتاجات فإنني أصل إلى جملة من التوصيات التي أجملها بالتالي:

1-يتركز إهتمام الدول في الوقت الحالي على الحصول على التقنيات والتكنولوجيا بحيث تعتبر الأداة التكنولوجية والتقنية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، وبالتالي أوصي بالعمل على الحصول على تلك التقنيات من قبل الدول لما لذلك من أهمية لإرتقاء مكانة الدول في الوقت الحالي، وبالتالي فعلى كافة الأطراف سواء الصين أو إسرائيل أو العرب السعي لتحقيق تلك المصالح من خلال إقامة العلاقات مع الدول.

2-على الدول أن تسعى لتكون عنصر فاعل ومؤثر في النظام الدولي؛ وذلك في إطار سعي تلك الدول للإنتقال إلى مصاف الدول العظمى، فليس من الضروري أن يجمع العالم الدولي أن النظام الدولي أحادي القطبية لتكون الدولة مؤثرة، فالنظام الدولي الحالي أحادي القطبية إلا أنه ومن الناحية الفعلية هو نظام تعددي القطبية يتواجد فيه العديد من الدول المؤثرة والفاعلة والتي تشكل الصين احد تلك الدول .

كما يمكن تسجيل جملة من التوصيات التي من شأنها تطوير العلاقات العربية الصينية بما يساهم في حماية وتعزيز مصالح العرب ومستقبلهم، وبالتالي يستعيد الدور الصيني المطلوب تجاه القضايا العربية المختلفة، خاصة القضية الفلسطينية، فالصين تعتبر من القوى الظاهرة على المسرح الدولي من العديد من النواحي، فالصين لديها تراث تاريخي عريق، وتعتبر قوة إقتصادية عالمية، كما أنها مرشحة لتصبح قوة عالمية عظمى في المستقبل القريب، كما أنه يجب ألا ننسى أن الصين مؤيدة للقضايا العربية والقضية الفلسطينية منذ نشأتها ولغاية الآن، إلا أن العرب عامة والفلسطينيين خاصة يجب عليهم تفعيل ذلك التأييد وتوجيهه بشكل أكبر.

وبما أن المصلحة الوطنية وكما تناولت سابقا هي المحرك الرئيسي للعلاقات ما بين الدول، وأنه بحجم تلك المصالح أو تلك يتحدد مدى متانة العلاقات ما بين الدول، وبالتالي فإنني أرى أن على العرب عامة والفلسطينيين خاصة القيام بالعديد من الخطوات التي تعزز تلك العلاقات خاصة ضمن وجود حاجة صينية أساسية في الشرق الأوسط ألا وهي الطاقة ومصادرها المتمثلة بالنفط العربي، فكما ذكرت فالصين تحتاج للطاقة لإكمال عملية التحديث الداخلي التي تشكل الركيزة الأساسية بالنسبة لها للإنطلاق كقوة عالمية تتصدر العالم، وتتمثل تلك الخطوات بالتالي:

1-بما أن الصين قوة عالمية مستقبلية محتملة، فيجب على العرب عامة والفلسطينيين خاصة العمل على بناء شبكة من العلاقات المتكاملة وتطويرها مع الصين لما له من أثر مستقبلي إيجابي في تلك العلاقات وفي إيجاد الدعم الصيني للقضايا للعربية، وعدم ترك الفرصة كاملة لإسرائيل التي سعت ومازالت تسعى لتحقيق ذلك الهدف لتحققه وحدها والعرب في غفلة من أمرهم.

2-تعتبر الصين قوة إقتصادية كبيرة وعالمية، وبالتالي يجب توطيد العلاقات الإقتصادية مع الصين، خاصة وأن السوق العربي سوق كبير، وبالتالي يجب بناء شبكة متينة من العلاقات الإقتصادية لتقوم عليها علاقات من نواحي أخرى ومتعددة ولتفعيل الدعم الصيني.

3-تعتبر الصين المورد الثاني الأكبر للسلاح للدول الشرق أوسطية بعد روسيا، وبالتالي يجب إستغلال تلك النقطة في زيادة الروابط بين الطرفين خاصة مع المحددات الكبيرة التي يفرضها المجتمع الدولي على سوق السلاح للدول الشرق أوسطية.

4-تحتاج القضية الفلسطينية الدعم الدولي الدائم خاصة من قبل دولة عظمى كالصين والتي تستطيع حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية خاصة مع وجود علاقتها مع إسرائيل، ولإنها دولة تتمتع بحق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي، فما المانع بأن تنقلب العلاقات الصينية الإسرائيلية إلى عامل ضاغط على المفاوض الإسرائيلي بدل أن يكون ضاغطا على المفاوض الفلسطيني، حيث أن ذلك لا يتم ذلك سوى بإقامة علاقات ومصالح وطيدة مع الصين.

ومن الجدير بالذكر أنه وفي الوقت الحالي تتصدر العلاقات الدولية مسالة "محاربة الإرهـــاب" والتـــي يروج الغرب أن الإسلام والعرب هما المصدر الأساسي لذلك، وبناء عليه يجب على العرب العمـــل على إستخدام الأداة الإعلامية وإقامة العلاقات الدبلوماسية والثقافية؛ وذلك لتوضيح الصورة للغـــرب بخصوص ذلك ولدحض ما يدعيه الغرب.

المراجع والدوريات:

- **الكتب العربية:**

1. ايبان، أ.س. 1966. إسرائيل في العالم. لندن.
2. باتن، كريس. 2003. شرق وغرب – السلطة والحرية والمستقبل. دولة الإمارات المتحدة :أبو ظبي.
3. بارزيلاي، أمنون. 1998. مختارات إسرائيلية– العلاقات الصينية الزراعية. صحيفة هآرتس: تل أبيب.
4. بدوي، محمد طه وآخرون. 2003. العلاقات السياسية الدولية. المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع: الإسكندرية.
5. بريتشر، مايكل. 1973. قراءات في السياسة الخارجية الإسرائيلية. مركز البحوث والمعلومات: القدس.
6. بهبهاني، هاشم. 1984. سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 195–1975. مؤسسة الأبحاث العربي: بيروت.
7. التقرير الاستراتيجي العربي 1999. 2000. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة.
8. توفيق، سعد حقي. 2003. علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين. دار وائل للنشر: عمان.

10.جانسن، ج.ه. 1972. الصهيونية وإسرائيل وآسيا. منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث :بيروت.

11.جبريل، أمجد. 2005. العلاقات الإسرائيلية الآسيوية. مركز الحضارة للدراسات السياسية: القاهرة.

12.جبور، سمير. 1982. العلم والتكنولوجيا في إسرائيل 1980-1981. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.

13.جريس، حسام. 2005. الإقتصاد الإسرائيلي (النشأة، البنية والسمات الخاصة). مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: رام الله.

14.جريس، صبري وآخر. 1996. دليل إسرائيل العام . مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.

15.حكيم، سامي. 1972. إسرائيل والدول الشيوعية. دار الكاتب العربي : بيروت.

16.حمدي، عبد العزيز. 2005. المسلمون في الصين. دار أخبار اليوم: القاهرة.

17.حميد، نهاد فوزي. 2002. الحياة السياسية في الكيان الصهيوني. منشورات وزارة الأوقاف: دمشق.

18.حيدر، عزيز وآخرون. 1997. دليل إسرائيل العام . مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.

19.الخنساء، سلمى حمزة. 1988. تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. د.م.: د.ن.

20.روبرتس، ج.م. 2004. موجز تاريخ العالم. منشورات وزارة الثقافة: دمشق.

21.زانج، وي وي. 1997. الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي.

22.زايتس، كوزاد. 2003. الصين-عودة قوة عالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبوظبي.

23.زهران، جمال. 1998. العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع دولية جديدة. مركز دراسات الدول النامية: القاهرة.

24.سليم، محمد السيد. 1998. تحليل السياسة الخارجية. مكتبة النهضة المصرية: القاهرة.

25.سليم، محمد السيد. 2002. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع والعشرين. دار الفجر للنشر والتوزيع: القاهرة.

26.سنايدر، روبرت. 2003. الولايات المتحدة الأمريكية وايران – تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينها. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

27.السهلي، نبيل. 1998. الإقتصاد الإسرائيلي 1948–1996. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي.

28.سيد أحمد، حامد إسماعيل. 1963. الإستعمار الصهيوني في آسيا وأفريقيا. الدار القومية للطباعة والنشر:القاهرة.

29.شاحاك، إسرائيل. 1997. أسرار مكشوفة –سياسات إسرائيل النووية والخارجية. الأهلية للنشر والتوزيع: عمان.

30.عبد الحي، وليد سليم. 2000. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978– 2010 . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

31.عبد الرحمن، أسعد. 1967. التسلل الإسرائيلي في آسيا. مركز الأبحاث–منظمة التحرير الفلسطينية: بيروت.

32.عبد الرحمن، خير الدين. 1996. القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين. دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق.

33.عبد السلام، أحمد لطفي. 2005. الإنحياز الأمريكي الإسرائيلي. مكتبة النافذة: القاهرة.

34.عبد العال، صفا محمود. 2002. التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل. الدار المصرية اللبنانية: لبنان.

35.عبد العزيز، مصطفى. 1969. إسرائيل ويهود العالم. مركز الأبحاث–منظمة التحرير الفلسطينية: بيروت.

36.عبد الكريم، إبراهيم. 2004. الصناعات العسكرية الإسرائيلية (المحددات –البنية –الصادرات). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي.

37.العطار، حسين. 1999. العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية: القاهرة.

38.عيتاني، عمر. 1998. سياسة بكين إزاء الشرق العربي بين الأمس واليوم. دار الفارابي: بيروت

39.فهمي، عبد القادر. 1999. واقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية–تحديات القرن القادم. دار وائل للطباعة والنشر: عمان.

40.فوزي، محيي الدين وآخر. 1976. شواين لاي وقفزة الصين إلى الأمام. دار القومية للطباعة والنشر: القاهرة.

41.قهوجي، رياض. 2004. إسرائيل –دليل عام 2004 . مؤسسة الدراسات الفلسطينية:بيروت.

42.الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964. 1966. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.

43.الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965. 1967. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.

44.الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966. 1968. مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.

45.كسينجر، هنري. دون سنة. هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين. دار الكاتب العربي: بيروت.

46.الكواري، حمد عبد العزيز. 2005. المعرفة الناقصة –العرب والغرب في عالم متغير. منشورات رياض الريس: بيروت.

47.كوخ، كريستيان. 2001. توازن القوى في جنوب آسيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي.

48.مركز زايد للتنسيق والمتابعة. 2000. التوغل الإسرائيلي في آسيا. مركز زايد للتنسيق والمتابعة : أبو ظبي.

49.المسيري، عبد الوهاب. 2003. البروتوكولات واليهودية والصهيونية. دار الشرق: القاهرة.

50.المسيري، عبد الوهاب. 2005. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية. دار الشروق: القاهرة.

51.منصور، سامي. 1972. إنتكاسة الثورة في العالم الثالث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت.

52.منصور، كميل. 2004. إسرائيل: دليل عام 2004 . مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت.

53.منصور، كميل وآخرون. 1974. يهود العالم والصهيونية وإسرائيل. مركز الأبحاث–منظمة التحرير الفلسطينية: بيروت.

54.ميرل، مارسيل. 1999. العلاقات الدولية المعاصرة. دار العالم الثالث: القاهرة.

55.الناشف، تيسير. 1990. الأسلحة النووية في إسرائيل. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت .

56.نافع، إبراهيم. 1999. الصين معجزة نهاية القرن العشرون. مركز الأهرام للترجمة والنشر: القاهرة.

57.نحاس، فادي. 2006. تقرير "مدار" الإستراتيجي 2006 (المشهد العسكري/ الأمني) المشهد الإسرائيلي العام 2005. المركز الفلسطيني للدراسات: رام الله.

58.هاس، ريتشارد وآخر. 2000. العسل والخل (الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية). مركز الأهرام للترجمة والنشر: القاهرة.

59.هلال، جميل. 1995. الإقتصاد الإسرائيلي –البنية والتحولات 1985–1995. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية: رام الله.

60.هياجنة، عدنان محمد. 1999. دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي.

61.هيكل، محمد حسنين. 1972. عبد الناصر والعالم. دار النهار للنشر: بيروت.

62.الوادي، محمد خير. 2005. إضاءات على السياسة الصينية الخارجية. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع: سوريا.

63.وافي، علي عبد الواحد. دون سنة. اليهود واليهودية–بحث في ديانة اليهود وتاريخهم ونظامهم الإجتماعي والإقتصادي. دار نهضة مصر للطبع والنشر: القاهرة.

64.وولفرث، وليم. 2001. استقرار عالم القطب الواحد. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي.

65.ويلبورن، توماس. 2000. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا–المثلث الإستراتيجي (الصين–اليابان–الولايات المتحدة). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي.

- **الكتب الأجنبية:**

1. Abadi, Jacob. 1994. Paercing the Bambo Curtain , the Triunph of –Israel's. Mediterranean Quaraterly
2. Adie, W.A.C. 1971. Conflict Studies China, Israel and the Arabs. Australian National University: Canberra.
3. Ahen, Suny Bum. 2001. China as number one. Current History Magazine.
4. Bahbehani, Hashim. 1981. China's Foreign Policy in Arab World 1955-1975. Kegan paul international LTD: London and Boston.
5. Barnett, A.Doak. 1981. China's Economy in Global Prespective. The brookings institution: Wasbington.
6. Brecher ,Michael . 1974. Decisions in Israel's Foreign Policy : Oxford University Press: London.
7. China in the Global Community. Praeger Publisher: United States of America.
8. Donnelly, Jack. 2000. Realism and international relations. Cambridge University Press: U.K.
9. Gaddies, John Lewis. 1992. International Security, International relations theory and the end of the cold war
10. Gelber, Harry. 1979. Technology, Defense and External Relations in China 1975-1978. Westview Press: Colorado.
11. Hsiao, akaung-Chuan. 2000 . A History of Chinese Political Thoughts. Printceton Library of asian translations, university press. New Jersey.

12. Hunter, Alan. And Sexton, John. 1999. Contemporary China. St. Martin's Press: New York.

13. Huwaidin, Mohamad Bin. 2002. China relations with Arabia and gulf 1949-1999. Routledge Curzon (Tayior and Francies group): London and New York.

14. Kalili, Joseph. 1980. Communist China's Interaction with The Arab Nationalists Since the Bandung Conference. Exposition Press: New York. husing, James and other.

15. Laferrer, Eric. 1999. International relations theory and ecological thought. Roulledge: London.

16. Liem, Channing. 1993. The Korean war- an unanswered question. Pyongyang: Korea.

17. Lovejoy, Charles and Waston, Bruce. 1981. China's Military Reform-International and Domestic Implications. West view Special Studies: London.

18. Machnnis, Donald. 1973. Religious Policy and Practice in Communities. The Macmillan Company: New York.

19. Mancall, Mark.1990. China at the center- 300 years of foreign policy. Collier Macmillan Publishers: London .

20. Pao, Jen Min. 1956. Greeting the Friendly decision of Egyption Government. Quoted by M. Nasser-Eddine op. cit .

21. Saikal, Amin. 1997. Emarging Powers: The cases of China, India, Iran, Iraq and Israel. The Emirates center for strategic studies and research: Abu Dhabi.

22. Shichor, Yitzhak . 1979. The Middle East in china foreign policy 1949 – 1977. Cambridge University Press: Cambridge – London – New York

23. Terrill, Ross. 1978. The Future of China after Mao. Andre Deutsch: USA.

24. Thornton, Richard. 1982. China a political history 1917-1980. Westview Press: Cdorado.

25. Xinhua News Agency. 1997. China puts Forward Principled Standpionts.

- **الدوريات:**

1. أبو جابر، كامل صالح. 2000. موقف الصين من بعض القضايا العربية. المجلة العربية للثقافة:عدد 38.
2. أبو عامود، محمد سعد. 1998. العلاقات الأمريكية الصينية. مجلة السياسة الدولية: عدد 132.
3. أحمد، محمود. 2002. هل تسقط الصين هيمنة القطب العالمي الأوحد ؟ . مجلة الهلال: عدد12.
4. الأسدي، عبده. 2000. العلاقات الصينية الإسرائيلية. مجلة شؤون الأوسط: عدد 96.
5. الدسوقي، أبو بكر. 1998. الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود. مجلة السياسة الدولية: عدد 134.
6. آهن، سونج بوم. 2002. الصين كرقم واحد. مجلة الثقافة العالمية: عدد 114.
7. بن، ألوف. 2000. السياسة الخارجية والعلاقات الدولية –كيف نعقد العلاقات التجارية من دون إغاظة الأمريكيين: مجلة الملف: عدد 108.
8. بن عثمان، حاتم. 2000. العلاقات الثقافية العربية الصينية في ظل العولمة. المجلة العربية للثقافة: عدد 38.
9. تشيماو، تشن. 2001. الإتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب–رؤية صينية. مجلة السياسة الدولية. عدد145.
10. تنيره، بكر مصباح. 1988. تطور سياسة الصين الشعبيه من الصراع العربي الإسرائيلي.مجلة المستقبل العربي: العدد 118.

11.جلال، شوقي. 2002. تأملات في ثقافة الصين. مجلة العربي: عدد 526.

12.جلال، محمد نعمان. 2003. تسليم الراية في القيادة الصينية – الأبعاد والـدلالات. مجلـة السياسة الدولية:عدد 152.

13.جلال، محمد نعمان. 2003. العالم العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين. مجلة الصين اليوم. عدد:4.

14.جيان، لي وي. 2001. العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدوليـة: عدد 145.

15.جينبو، وو. 2002. الشراكة الأمريكية الصينية. مجلة الثقافة العالمية: عدد 128.

16.حجاوي، سلافة. 1983. الصين والصراع العربي الاسرائيلي حتى عـام 1980 . مجلـة شوون عربية: عدد33 .

17.حورين، اسحق. 2000. مختارات اسرائيلية – صحيفة معاريف: العدد66.

18.خلاف، تميم هاني. 2000. إسرائيل والصين تقارب إستراتيجي جديـد. مجلـة السياسـة الدولية: عدد 141.

19.خليل، ربيع . 1998. الصين نموذج للتعايش الديني والقومي. مجلة شؤون الأوسط: عـدد 69.

20.دبش، اسماعيل. 2000. العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لافـاق واعـدة. المجلـة العربية للثقافة: عدد 38.

21.دياب، محمد. 1998. الصين: إستراتيجية التنمية والتحول الى دولة عظمى. مجلة شـؤون الأوسط: عدد 69.

22.روس، روبرت.إس . 1998. بكين قوة محافظة. مجلة الثقافة العالمية: عدد 86.

23.زرنوقة،صلاح سالم. 1998. الصين:التحولات الداخلية والسياسية الخارجية. مجلة السياسة الدولية. عدد 132.

24.زيانغ، جن ليانغ. 2005. إستراتيجية المحيط الكبير تلتقي مع إيران. مجلة الشرق الاوسط: عدد 119.

25.زيدان، نزار عبد المعطي. 1998. العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد. مجلة السياسة الدولية: عدد 132.

26.الساكت، محمد عبد الوهاب. 2000. الموقف العربي من القضايا الصينية. المجلة العربية للثقافة: عدد 38.

27.السرجاني، خالد زكريا. 1987. الموقف الصيني إزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. مجلة السياسة الدولية: عدد90.

28.سوتير، روبرت. 2004. لماذا يجب أن نأخذ الصين مأخذ الجد. مجلة الثقافة العالمية: عدد 124.

29.سيد أحمد، أحمد. 2003. الصين بين التحولات الداخلية والإنفتاح على الخارج. مجلة الديمقراطية: عدد 9.

30.السيد سليم، محمد. 2000. السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهات نظر عربية. المجلة العربية للثقافة: عدد 38.

31.السيد سليم، محمد. 1971. الصين الشعبية والقضية الفلسطينية. مجلة السياسة الدولية: عدد25.

32.شديد، كمال. 2002. العلاقات الأمريكية الصينية – تصادم أم تصالح؟. مجلة الدفاع: عدد 196.

33.شحرد، سامي سليمان. 1995. في العلاقات الإسرائيلية الصينية. مجلة الأرض: عدد5.

34.شلبي، السيد أمين. 1999. الصين في الفكر الإستراتيجي الأمريكي. مجلة السياسة الدولية: عدد 136.

35.صالح، عبد الله. 1998. التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل. مجلة السياسة الدولية: عدد 132.

36.ضاهر، مسعود. 1999. العلاقات الثقافية العربية الصينية: الواقع والآفاق. مجلة الطريق: عدد 5.

37.ضاهر، مسعود. 2002. التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين. مجلة المستقبل العربي: عدد 279.

38.عبد العزيز، عبد العزيز حمدي. 2001. قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا. مجلة السياسة الدولية: عدد 145.

39.عبد العزيز، عبد العزيز حمدي. 1998. العلاقات الصينية الإسرائيلية. مجلة السياسة الدولية: عدد132.

40.عبد الملك، أنور. 2005. نهضة الصين: "الصعود السلمي" في عالم متعدد الأقطاب. مجلة السياسة الدولية: عدد 161.

41.عبد الوهاب، السيد. 2002. تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين، اليابان، الهند، الباكستان، اندونيسيا. مجلة السياسة الدولية: عدد 147.

42.العشري، صبري طه. 2000. إسرائيل والبحث عن حليف إستراتيجي جديد. مجلة الدفاع: عدد 168.

43.عفيفي، عبد الغفار. 2000. إسرائيل وضبط التسلح . مجلة الدفاع: عدد 170.

44.عكاشة، سعد. 2001. مستقبل العلاقات الصينية الإسرائيلية. مجلة السياسة الدولية: عدد 145.

45.فرحات، محمد فايز. 1998. الإقتصاد الصيني: رؤية سياسية. مجلة السياسة الدولية: عدد 132.

46.فياض، علي. 2003. الطريق الصيني إلى القطبية –المقومات، العوائق، الآفاق-. مجلة شؤون الأوسط عدد 126.

47.كامل، أنس مصطفى. 1981. السياسة الصينية والصراع العربي الإسرائيلي. مجلة المستقبل العربي: عدد 25.

48.كنغ، يي. 2005. تطورات جديدة في الشرق الأوسط وسياسة الصين الشرق أوسطية . مجلة الشرق الاوسط: عدد 119.

49.كوماراسوامي، بي آر. دون سنة. التعاون العسكري بين بكين وتل أبيب يسبب توتراً أمريكياً . مجلة سياسة الشرق الاوسط(Middle East Policy):واشنطن.

50.مجلة كومونيست. 1975. الصين بعد المنعطف–النظام الماوي في مرحلته الجديدة. دار الفارابي: عدد 12.

51.مخيمر، أسامة فاروق. 1992. العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل. مجلة السياسة الدولية: عدد 108.

52.مراد، شادي. 1990. مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي الصهيوني. مجلة الوحدة: عدد 69.

53.مرتضى، إحسان. 1994. إستراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية. مجلة شؤون الأوسط: عدد 32.

54.منيسى، أحمد. 1998. الأقليات الدينية في الصين: إعادة البحث عن الهوية. مجلة السياسة الدولية: عدد 132.

55.الناطور، سلمان. 2001. مجلة قضايا إسرائيلية. مدار –المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية: عدد 3.

56.النجار، أحمد السيد. 1990. التفوق النووي الإسرائيلي والدور العربي المطلوب. مجلة الوحدة: عدد 69.

57.هو، يوجيان. 2005. المسألة النووية الإيرانية:نيات واشنطن والسياسة الصينية. مجلة الشرق الاوسط: عدد 119.

58.وقيع الله، محمد. 1994. الصين في القرن القادم تحولات ميزان القوى. مجلة قراءات سياسية: عدد 3.

59.ياسين، عبد القادر. 1999. الصين والدولة الفلسطينية. مجله صامد الإقتصادي: عدد 118.

60. 1999. الإتفاق التجاري بين الصين والولايات المتحدة يمهد لإنضمام الصين إلى "الغات". معلومات دولية: عدد 62 .

- **الصحف والوثائق:**

1. جريدة الأهرام. 1963/12/22. من البيان المشترك للرئيس جمال عبد الناصر، والـــرئيس شواين لاي في 1963/12/21.
2. صحيفة الإتحاد الاماراتية، الإمارات، 3/12/ 1992.
3. صحيفة الإتحاد الاماراتية، الإمارات، 10/28/ 1993.
4. صحيفة الإتحاد الاماراتية، الإمارات، 1993/10/29.
5. صحيفة الجمهورية، القاهرة، 1973/10/21.
6. صحيفة القبس، الكويت، 1987/3/29.
7. صحيفة هآرتس، تل أبيب، 2000/4/11.
8. بارزيلاي، أمنون. 1998. أغراض صينية: صحيفة هآرتس: 1998/5/25.
9. الملحق الاسبوعي لصحيفة معاريف الاسرائيلية الصادرة في 30 مارس 1993.
10. نص البيان المشترك الصيني- الفلسطيني. 1971. من القمة إلـــى الهزيمـــة مـــع الملوك والرؤساء. دار العودة: بيروت.
11. وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا، الصين، 28 /1952/5.
12. 1954. وثائق المؤتمر الشعبي الأول لنواب الشعب الصيني: بكين

مواقع الانترنت:

1. إنعاش الحياة اليهودية في الصين، 2002، Bloomfield Douglas m.،
WWW.jewishworldreview.com
2. الأيوبي، صلاح الدين. 2004. كيف إخترقت تل أبيب سور الصين. شبكة فلسطين للحوار. 2005/10/24.
http://www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=5630
3. باكير، علي حسين. 2005 . العلاقات العسكرية الإسرائيلية الصينية تحت المجهر. 2006/7/24،
http://www.almoslim.net/figh_wagi3/show_report_main.cfm?id=638
4. بدوي، ياسر. 2002. موقع الشرق الأوسط في الإستراتيجية الكونية الصينية. 2006/8/8،
http://www.albayan.co.ae/albayan/seyase/2002 /issue602/textwo/Uht
5. بيومي، أحمد. 2001. إسرائيل: إفريقيا هدف إستراتيجي. 2006/10/10،
http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=6&artid=6182
6.تطوير العلاقات الصينية الإيرانية رغم الإعتراض الأمريكي. 1999/12/3،
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath-3-12/alhadath-9.asp
7.تناقص عدد اليهود عالميا. 2006/7/24 ،
http://www.montada.com/showthread.php?t=65974
8.جلال، شوقي. 2001. الصين التجربة والتحدي . 2006/7/30،
www.Thamarat.com
9.حسين، طه. 2002. الأكاذيب الصهيونية من بداية الإستيطان حتى إنتفاضة الأقصى، 2006/7/29،
http://www.qudsway.com/Links/Israel/2/Html_Israel2/2his16.htm

10.رويترز. 2002. صفقات الأسلحة بين إسرائيل والصين تثير قلق أميركا. 2005/10/24،
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=38135
11.زيادة، محمد. 2004. الصين مارد سخر إسرائيل لمصالحه العسكرية. 2006/7/24،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=5438
12.شبكة الأخبار العربية. 2002. التعاون العسكري بين تل أبيب وبكين يسبب توترا أمريكيا، 2006/7/29،
www.qudsway.com/Links/Israel/2/Html_Israel2/2his16.htm 2006
13.شكر، عبد الغفار. 2004. الأمن العربي والتقدم العلمي. الحوار المتمدن، 2006/7/29،
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=23162
14.شهاب، منى عبد العزيز. 2003. أمريكا في مواجهة العالم _ حرب باردة جديدة. 2005/10/24،
http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=21&catid=33&artid=2
15.صالح، عبد الله. 2005. مستقبل العلاقات الإسرائيلية الصينية . 2006/7/29،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentid=6677
16.الصين اليوم. 2004. يهود الصين. 2006/7/29، www.chinatoday.com
17.عبد المحسن، رباب. 2001. الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية. 2006/10/24،
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/28/page9.html
18.عبد الهادي، مها. 1999. الصحافة الإسرائيلية تفضح العلاقات العسكرية مع الصين. 1999/11/20، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath-20-11/alhadath4.asp
19.غرايبة، إبراهيم. 2004. مذكرات هنري كسينجر . 2005/10/24،
http://www.alitijahalakhar.com/archive/237/bokss.htm
20.قراءات إستراتيجية. 2001. السياسة الخارجية الإسرائيلية والمسألة اليهودية. 2006/10/10،
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ90.HTM

21.القرالة، ذيب. 2000. الصين وإسرائيل طفرة في التعاون الإستراتيجي على حساب العرب. قدس برس: عمان، 2006/7/29،
http://www.islamonline.net/iol-Arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic2.asp
22.مجلة البيادر. العدد 858. حكايا وخفايا. 2006/7/24،
http://al-bayader.com/index.asp?cat=5&issue=858
23.مجلة العصر. 2003. العلاقات العسكرية بين الصين وإسرائيل تقلق الولايات المتحدة. 2003/11/24،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4751
24.المسيري، عبد الوهاب. 2001. يهودي بشكل ما. 2006/7/24،
http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/internal/yahode.htm
25.المصري، محمد أمين. 2001. إسرائيل تتجه إلى تنويع الدعم الإستراتيجي لتبعد عن الإعتماد الكلي على أمريكا (بحث لمركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب). 2006/7/10.
http://www.ahram.org.eg/Archive/2001/1/30/REPO1 .HTM
26.ملف العلاقات الصينية الإسرائيلية: فتح الأسواق الصينية (هدف إسرائيل لعام 2004)، دنيا الوطن 2006/7/24،
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news.php?go=show&id=6846
27.موقع حزب الشعب الفلسطيني. 2005. زيارة حزب الشعب الفلسطيني الى الصين. 2006/10/10، http://www.palpeople.org/viewbayan.aspx?bayanid=378
28.الوحيدي، سعاد. 2004. توظيف العربية لتنصير مسلمي الصين. 2006/7/24،
http://www.imanway.com/vb/showthread.php?t=4914